

الإيجابية والإصباح



Egyptian Alexandria

الأكاديمية لوليس كامل ملكية

30

مركز تنمية المجتمع في العالم العربي

مركز تنمية المجتمع
في العالم العربي

بين الإيجابية واللامبالاة

دراسة تتبعية لانتهاكات القوانين في العمل الجماعي
في خمس سنوات

الدكتور لويس كامل مليكة

إهداءات ٢٠١١

أ.د. محمود دياب
جراح بالمستشفى الملكي المصري

سرس الليان

١٩٩٦

حقوق الطبع محفوظة للمركز

” الآراء الواردة في هذا الكتاب آراء شخصية للمؤلف ولا تمثل بالضرورة
آراء منظمة اليونسكو أو مركز تنمية المجتمع في العالم العربي . “

المحتويات

صفحة

ز

تقديم

الباب الأول

مشكلة البحث وأهدافه وخطته وأفراده

٣ - ١٩

الفصل الأول : مشكلة البحث وأهدافه وخطته

٣

مشكلة البحث

٥

مصادر تكوين الاتجاه نحو العمل الجمعي

٩

خطوات العمل الجمعي

١٠

أهداف البحث

١٢

خطة البحث

١٣

الاستبيان

١٥

مجال البحث

١٧

العينات

٢٠ - ٢٥

الفصل الثاني : خصائص أفراد البحث

٢٠

توزيع فئات السن

٢٠

الديانة

٢٠

مقر السكن

٢١

المستوى التعليمي

٢١

الحالة الزوجية وعدد الأطفال

صفحة

٢٢

عضوية الجماعات المحلية

٢٢

التوزيع المهنى

٢٣

تقدير المستوى الاقتصادى - الاجتماعى

٢٤

خصائص أفراد البحث الذين لم تيسر إعادة تطبيق الاستبيان عليهم

الباب الثانى

عوامل تكون الاتجاه نحو العمل الجمعى

٣٦ - ٢٩

الفصل الثالث : أوقات القرويين وجماعاتهم

٢٩

أوقات القرويين

٣١

مناشط القرويين فى أوقات فراغهم

٣٢

جماعات القرويين

٣٤

أماكن التجمعات

الفصل الرابع : رضا الفرد عن مجتمعه وتعرضه لوسائل الاتصال ٣٧ - ٤٣

٣٧

استقرار الفرد فى المجتمع وتعرضه لوسائل الاتصال

٣٩

رضا الفرد عن مجتمعه

٤٢

هل يرغب القرويون فى أن يعيش أبناؤهم فى القرية ؟

الفصل الخامس : الوعى بمشكلات المجتمع وإدراك وعى الآخرين بها ٤٤ - ٥٤

٤٤

مقدمة

٤٤

الوعى بمشكلات المجتمع

٤٩

العوامل المرتبطة بوعى الفرد بمشكلات مجتمعه

٥١

إدراك وعى الآخرين واهتمامهم بمشكلات المجتمع

٥٤

دلالات النتائج

الباب الثالث

الاتجاه نحو العمل الجمعى وإدراك الدور الذاتى

٥٦ - ٦٦ الفصل السادس : الاتجاه نحو العمل الجمعى

- ٥٦ الأسباب المدركة للمشكلات
- ٥٨ إمكانيات حل المشكلات
- ٥٨ الحلول المقترحة
- ٥٩ من الذى يقوم بحل المشكلات فى نظر القرويين ؟
- العوامل المرتبطة بالاتجاه نحو العمل الجمعى
- (السن - المستوى التعليمى - المستوى الاقتصادى الاجتماعى
- ٦٢ عضوية الجماعات المحلية)
- ٦٦ دلالات النتائج

٦٧ - ٧٥ الفصل السابع : إدراك القروى الفرد لدوره الذاتى فى العمل الجمعى

- ٦٧ الدور الذاتى
- العوامل المرتبطة بإدراك القروى لدوره الذاتى فى تنمية المجتمع
- ٧١ (السن - المستوى التعليمى - المستوى الاقتصادى الاجتماعى)

الباب الرابع

٧٩ - ٨٦ تلخيص ومناقشة

ملحق رقم (١) : الاستبيان ٨٩

تقديم

تمثل عملية تنمية المجتمع في جوهرها تفاعلاً بين المواطنين للصالح العام ولخير المجموع . ويصعب أن يتحقق هذا التفاعل إلا إذا توفرت لدى المواطنين المبالاة بالأمور العامة والإيجابية في العمل على حل ما يعترض مجتمعهم من مشكلات . ولذلك ، فقد كان من الطبيعي أن يهتم مركز التدريب على تنمية المجتمع في العالم العربي بدراسة هذا الموضوع في الميدان وعلى الطبيعة ، وذلك بقصد التعرف على اتجاهات قطاع هام من المواطنين ، وهم الفلاحون ، نحو العمل الجمعي ، ومدى ونوع التغير الذي يمكن أن يكون قد حدث في هذه الاتجاهات خلال خمسة أعوام .

والدكتور لويس كامل مليكة - صاحب البحث الحالي - من الرواد الأوائل في هذا الخط من البحوث . فقد سبق للمركز أن نشر له بحثاً في الجماعات والقيادات في قرية عربية ، ألقى فيه الأضواء على الأدوار المختلفة التي يلعبها القادة المحليون في القرية . وهو يتابع هذا الاهتمام في البحث الحالي فيكشف عن العوامل المرتبطة بالسلبية واللامبالاة من جانب بعض المواطنين ، وهي عوامل من شأنها أن تكون مصادر ضعف في التنظيم الشعبي ودوره في قيادة الجماهير ، كما يلقى أضواء قوية على إدراك المواطن الفرد لدوره الذاتي في الخدمة العامة ، ومدى توفر إرادة التغير وإمكاناته لديه . وهو يقدم من واقع نتائج البحث عدداً من المقترحات لدعم الاتجاه الإيجابي لدى المواطنين نحو العمل الجمعي .

هذا فضلاً عن أن الدراسة الحالية نموذج نادر للدراسات التتبعية التي
تطلبت قدراً كبيراً من الأناة والصبر امتد خمس سنوات لمتابعة ما قد يحدث
من تغير في اتجاهات أفراد البحث نحو العمل الجمعي .

ولأنني إذ أقدم هذه الدراسة إلى المكتبة العربية ، أرجو أن يفيد منها
العاملون في تنمية المجتمع وفي الخدمة العامة وفي التنظيمات الشعبية ، كما
أرجو أن يفيد منها الدارسون والباحثون في مجالات العلوم الإنسانية .

محمد سعيد قدرى
مدير المركز

سرس الليان
أكتوبر / تشرين أول ١٩٦٦

الباب الأول

مشكلة البحث وأهدافه وخطته وأفراده

الفصل الأول :

مشكلة البحث وأهدافه وخطته

الفصل الثاني :

خصائص أفراد البحث

الفصل الأول

مشكلة البحث وأهدافه وخطته

• مشكلة البحث

يمثل مفهوم "الاتجاه" حجر الزاوية في أى تعريف لتنمية المجتمع أو التربية الأساسية أو أى منهج آخر يهدف إلى رفع مستوى حياة الناس عن طريق زيادة حساسيتهم نحو مشكلات بيئاتهم المحلية ، وعن طريق العمل الجمعى على حل هذه المشكلات من جانب الناس أنفسهم . ولعله ليس من المبالغة القول إن الهدف الأصيل لأخصائى تنمية المجتمع هو التأثير فى أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكهم إلى ما هو أحسن ، وذلك بقصد مساعدتهم على تحسين مستوى حياتهم وإكسابهم القدرة على العمل الجمعى .

ويزداد هذا الهدف أهمية فى المجتمعات النامية بخاصة ، نظراً لحاجتها الشديدة إلى تعويض سنى التخلف بمجهود مضاعف . وإذا كانت الثورة هى "تغيير المجتمع" ، فإن هذا التغيير لن يتم إلا إذا "تحررت إرادة العمل" ، وإلا إذا "تحررت إمكانيات العمل" . ولن يتحقق هذا النوع من التغيير إلا عن طريق مشاركة الأهالى فيما يبذل من جهود لتحسين مستوى حياتهم ، على أن تكون المبادأة - بقدر الإمكان - من جانبهم ، ثم تقديم الخدمات الفنية وغيرها بطرق تشجع المبادأة والعمل الجمعى لمصلحة المجموع .

وعلى هذا الأساس ، فإن محك التقويم فى عملية التنمية يتناول أكثر ما يتناول رغبة الناس فى تحسين الأشياء ومبادأتهم بالفكرة وبالعمل واكتساب الثقة فى قدرة الفرد والجماعة وفى مصادرها .

وبعبارة أخرى، فإن هدف تنمية المجتمع هو إذكاء روح المبادرة . ومحاربة اللامبالاة والسلبية والانزالية ، وإشعار كل مواطن بدوره الإيجابي الفعال في بناء وطنه ، وفي منع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

وتزداد أهمية الاتجاه نحو العمل الجمعي بخاصة في مرحلة التحول الاشتراكي التي تعتمد في المقام الأول على إيجابية الملايين ووقايتها من السلبية واللامبالاة بالشئون العامة ، وقصر اهتمامها على المصالح الذاتية المباشرة ، وفي ذلك ما فيه من تهديد لكل المكاسب التي تحققت ، لأنه يجمد طاقات هائلة أو على الأقل يمهّد الطريق لقوى التخلف .

من خلال هذا التصور ، تتضح طبيعة مشكلة البحث الحالي وأهميته ، فهو يهدف إلى دراسة اتجاهات القرويين في عدد من قرى دلتا النيل نحو العمل الجمعي ، وإلى الكشف عن التغير الذي يمكن أن يكون قد حدث في هذه الاتجاهات خلال خمس سنوات ، وذلك بصورة تبين معها ديناميات هذا التغير والعوامل المرتبطة بتكون الاتجاه وتغيره .

ونحن في هذه الدراسة نعرف الاتجاه بأنه " حالة مفترضة من الاستعداد للاستجابة بطريقة تؤيد أو تعارض موقفاً منها معيناً " (شرام، ص ٢٠٩) . ونعرف الاتجاه نحو العمل الجمعي بأنه " درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ، ونوع استجاباتهم في مواجهة هذه المشكلات " .

وبدون معرفة هذه الاتجاهات ، يتعذر على أخصائي تنمية المجتمع أن يتبين طريقه في تعامله مع الناس والجماعات ، بل يتعذر عليه أن يحدد خط الأساس لتقوم عمله في المجتمع . بل إنه بدون هذه المعرفة أيضاً ، يتعذر على المخططين ، سواء على المستوى القوي أو على المستوى المحلي ، تقدير إمكانيات نجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعامه . ولعلنا لانكون مبالغين إذا قررنا أن إهمال هذه المتغيرات المرتبطة بالاتجاه نحو العمل الجمعي هو الذي يقف في كثير من الأحيان حاجلاً دون بلوغ برامج التنمية غاياتها .

ولعلنا لانكون مبالغين أيضاً إذا قررنا أن الكشف عن هذه المتغيرات بجدير بأن يبصرنا بمواطن الداء وأن يرشدنا إلى الدواء .

• مصادر تكوين الاتجاه نحو العمل الجمعى

يكتسب الاتجاه نحو العمل الجمعى نتيجة تفاعل وتشابك عوامل عدة ترتبط بالمقومات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية للمجتمع ، بالناس وبالمؤسسات الاجتماعية ، وبالجماعات وبالعلاقات الاجتماعية ، وبالخبرات فى الماضى وفى الحاضر .

وفى مقدمة هذه العوامل الإطار الحضارى العام ، والإطارات الحضارية الفرعية ، وأنماط التنشئة الاجتماعية ، والمعايير السائدة فى الجماعات التى ينتمى إليها الفرد فى مختلف مراحل حياته . ومن الطبيعى أن نتوقع اختلاف هذه الأطارات والمعايير باختلاف الطبقة الاقتصادية والاجتماعية . وتكسب عضوية الجماعات المحلية أهمية خاصة فى هذا المجال ؛ ففى هذه الجماعات تقدم الفكرة وتناقش ، وقد يتخذ فيها قرار أو قد لا يتخذ ، ولكن عضو الجماعة يتعرف على آراء الآخرين فى الموضوع ، وهو أمر أثبتت البحوث المتعددة تأثيره البالغ فى سلوك الأفراد (مليكة، ص ٨) . وبالطبع يتوقف تأثير الجماعة على اتجاهات العضو على الطريقة التى يدرك بها أهداف الجماعة ، وهل تتفق أم تتعارض مع أهدافه ، كما يتوقف على درجة تماسك هذه الجماعات أو جاذبيتها بالنسبة له . وتسهم هذه الجاذبية فى زيادة انصباع الفرد لمعايير الجماعة ، كما يتوقف تأثير الجماعة على بنائها أى على نمط العلاقات بين المراكز المختلفة فيها . ويشمل ذلك نمط الاتصال بين هذه المراكز وكفائته ، ونمط العلاقات الانفعالية بين الأفراد ، وأنماط التأثير المتبادل بينهم . كذلك يتوقف التأثير على عدد الجماعات التى ينتمى إليها الفرد ، وعلى فترة دوامها ، وتواتر اجتماعاتها ، ومدى الاتفاق بين المعايير السائدة فى هذه الجماعات .

ومن عوامل التأثير فى الاتجاه نحو العمل الجمعى التعرض لوسائل

الاتصال من صحافة وإذاعة وغيرها ، وكذلك تواتر سفر الفرد خارج القرية إلى المدن والعواصم ، وهى خبرات تعرضه لصور مختلفة من الحياة ومن مستوى المعيشة ، وقد تثير فى نفسه الشعور بالحاجة إلى التغيير وضرورة العمل على تحقيقه وإمكانية تحقيقه عن طريق العمل الجمعى . إلا أنها أيضاً رغم زيادتها لحساسيته نحو مشكلات بيئته ، فقد يكون لها تأثير سلبى ، فتثير لديه الشعور بالسخط على الحال دون أن تدفعه إلى العمل الإيجابى البناء لحل هذه المشكلات . ومن ناحية أخرى ، فقد يتعرض المواطن للتأثيرات سلبية قد يخطط لها أحياناً عن عمد لإشاعة السلبية والانعزالية ونقص الثقة بإمكانيات العمل الجمعى .

ويتأثر الاتجاه نحو العمل الجمعى أيضاً بالخبرات الجمعية التى أسهم فيها الفرد ، وما إذا كانت خبرات ناجحة أم فاشلة . هل زادت هذه الخبرات من إيمانه بقيمة العمل الجمعى أم أسلمته إلى الشعور باليأس ، وإلى أنه من الخير أن يركز جهوده فيما يعود عليه هو بالخير ؟ ورغم أن مشاركة الفرد فى حل مشكلات مجتمعه ومعرفته بالجهود السابقة فى حل هذه المشكلات من العوامل التى تزيد فى إحساسه بالمشكلات ، إلا أن العكس لا يتحتم أن يكون صحيحاً . فقد يحس الفرد بالمشكلة ، ولكن ذلك لا يعنى أنه يشعر بالمسئولية نحو حلها ، وقد تقوم عوائق حقيقية فى طريق محاولاته للتلقائية للمساهمة فى حل هذه المشكلة .

وترتبط استجابة الفرد فى هذا الحال لا بخبراته الفردية وحسب ، ولكن بخبرات المجتمع ككل ؛ فالمجتمع المحلى كالفرد يحاول سد حاجاته وحل مشكلاته فى ظروف معينة . والحل الذى يلجأ إليه المجتمع المحلى غالباً هو الحل الذى يعرفه أكثر من غيره ، أو هو الحل الذى وجد فى الماضى أنه أنسب من غيره . ولذلك ، فإنه يتعين على أخصائى تنمية المجتمع أن يتعرف على النمط القائم فى المجتمع المحلى ، وأن يكشف عن مظاهره وأسبابه عن طريق معرفة الطرق التى يسلكها المجتمع عادة فى حل مشكلاته : هل يلجأ إلى

الحكومة ، أم هل يستعين بمصادره المحلية وبالعمل التعاوني المشترك ، إلخ .. ؟ كل هذه المعلومات لها قيمتها في وضع خطته . بل إنه لا يقف عند هذا الحد ، إذ يتعين عليه أيضاً أن يحاول الكشف عما إذا كان الاعتماد على الحكومة في كل ما يتصل بالنهوض بالمجتمع المحلي ناشئاً عن نقص الشعور بالمسؤولية الشخصية تجاه المجتمع أم عن تفرقة بين وظائف الحكومة ووظائف المجتمع المحلي . ومن المهم أن يتبين أيضاً الأسباب في كل من الحالتين حتى يستطيع وضع الخطوة المناسبة .

ومن العوامل التي تؤثر في اتجاهات الفرد نحو العمل الجمعي الأدوار المختلفة التي يقوم بها . وتشمل الأدوار التي يتوقعها من نفسه ومن الآخرين ، والتي يتوقع المجتمع منه القيام بها من الأفراد في مثل سنة ومستواه التعليمي والاقتصادي - الاجتماعي والأدوار التي يقوم بها في الجماعات المختلفة وفي المجتمع بصفة عامة . فمثلاً ، قد يسفر البحث عن أن الناس لا يشاركون في الجهود الجماعية لأنهم يتوقعون أنهم لن يجدوا تعاوناً من الآخرين لأن الآخرين في نظرهم لا تهمهم هذه المشاكل . ويعني ذلك أن "روح" الجماعة ضعيفة . وقد يسفر البحث مثلاً عن أن الأدوار الهامة في القرية من حيث المبادأة وقيادة العمل الجمعي محصورة في عدد محدود من الأفراد . وفي هذه الحالة ، يكون من الطبيعي أن نتوقع من غالبية أفراد المجتمع الشعور بالعجز عن الإسهام في العمل الجمعي ، أو تولى مسئوليات قيادية فيه ، ومن ثم ترك بناء القيادة الحالى كما هو . ولعل هذا البناء يشيع حاجات غالبية الناس المتسمين بالسلبية ، أو يتفق مع نظرتهم لأنفسهم ، ولكنه لا يهيئ فرصاً كافية أمام غالبية الأفراد للمشاركة في العمل الجمعي رغم رضائهم عنه . ولذلك ، فإنه يتعين على أخصائى تنمية المجتمع أن يدرس نظرة الفرد نفسه ، ولقيمته كإنسان جدير بأن يفكر وأن يكون له وزن في مجتمعه ، ويحاول تحديد توزيع هذه الأدوار في القرية ومعرفة خصائص الأفراد الذين ينظر إليهم أفراد المجتمع كقادة . ومن ناحية أخرى ، فإنه من المهم دراسة تصور القادة

للعمل الجمعى ؛ فقد يدركون فيه تهديداً لسلطانهم ، وقد يخشى البعض — شعورياً أو لا شعورياً — أن يؤدي العمل الجمعى إلى هزات فى بناء السلطة نتيجة لإحساس الفرد العادى بأن فى مقدوره إذا تعاون مع غيره من الأفراد العاديين أن يغير من واقع مجتمعه ، فتزداد تطلعاته ، وفى ذلك ما فيه من الخطر على أصحاب السلطات .

كل هذه العوامل السابقة وغيرها ، يجب النظر إليها لا فى ضوء تفاعلها الفريد فقط ، ولكن أيضاً فى ضوء الإطار التاريخى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع . فثلاً ، تقلب على حكم المصريين منذ قرون عديدة الحكام الأجانب والمستعمرون ، وكانوا يستعينون فى حكم الأقاليم ، وفى جباية الضرائب بخاصة ، بأعوان من الدخلاء والعملاء ، مما أُلجأ المصريون إلى الاعتصام بالسلبية ، ضناً بمجهودهم أن يعود خيره إلى غيرهم . كذلك ساعدت عوامل عدة على أن تسود القدرية زمناً طويلاً فى المجتمع المصرى لدرجة كادت تصيب بالشلل كل مجهود ، فلا يجد الناس لديهم دافعاً للعمل الجمعى لتحسين أحوالهم المعيشية . لذلك ، فإنه ليس من المستغرب أن نجد أن للمعايير الجماعية سلطانها القوى فى القرية المصرية فى تحديد السلوك الواجب فى مواقف الحزن أو الفرح بصورة جماعية . إلا أن هذه المعايير ليس لها نفس القدر من القوة فى دفع الناس إلى التعاون وإلى العمل الجمعى فى شق طريق عمومى ، أو فى ردم بركة . كذلك أدى عدد من العوامل إلى اشتداد العصبية العائلية فى القرية المصرية ، ومثلها عصبية " الناحية " ، إلى الحد الذى قد يخشى الناس معه أن يجتمعوا على عمل خوفاً من التصادم ، ومن اختلال ميزان القوى الحاضر ، الأمر الذى أصاب بالشلل كثيراً من الجهود الجماعية .

وإذا كان الكثير من ملامح هذه الصورة قد زال أو هو فى طريقه إلى الزوال نتيجة الخطوات الجبارة التى اتخذت فى طريق التحول الاشتراكى ، فلئنا لا يجب أن نخدع أنفسنا ، ونتجاهل التأثير المتخلف عن رواسب الماضى فيما يتصل بالاتجاه نحو العمل الجمعى ، وهو موضوع هذه الدراسة . وإذا

كانت الدراسة تهدف فيما تهدف إليه إلى التعرف على ما يمكن أن يكون قد حدث من تغير في هذا الاتجاه خلال خمس سنوات ، فإننا يجب أن نقدر أن التغير في الاتجاه ليس أمراً هيناً ، لأنه تغير في السلوك وفي العادات وفي القيم وفي نظرة الفرد إلى نفسه وإلى علاقاته بالآخرين .

• خطوات العمل الجمعى

إذا كان العمل الجمعى ينبع من البنيان الاجتماعى ، فإنه يتعين كى تكتمل لدينا الصورة أن نتابع كيف يبدأ العمل الجمعى ، وما هى العوامل التى تعوق أو تيسر قيام الفكرة في أذهان المواطنين . أى المواطنین هو الذى يفكر لصالح المجموع ؟ وما هى العلاقة بين قيام الفكرة في ذهن المواطن ، ودرجة إحساسه ووعيه بمشكلات بيئته ، وتصوره لحدوى التفكير وإمكانية ترجمته إلى عمل ؟ كيف تنتقل الفكرة من شئ كامن إلى شئ يعرض على الناس ليقتبلوه أو يبنذوه وليعملوا على تنفيذه بصورة جماعية ؟

قد يفكر الناس أو لا يفكرون في كثير من الأمور العامة ، ولكن المهم هو أن تعرض هذه الأفكار على الناس وأن تستحوذ على قدر من الانتباه والاهتمام يكفى لتقليب وجهات النظر فيها واتخاذ قرار بشأنها ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا أدرك الناس أنها ترتبط بالمصالح العام . ولا يعنى هذا أن الشخص يفكر للمصلحة العامة فقط ؛ فقد يكون الدافع له هو التمكن لمركزه في بناء القوة أو السلطة إلا أنه يعنى أنه لكى ينظر الأمر ويتخذ القرار فيه ، يتعين أن يقدم للمجموع على أنه مرتبط بمصالح المجموع . ولكى ترجم الفكرة إلى عمل يتعين توفر شرطين أساسيين يرتبط أولهما بمن هو البادئ ، وثانيهما بمدى تقبل المجتمع بالفكرة على أنها في صالحه . فمثلا ، يمكن أن نتصور أنه كلما كانت المبادأة من جانب أصحاب مراكز القوة ومن جانب من لديهم الوسائل للاتصال بالآخرين الذين يملكون اتخاذ القرار ، زادت فرص ترجمة الفكرة إلى عمل . ولكن يجب أن نقدر في نفس الوقت أنه في بعض

الظروف ، قد تقل المسافة إلى حد كبير بين المبادأة والفعل ، وذلك حين تتمركز القوة تركزاً شديداً في شخص أو في أشخاص معدودين . ذلك أن مجرد صدور الفكرة من هذا الشخص قد يكون في حد ذاته ضماناً لوضعها موضع التنفيذ .

ولن تتكون جماعة محلية تعمل للصالح العام إلا إذا التقت اهتمامات وقيم عدد من الأفراد ، وإلا إذا انسجمت العلاقات بينهم بحيث يمكن إقامة تنظيم داخلي ، وحين تحدد هذه الجماعة أهدافها ومنهجها بحيث يصبح ذلك ميثاقاً ملزماً لها . ولن يوضع الميثاق موضع التنفيذ إلا إذا اعتقد أعضاؤه بأنه من الممكن موضوعياً تحقيقه . ويتطلب ذلك أن يدركوا توفر الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف وتوفر الاتفاق على أسس ومعايير استخدام هذه الوسائل . فإذا لم يتصور أعضاء الجماعة احتمال النجاح ، فإن هذه الجماعة تصبح جماعة مناقشة أو احتجاج لاجتماع عمل . كذلك قد يكون لكل فرد دوافعه إلى المشاركة بوصفه فرداً ، إلا أنه يتعين أن يقوم الدليل على صواب العمل على مستوى الجماعة . وفي هذا المجال يلعب التركيب الطبقي دوراً هاماً ، إذ يختلف تقدير الأفراد لمصالحهم باختلاف الطبقات التي ينتمون إليها . كذلك تلعب القرابات والصدقات والعصبيات أدوارها . ولذلك فإنه من المهم في دراسة الاتجاه نحو العمل الجمعي التعرف على تأثير هذه العوامل في خطوات العمل الجمعي .

● أهداف البحث

يمكن أن نحدد أهداف البحث فيما يلي :

(١) معرفة مدى إحساس القرويين بمشاكلهم وبمشكلات مجتمعاتهم المحلي ، وهل يعبر عن هذا الإحساس في صورة محددة المعالم ترتب فيها الأولويات فيما يتصل بأهمية هذه المشكلات ؟ ما هي محاور الاهتمام في هذه المشكلات : هل هي محاور شخصية أم جماعية ؟ وما هو التغيير الذي حدث

فى مدى خمس سنوات من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ فى محاور الاهتمام وفى أنماط المشكلات ؟

وفترض فى هذه الأسئلة بالطبع أن درجة وعى القرويين بمشكلات مجتمعاتهم مقياس لدرجة المبالاة من جانبهم بشئون المجتمع وخطوة أولى ضرورية فى طريق العمل الجمعى نحو حل هذه المشكلات .

(٢) معرفة مدى شعور القرويين بحريتهم فى المساهمة فى حل مشكلات مجتمعاتهم المحلية ، ومدى استعدادهم لتحمل نصيبهم من المسئولية فى العمل الجمعى لحل هذه المشكلات ، ومدى إدراكهم لقيمة هذا العمل الجمعى بالنسبة لأنفسهم وبالنسبة لمجتمعاتهم والطرق التى يتصورونها لحل هذه المشكلات . ما هى الأدوار التى ينسبها القرويون إلى كل من الحكومة وإلى القادة المحليين وإلى أنفسهم فى العمل على حل هذه المشكلات ؟ هل حدث تغير فى هذا الإدراك فى مدى خمس سنوات ؟ وما هى طبيعة هذا التغير ووجهته ؟

(٣) ما هى العوامل التى ترتبط بموقع الفرد على كل من الأبعاد السابقة فى كل من عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٣ وبخاصة بالنسبة إلى السن والمستوى التعليمى وعضوية الجماعات المحلية والمستوى الاقتصادى - الاجتماعى ؟

والمرجو أن تلقى نتائج الدراسة بعض الأضواء على مصادر القوة والضعف فى التنظيمات الشعبية ، ودورها فى قيادة الجماهير ، والدور الذى يلعبه إدراك هذه الجماهير وتوقعاتها من نفسها ومن قياداتها ؛ كما يرجى أن تلقى النتائج من الأضواء ما يعيننا على تكوين صورة موضوعية عن المجال الاجتماعى النفسى الذى يعيش فيه المواطن القروى ، ومقدار إحساسه بمشكلات مجتمعه ، ومدى شعوره بحرية الحركة فى هذا المجال وتوفر لإرادة التغيير وإمكانياته لديه . ومعرفة هذه الأبعاد مطلب أساسى فى التخطيط للتنمية وفى العمل مع الجماهير .

كما يرغبى فى الجانب النظرى أن تلقى نتائج البحث بعض الأضواء على تأثير إدراك الفرد لدوره فى المجتمع من حيث حفزه على العمل الجمعى ، وكيف يمكن أن يتفاعل هذا الإدراك مع الواقع الموضوعى بالصورة التى تشجع المبالاة من جانب المواطن بما يجرى فى بلده وتحفزه على العمل فى سبيل التغيير إلى الأحسن . ويرتبط هذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً بنظريات القيادة والدور والذات .

● خطة البحث

هذه دراسة ميدانية شملت مجاعات قائمة ، هى مجاعات القرويين فى سبع قرى من قرى المنوفية . وقد جمعت البيانات من أفراد العينات المختارة من هذه القرى . والدراسة فى منهجها دراسة وصفية - تشخيصية استهدفت تقرير خصائص مواقف معينة من وصف للعوامل الظاهرة فى الموقف ، والكشف عن المتغيرات التى ترتبط بهذه الخصائص . وهى أيضاً دراسة تبعية ، أعيد فيها جمع نفس البيانات من أمكن إعادة سؤالهم بعد فترة خمس سنوات ، وذلك بقصد الكشف عما يمكن أن يكون قد حدث من تغير خلال هذه الفترة ، وأنماط هذا التغير .

وقد اختير أفراد البحث بصورة لا تحدث أى اضطراب فى صفوف مجاعاتهم ؛ فنحن لم نزل الناس داخل معمل ، ولم نخطهم بتأثيرات مضبوطة أو مصطنعة أو معزولة تجريبياً عن واقعها . وقد شمل البحث عدداً كبيراً متنوعاً من البيانات جمعت من أفراد اختيروا بطريقة عشوائية دون تحيز ، مما ييسر تطبيق النتائج على الحياة الواقعية .

وقد شملت الدراسة سبع قرى من قرى محافظة المنوفية فى دلتا النيل ، وتكونت عينات البحث الأول عام ١٩٥٨ من ٣٣٩ فرداً ، أعيد جمع البيانات بعد خمس سنوات من ٢٥٢ فرداً هم الذين تيسر الوصول إليهم عام ١٩٦٣ . ويسمح لنا هذا التنوع فى القرى ، كما يسمح لنا حجم عينات

البحث بالاطمئنان إلى حد ما إلى إمكانية التعميم إلى غير هذه القرى في محافظة المنوفية ، وإلى غير أفراد عينات البحث من القرويين .

وبالرغم من أنه يصعب النظر إلى هذه الدراسة على أنها دراسة تجريبية من نوع التجربة القبلية - البعدية نظراً لصعوبة التحكم التجريبي في العوامل التي وقعت في الفترة ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ ، إلا أن متابعة نفس الجماعات بعد انقضاء هذه الفترة تيسر لنا التأكد من نوع التغير ومداه ، والعوامل المرتبطة به . فمثلاً ، يمكن أن نقارن بين الخصائص المرتبطة بأنماط معينة من إدراك مشكلات المجتمع ، أو بأنماط معينة من إدراك بناء القيادة المحلية ، وذلك في ضوء التغيرات التي وقعت في الظروف والخصائص الموضوعية للجماعات . ويساعدنا ذلك في بناء الفروض المتعلقة بتغير الاتجاهات وبالخصائص الجماعية . كما أن مثل هذا التصميم المنهجي يمدنا بالمعلومات المتصلة بتغير الاتجاه كما وكيفاً في ظروف تقرب من أن تكون ظروفاً طبيعية إلى حد كبير ، فضلاً عن أن طول الفترة بين القياسين يسهم في تحور الدراسة من العيب الرئيسي في مثل هذه التصميمات ، وهو احتمال تأثير القياس الأول في القياس الثاني . فلا يحتمل أن ينفذ تطبيق الاستبيان الأول الأفراد إلى بعض نقاط معينة أو يزيد من حساسيتهم نحو الموضوع ، كما أن الأفراد لا يحسون أنهم موضع تجربة .

ومن الممكن أن نعتبر هذه الدراسة تجربة طبيعية ، المتغير التجريبي فيها هو ما يقع في مجرى الحياة العادية من أحداث ، وما يتعرض له المواطنون من مؤثرات مختلفة ، إلا أن هذه المؤثرات لا تفرض على الجماعة فرضاً بقصد الدراسة ، ويصعب ضبطها والتحكم فيها ، وبالتالي فقد يصعب التأكد من حقيقة العلاقة السببية .

● الاستبيان

الأداة الرئيسية لجمع بيانات هذا البحث هي استبيان* مطول تكون

● انظر الملحق رقم (١) .

من ٢٢ سؤالاً ، وتفرع عن الكثير من هذه الأسئلة عدد من الأسئلة التفصيلية أو أسئلة التعمق ، هذا فضلاً عن البيانات المميزة الخاصة بكل فرد من أفراد البحث .

وقد صمم الاستبيان بحيث تتسلسل الأسئلة في ترتيب منطقي هادف ، فتبدأ الاستمارة بأسئلة عن وقت الفراغ وكيفية شغله ، ثم أسئلة تهدف إلى تحديد الجماعات القائمة في القرية ومقوماتها وأماكن تجمعها ودرجة الاتصال بين أفرادها ، ثم محاور الاهتمام في المناقشات التي تدور في هذه الجماعات وقادة الرأي فيها . وتحاول الأسئلة بعد ذلك تحديد درجة وعي القروى بالمشكلات العامة في القرية ومقدار الأهمية التي يوليها لكل مشكلة منها ، وهل يقوم هذا الاهتمام على أساس شخصي أم جماعي (الأسئلة من ١ إلى ١٠) .

ويهدف السؤالان (١١) و (١٢) — وهما من نوع الأسئلة الإسقاطية اللفظية — إلى معرفة درجة وعي الفرد باتجاهات غيره من المواطنين نحو العمل الجمعي ، وإلى معرفة صورة الذات لدى الفرد ، وهل يشعر بحريته في الحركة ، وهل يثق في قدرته على الإسهام في العمل الجمعي .

وابتداء من السؤال (١٣) ، يطلب من الفرد أن يحدد أهم مشكلة في تقديره من بين المشاكل التي ذكر أنها تواجه قريته ، ثم يسأل عن أسباب وجودها في تقديره ، وعن إمكانيات حلها ، والدور الذي ينسبه إلى كل من الحكومة ، والأهالي بعامة ، والقادة ، ثم يوجه إليه سؤال مباشرة عن تصوره لدوره في العمل الجمعي (السؤال ١٨) .

وتهدف الأسئلة الباقية إلى معرفة العوامل التي يحتمل أن ترتبط بالاتجاه نحو العمل الجمعي ، ومنها درجة استقرار الفرد في مجتمعه ، ودرجة رضاه عن الحياة فيه ، ومستوى طموحه لأولاده ، ودرجة اتصاله بالعالم خارج مجال القرية ، ودرجة تعرضه لوسائل الاتصال الجمعي من صحافة وإذاعة . وتنتهي الاستمارة بالبيانات المميزة عن الفرد مثل سنه وحالته الزواجية وحجم

أسرته ومستواه التعليمى والاقتصادى - الاجتماعى وحجم عضويته فى الجماعات المحلية .

وقد قام بتطبيق الاستبيان - تحت إشراف الباحث - باحثون ميدانيون مدربون من المتخصصين فى البحوث الاجتماعية التطبيقية فى مركز التدريب على تنمية المجتمع أو من خريجي قسم الدراسات النفسية والاجتماعية بكلية الآداب بجامعة عين شمس .

• مجال البحث

اختير الأفراد الذين كونوا عينات البحث من سبع قرى تقع كلها فى محافظة المنوفية فى دلتا النيل . وتتبع ست من هذه القرى إدارياً مركز الباجور (شمال القاهرة بحوالى ستين كيلومتراً على الطريق الرئيسى من القاهرة إلى شبين الكوم) ، وهى قرى : أسريجة وكفر شبرا زنجي وكفر سنجلف القديم ومنشأة سيف وغيط شبرا وجروان . وتتبع القرية السابعة (غمرين) إدارياً مركز منوف . ويوضح الجدول (١) عدد سكان كل قرية طبقاً لتعداد ١٩٦٠ . *

* الأرقام المتصلة بغيط شبرا مصدرها تعداد خاص قام به أعضاء فريق مركز التدريب على تنمية المجتمع عام ١٩٦٠ .

جدول رقم (١) يبين عدد سكان كل قرية طبقاً لتعداد ١٩٦٠

عدد السكان			
القرية	ذكور	إناث	جملة
أسريجة	٧٢٠	٧٤١	١٤٦١
كفر شبرا زنجي	١٦٩٣	١٦٩٧	٣٣٩٠
كفر سنجلف القديم	٤٢٦	٤٥١	٨٧٧
منشاة سيف	٢٩٧	٣٠٩	٦٠٦
غيط شبرا	٣٩٥	٣٧٩	٧٧٤
غمرين	٤٣٧٠	٤١٨٩	٨٥٥٩
جروان	٣٤٦٥	٣٥٠٣	٦٩٦٨
المجموع	١١٣٦٦	١١٢٦٩	٢٢٦٣٥

وقد كانت القرى السبع وقت إجراء البحث عام ١٩٥٨ قرى تدريبية لمبعوثي مركز التدريب على تنمية المجتمع في العالم العربي . ويتكون فريق العمل الميداني في القرية عادة من عدد يتراوح من ثلاثة إلى عشرة مبعوثين من مختلف الدول العربية ، ومن مختلف التخصصات ، ومن الجنسين ، يعملون في القرية تحت إشراف خبراء العمل الميداني . وليس هناك ما يدعو في اعتقاد الباحث إلى الظن بأن هذه القرى تختلف اختلافاً جوهرياً عن بقية قرى محافظة المنوفية أو عن الكثير من غيرها من قرى الدلتا . وتقع كل هذه القرى على بعد كيلومترات قليلة من الطريق العمومي « القاهرة — شبين الكوم » عدا قرية واحدة تقع على هذا الطريق مباشرة . وفي كل قرية من هذه القرى توجد مدرسة ابتدائية أو أكثر من مدرسة ابتدائية واحدة ، كذلك يوجد مسجد أو أكثر من مسجد وجمعية تعاونية زراعية . ويوجد فيها أو هي تتبع مركزاً اجتماعياً ووحدة صحية ووحدة زراعية . ويتولى شئون الأمن في كل قرية عمدة أو نائب عمدة ، وعدد من المشايخ وشيوخ للخبراء .

● العينات

تكونت العينات من الذكور من أرباب العائلات ممن بلغوا الثامنة عشرة أو أكثر . وقد اختير أفراد هذه العينات بصورة عشوائية منتظمة من قوائم أعدت لهذا الغرض . ويقصد برب العائلة الذكر الراشد الذى يتكفل فعلا بتدبير شؤون عائلته حتى ولو لم يكن متزوجاً وقت إجراء البحث . وقد افترض أن هؤلاء هم فعلا الذين يكونون العنصر الفعال فى تشكيل رأى العام فى القرية . ولم تشتمل العينات على إناث لأنه افترض - على الأقل وقت جمع البيانات - أن المرأة فى القرية المصرية ، مع الأسف ولأسباب تاريخية وحضارية متعددة ، ليس لها دور ظاهر مباشر فى تشكيل رأى العام فى القرية .

وقد تراوحت نسبة العينات فى البحث الأول عام ١٩٥٨ من ٥ ٪ إلى ١٥ ٪ من قائمة أرباب العائلات ، وذلك حسب حجم هذه القائمة فى كل قرية . أما فى البحث الثانى (عام ١٩٦٣) ، فقد بذلت كل محاولة ممكنة لإعادة تطبيق الاستبيان على كل من أمكن الوصول إليه من أفراد البحث . وقد أمكن إعادة تطبيق الاستبيان على ٢٥٢ فرداً أى بنقص ٨٧ فرداً ، منهم ٦١ توفوا ، و ١٣ رحلوا عن القرية إلى مكان آخر ، و ١٣ آخرين لم يتمكن من الوصول إليهم لسبب أو لآخر .

ويوضح الجدول (٢) عدد أفراد البحث فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٣ فى كل قرية .

جدول رقم (٢) : عدد أفراد البحث في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣

القرية	عدد أفراد العينة	
	١٩٦٣	١٩٥٨
أسريجة	٢٢	٣٤
كفر شبرا زنجي	٣٧	٥٢
كفر سنجلف القديم	٢٨	٣٤
منشأة سيف	١٧	٢٧
غيط شبرا	١٦	٢١
غمرين	٧٢	٩٥
جروان	٦٠	٧٦
المجموع	٢٥٢	٣٣٩

وسوف نبني كل مناقشاتنا التالية على أساس نتائج المقارنة بين خصائص واستجابات الـ ٢٥٢ فرداً الذين أمكن تطبيق الاستبيان عليهم في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ . وقد قلدنا أن هذه المقارنة أسلم من المقارنة بين الـ ٣٣٩ فرداً الذين كونوا عينات ١٩٥٨ ، والـ ٢٥٢ فرداً الذين أمكن إعادة تطبيق الاستبيان عليهم عام ١٩٦٣ ، وذلك حتى تكون المقارنة بين استجابات نفس الأشخاص . إلا أنه من المفيد أن نعرف الخصائص المميزة للأفراد الذين لم تتيسر إعادة تطبيق الاستبيان عليهم بسبب الوفاة أو بسبب آخر ، وذلك بقصد استكشاف التأثير المحتمل لعدم وجودهم في البحث الثاني .

وثمة نقطة أخرى يجب الإشارة إليها ما دمتنا في صدد المنهج ؛ ذلك أننا سوف نعالج البيانات معالجة جمعية ، تشمل على استجابات مجموع الأفراد في القرى السبع دون تفصيل لبيانات كل قرية على حدة ، إلا في الحالات التي تتطلب المعالجة التفصيلية . ويرجع ذلك إلى طبيعة أهداف البحث ؛ فليس القصد منه مثلاً معرفة المشكلات التي تواجه الناس في القرية المعنية

— وهي مشكلات قد تختلف بالطبع من قرية لأخرى— ولكنه معرفة مدى إحساس الناس بهذه المشكلات وأسلوبهم المفضل في حلها ، وما يرتبط بهذا الإحساس من عوامل . كذلك ، فإن البحث لا يهدف إلى معرفة أسماء الناس الذين يتولون مراكز القيادة في القرية المعينة ، ولكنه يهدف إلى معرفة خصائص هؤلاء القادة وإدراك الناس لدورهم القيادي .

وبالطبع ، قد تختلف النتائج من قرية لأخرى ، ولكننا نهدف إلى الكشف عن نتائج يمكن الاطمئنان — إلى حد ما — إلى تعميمها . وبالطبع يزداد اطمئناننا إلى إمكانية هذا التعميم وصدقه إذا استمدت النتائج من أكثر من قرية واحدة . غير أن ذلك لا ينفي احتمال وجود أنماط للاتجاه نحو العمل الجمعي تختلف باختلاف القرية ، وأن الكشف عن مثل هذه الأنماط هو في حد ذاته أمر له قيمته .

الفصل الثاني

خصائص أفراد البحث

• توزيع فئات السن

توزعت أعمار أفراد البحث عام ١٩٥٨ بالنسب التالية : من ١٨ إلى ٢٥ سنة ٣,٢ ٪ ؛ ومن ٢٦ إلى ٣٥ سنة ٢٢,٢ ٪ ؛ ومن ٣٦ إلى ٥٠ سنة ٣٦,٥ ٪ ؛ وفوق الخمسين سنة ٣٨,١ ٪ . ومن الواضح أن هذه العينة تميل إلى جانب العمر الأكبر منها إلى جانب العمر المتوسط ، وهو أمر متوقع نظراً لأنها اختيرت من مجتمع أرباب الأسر . وبالمطبع ، ازدادت نسبة كبار السن بعد خمس سنين ، وقد توزعت نسب فئات السن بالصورة التالية : ١,٢٢ ٪ ، ١١,٤٣ ٪ ، ٣٥,٥١ ٪ ، ٥١,٨٤ ٪ على التوالي . ويجب أن يدخل هذا التوزيع العمرى فى الاعتبار عند تقديرنا لنتائج البحث وبخاصة من حيث تطور اتجاهات القرويين نحو العمل الجمعى بتقدم السن .

• الديانة

كان كل أفراد البحث من المسلمين ، عدا اثنين من المسيحيين ، نقصا إلى واحد عام ١٩٦٣ .

• مقر السكن

كان حوالى ٩٥ ٪ من أفراد البحث عام ١٩٥٨ يسكنون فى القرية نفسها . ونقصت هذه النسبة إلى ٨٥ ٪ عام ١٩٦٣ ، وبالتالي زادت نسبة القاطنين فى إحدى العزب التابعة للقرية ، أى أنه ينتظر أن يقل تعرض نسبة

معينة من أفراد البحث للمؤثرات الجمعية ، كما أنه ينتظر أن تقل فرص
لإسهامهم في الأعمال الجمعية .

• المستوى التعليمي

كان حوالى ٦١ ٪ من أفراد البحث عام ١٩٥٨ أميين و ٣٢ ٪ ملمين
بالقراءة والكتابة ، وأتم الباقيون الدراسة الابتدائية أو حصلوا على شهادات
أخرى . وقد قلت نسبة الأميين عام ١٩٦٣ إلى حوالى ٥٧ ٪ ، وزادت
نسبة الملمين قليلا فأصبحت حوالى ٣٤ ٪ ، وكان الباقيون من الحاصلين على
الشهادة الابتدائية أو شهادات أخرى . ويكاد هذا التوزيع للمستويات التعليمية
يقرب من التوزيع في المجتمع القوي بعامة ، إذ بلغت نسبة الأميين الذكور
(١٠ سنوات فأكثر) في تعداد السكان عام ١٩٦٠ : ٥٦,٨٨ ٪ .

• الحالة الزوجية وعدد الأطفال

بلغت نسبة المتزوجين بزوجة واحدة عام ١٩٥٨ : ٨٨,٨٩ ٪ انخفضت
عام ١٩٦٣ إلى ٨٥,٢٦ ٪ ، وبلغت نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة واحدة
٦,٣٥ ٪ زادت عام ١٩٦٣ إلى ٨,٧٦ ٪ . كذلك زادت نسبة غير المتزوجين
من ٤,٧٦ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٥,٩٨ ٪ عام ١٩٦٣ .

أما من حيث عدد الأطفال ، فقد كان ٤٧,٥ ٪ من أفراد البحث
عام ١٩٥٨ لديهم أكثر من ثلاثة أطفال ، وزادت النسبة إلى ٥٤ ٪ عام
١٩٦٣ ، وكان ٣٧ ٪ عام ١٩٥٨ لديهم أطفال يتراوح عددهم من ١ إلى ٣ ،
وانخفضت هذه النسبة إلى ٣٤ ٪ عام ١٩٦٣ . ولم يكن لـ ١٦ ٪ من أفراد
البحث عام ١٩٥٨ أطفال ، وانخفضت النسبة إلى ١٢ ٪ عام ١٩٦٣ .

ولم يكن يقيم بالمتزل أحد من الأقارب بالنسبة لحوالى ٦٧ ٪ من الأفراد عام
١٩٥٨ ، ٧١ ٪ عام ١٩٦٣ ؛ بينما كان يقيم من قريب إلى ثلاثة أقارب
في منازل حوالى ١٩ ٪ من الأفراد عام ١٩٥٨ ، ٢٠ ٪ عام ١٩٦٣ .

وكان يقيم أكثر من ثلاثة أقارب في منازل حوالى ١٤ ٪ من الأفراد عام ١٩٥٨ ، ١٠ ٪ عام ١٩٦٣ .

• عضوية الجماعات المحلية

كان حوالى ٥٣ ٪ من الأفراد في عام ١٩٥٨ غير أعضاء في أى جمعية ، وانخفضت هذه النسبة إلى حوالى ٢٤ ٪ عام ١٩٦٣ ، بينما كان ٣١ ٪ عام ١٩٥٨ أعضاء في جمعية واحدة مقابل ٦٥ ٪ عام ١٩٦٣ . وكان حوالى ٨ ٪ عام ١٩٥٨ أعضاء في جمعيتين أو أكثر مقابل حوالى ١٠ ٪ عام ١٩٦٣ .

• التوزيع المهني

كان حوالى ٧٣ ٪ من الأفراد في عام ١٩٥٨ يشتغلون بالزراعة كهنة أساسية مقابل حوالى ٦٩ ٪ عام ١٩٦٣ . وكان حوالى ٧ ٪ من الأفراد في عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٣ يشتغلون بالحرف المحلية المختلفة ، ٦ ٪ من الموظفين الحكوميين بالقرية ، وحوالى ٥ ٪ من رجال الأعمال أو التجار . وارتفعت نسبة العمال الموسمين من حوالى ٢ ٪ من الأفراد عام ١٩٥٨ إلى حوالى ٤ ٪ عام ١٩٦٣ . وتضاعفت نسبة الموظفين بأجر من ١,٢ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٣,٢ ٪ عام ١٩٦٣ . وكان حوالى ٢ ٪ من الأفراد عام ١٩٥٨ متقاعدین زادوا إلى ٤ ٪ عام ١٩٦٣ .

ولم يكن لـ ٧٥ ٪ من الأفراد عام ١٩٥٨ أى مهنة إضافية مقابل ٨٥ ٪ عام ١٩٦٣ . وكانت الزراعة مهنة إضافية بالنسبة لحوالى ٧ ٪ من الأفراد عام ١٩٥٨ مقابل ٦ ٪ عام ١٩٦٣ . وانخفضت نسبة الحرف كهنة إضافية من ٤,٤ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٣,٢ ٪ عام ١٩٦٣ ، وكذلك انخفضت نسبة التجارة كعمل إضافي من ٥ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ١,٦ ٪ عام ١٩٦٣ ، بينما ظلت نسبة من يعملون عمالا مؤقتين (بالإضافة إلى مهنتهم الأصلية) ثابتة تقريباً (٢,٤ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٢,٨ ٪ عام ١٩٦٣) .

• تقدير المستوى الاقتصادي - الاجتماعي

ولكى تكمل الصورة عن أفراد البحث ، فإننا نورد هنا توزيع النسب المثوية للمستوى الاقتصادي - الاجتماعي كما قدره القائم بالمقابلة بعد استشارة بعض من يعرفون أهل القرية معرفة جيدة .

بلغت نسبة من قدر أنهم ينتمون إلى الطبقة الغنية عام ١٩٥٨ : ١,٢ ٪ مقابل ٢,٠ ٪ عام ١٩٦٣ ، ونسبة من ينتمون إلى الطبقة فوق المتوسطة ٦,٠ ٪ مقابل ٩,٢ ٪ ، ومن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ٢٠,٢ ٪ مقابل ٢٤,٤ ٪ ، والطبقة أقل من المتوسطة ٣٠,٥٥ ٪ مقابل ٣٧,٦ ٪ ، والطبقة الفقيرة ٤٢,٥ ٪ مقابل ٢٦,٨ ٪ .

وبالطبع ، يتعين في تقدير دلالة هذه النسب مراعاة أنها مبنية على أساس انطباعي سواء من جانب القائم بالمقابلة أو من جانب من استشارهم من أهل القرية . كذلك يجب مراعاة أن التقدير في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ تم بواسطة أشخاص مختلفين . وقد فضلنا الاعتماد على هذا التقدير عن الاعتماد على البيانات الفعلية عن دخول الأفراد ، وذلك لأنه من المعروف أن القروى يتردد كثيراً في ذكر البيانات الصحيحة عن دخله . وهذا التردد ظاهرة مألوفة في المجتمع الريفي ترجع إلى عدة عوامل اجتماعية ونفسية وتاريخية . ويلاحظ أن هذا التقدير تقدير اجتماعي كئبي أكثر من أن يكون تقديراً كئيا ، أى أنه تعبير عام من جانب بعض أهل المعرفة في القرية عن الدلالات التي نطلق عليها اصطلاحاً " المستوى الاقتصادي - الاجتماعي " ، وهي قد تشمل فيما تشمل دخل الفرد ، أو على الأصح معرفتهم بدخله ، ومكانة عائلته ، ومكانته في القرية على أبعاد متعددة يعيننا منها دلالاتها الاجتماعية الكلية ، أى المكانة التي يضع فيها أهل القرية الشخص المعين . ومع مراعاة حدود هذا التقدير الانطباعي ، فإن هذه النسب تلتقى الضوء على النظرة الاجتماعية للوضع المطبق لأفراد البحث ، وهي نظرة لا تقل في أهميتها في البحث الحالي عن القيمة الفعلية للدخل .

وتتداخل المتغيرات السابقة معاً؛ فنجد مثلاً أن أكبر نسبة من غير الأعضاء توجد بين الأفراد الذين قدروا في المستوى الاقتصادي - الاجتماعي " فقير " في عام ١٩٥٨ ، وذلك بنسبة ٧٠,٣٨ ٪ من الأفراد في هذا المستوى ، مقابل ٥١,٣٦ ٪ من الأفراد في فئة " أقل من متوسط " ، ٥٣,٠٤ ٪ في فئة " متوسط " ، ٣٣,٣٣ ٪ في فئة " فوق المتوسط " ، صفر ٪ في فئة " غنى " .
وتتحسن الصورة في عام ١٩٦٣ ، فنجد أن النسب المقابلة هي : ٥٨,١٨ ٪ ، ١٨,٦٨ ٪ ؛ ١٠,١٧ ٪ ، صفر ٪ ، وشخصاً واحداً من خمسة في فئة " غنى " .
كذلك ، فإن أقل نسبة من الأعضاء في جمعية واحدة توجد في فئة " فقير " (٢٣,٤٦ ٪ في عام ١٩٥٨) ؛ وتبلغ النسبة ٣٨,٨٦ ٪ في فئة " أقل من متوسط " ؛ ٣٦,٧٢ ٪ في فئة " متوسط " ؛ ٥٨,٣٣ ٪ في فئة " فوق المتوسط " ، ويشارك اثنان من ثلاثة في فئة " غنى " في جمعية واحدة . وتزداد نسبة العضوية في عام ١٩٦٣ ، فنجد أن النسب السابقة يقابلها على التوالي النسب التالية : ٣٨,١٨ ٪ ، ٧٣,٦٣ ٪ ، ٧٦,٢٧ ٪ ، ٧٢,٧٢ ٪ ، وثلاثة أفراد من خمسة في فئة " غنى " . ورغم أن هذه النتائج تمثل تقدماً ملحوظاً من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ ، إلا أنها تشير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد لتشجيع نسبة أكبر من الأفراد من المستويات الأقل على الانضمام للجمعيات المحلية .

والخلاصة ، أنه في تقدير الباحث ، فإن البيانات السابقة تشير إلى أن القرى التي أجريت فيها الدراسة لا تختلف اختلافاً كبيراً عن القرية العادية في دلتا النيل ، وأن أفراد البحث يمثلون بصورة تقريبية مجتمع القرويين وصورة التغيير الذي وقع بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ في هذه المنطقة . إلا أنه من المهم دائماً مراعاة خصائص أفراد البحث قبل التعميم من نتائج إلى المجتمعات الأخرى .

- خصائص أفراد البحث الذين لم تتيسر إعادة تطبيق الاستبيان عليهم من المفيد - كما سبق القول - أن ندرس خصائص أفراد البحث الذين

لم تيسر إعادة تطبيق الاستبيان عليهم حتى نتضح لنا على الأقل بعض العوامل التي تسهم في إحداث فروق قد تكشف عنها النتائج بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ . وقد وجدنا ما هو متوقع من أن أفراد هذه المجموعة تزيد بينهم نسبة كبار السن (فوق ٥٠ سنة) ؛ فقد بلغت نسبتهم ٥٧,٥٠ ٪ مقابل ٣٨,١ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٥١,٨٤ ٪ عام ١٩٦٣ . كذلك زادت نسبة الأميين بينهم ، إذا بلغت ٦٦,٧٠ ٪ مقابل ٦٠,٧١ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٥٧,٢٦ ٪ عام ١٩٦٣ . كما زادت نسبة المتقاعدين منهم إذ بلغت ١٩,٥٥ ٪ مقابل ٢ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٤ ٪ عام ١٩٦٣ .

ومن حيث تقدير المستوى الاقتصادي - الاجتماعي ، فإن ٢,٣٠ ٪ منهم كانوا من الطبقة الغنية مقابل ١,٢ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٢,٠ ٪ عام ١٩٦٣ . وكان ٥٢,٩٠ ٪ من الطبقة الفقيرة مقابل ٤٢,٤٦ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٢٦,٨ ٪ عام ١٩٦٣ .

أما من حيث الخصائص الأخرى ، فإن أفراد هذه المجموعة لا يختلفون كثيراً عن أفراد عينة ١٩٥٨ .

الباب الثاني

عوامل تكون الاتجاه نحو العمل الجمعي

الفصل الثالث :

أوقات القرويين وجماعاتهم

الفصل الرابع :

رضا الفرد عن مجتمعه وتعرضه لوسائل الاتصال

الفصل الخامس :

الوعي بمشكلات المجتمع وإدراك وعي الآخرين بها

الفصل الثالث

أوقات القرويين وجماعاتهم

• أوقات القرويين *

يتكون الإحساس بمشكلات البيئة والاتجاه نحو حلها عن طريق الجهود الجماعية المحلية نتيجة عوامل عدة ، فيزيقية ونفسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية ، سبق أن أشرنا إلى بعضها . ومن هذه العوامل تهيئة الظروف أمام الناس للالتقاء والتعبير عما يشغل أذهانهم من قضايا ومشكلات وتبادل الرأي في الحلول الممكنة وغير الممكنة . وكخطوة أولى نحو التعرف على هذه الظروف سألنا أفراد البحث عن أوقات فراغهم " في اليومين دول بتخلص شغللك امتي ؟ " . وقد توزعت لإجابات الأفراد في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ بالأعداد التالية : الظهر : ٥٩ ، ٤٧ ؛ بعد الظهر : ٨٥ ، ٦٦ ؛ المغرب أو بعد المغرب : ٥٧ ، ٨٨ . وتشير هذه الأرقام إلى بعض التغير من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ ؛ فقد زاد عدد من ذكروا أنهم يتنهدون من عملهم وقت المغرب أو بعد المغرب من ٥٧ شخصاً عام ١٩٥٨ إلى ٨٨ شخصاً عام ١٩٦٣ . ونلمح كذلك أدلة أخرى متفرقة على أن أفراد البحث قلت أوقات فراغهم من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ . فثلاً ، زاد عدد من ذكروا أنهم يتنهدون من أعمالهم بعد الثامنة مساءً من ٩ إلى ١١ ، كذلك قل عدد من ذكروا أنه ليس لديهم عمل منتظم من ٧ إلى ٤ . ومن ناحية أخرى ، زاد عدد من

* الأعداد أو النسب المتوية الواردة في نتائج البحث تدل في كل الحالات (عدا تلك التي ينص فيها صراحة على غير ذلك) على عدد أو نسبة الأفراد في الفئة المعنية من فئات الإجابة إلى عدد من أجابوا عن السؤال المعين وليس إلى عدد أفراد البحث .

ذكروا "أنا راجل عاجز لا أعمل" من ١٦ إلى ١٩ . إلا أن ذلك قد يرجع بالطبع إلى تقدم سنهم خلال السنوات الخمس . وفي تقدير دلالات هذه النتائج يجب مراعاة عدة اعتبارات ، منها أنها تقديرات ذاتية . وأنها تقتصر على أوقات فراغهم في فترة لإجراء البحث .

ونحن نلمح من خلال الأرقام تناقصاً في وقت الفراغ لدى القرويين ، وهذه نتيجة تدعو إلى الارتياح ، فقد كنا نشكو في الماضي من أن الفلاح المصري يظل عاطلاً ، ولوبصورة مقنعة أحياناً ، فترة طويلة من العام . ولعل في الكثير من مناشط التنمية ما يحفز الفلاح إلى الارتفاع بمستوى طموحه وإلى الإفادة الكاملة من وقته في العمل لتحسين مستوى معيشته . إلا أن هذه النتائج تنبها في نفس الوقت إلى أن الزمن الذي يحتمل أن يخصصه القروي للعمل الجمعي ينتج إلى التناقص ، ومن ثم يزداد الاحتمال في أن يشكل عاملاً معوقاً لهذا العمل . ومن الملاحظات المتكررة في العمل مع القرويين أنهم حين يدعون إلى الإسهام في عمل جمعي بهم القرية كلها ، يعتذر الكثيرون منهم بضيق الوقت وبأنهم يعملون طيلة النهار ، وأنهم مجهدون ، وذلك بالرغم من أنه إذا قارنا بين القرية والمدينة من حيث مشكلة أوقات الفراغ ، فلننا نجد أن القرية تمتاز على المدينة بأن سجاجات القرويين تكاد تكون سجاجات أولية يتصل فيها الناس بعضهم ببعض وجهاً لوجه ، ويلتقون معاً في كل من ساعات العمل وساعات الفراغ ، والحدود بينها في القرية ليست واضحة وضوحاً قاطعاً . هذا بينما نجد أن الناس في المدينة قد يكون لديهم وقت فراغ أكبر نتيجة لتحديد ساعات العمل وللتقدم التكنولوجي ، إلا أنه من الناحية الأخرى ، فإن نسبة أكبر من أهل المدن يزداد احتمال اشتغالهم بأكثر من عمل واحد يستغرق كل أوقات نهارهم وجزءاً من ليلهم نتيجة ارتفاع مستوى طموحهم وارتفاع نفقاتهم وزيادة الطلب عليهم . إلا أن الأهم من ذلك هو أن الاتصال بين الناس في المدينة اتصال غير مباشر ، فهم لا يلتقون في أغلب الأحوال إلا عن طريق التنظيمات الرسمية ، ويكاد

يعيش كل منهم في " شقته " منعزلاً عن الآخرين لا يدري من أمورهم شيئاً ، ولا يدرون هم من أموره شيئاً . ولذلك ، يقل احتمال اجتماعهم معاً لأمر عام مشترك ، هذا بالطبع إذا استثنينا الجماعات المكونة خصيصاً بقصد الخدمة العامة أو بقصد إتاحة الفرص للنشاط الترويحي والاجتماعي كالأندية مثلاً .

• مناشط القرويين في أوقات فراغهم

سألنا أفراد البحث : " لما بتخلص شغلك ، أو لما تبقى فاضي بالنهار ، بتعمل إيه في العادة ؟ " . وقد حاولنا تشجيعهم على ذكر ثلاثة مناشط على الأقل . وسوف نقصر في الفقرات التالية على ذكر الأعداد الواردة في الإجابة الأولى حيث بلغ مجموع من لم يعطوا إجابة ثانية ١٠٥ عام ١٩٥٨ ، ١١٧ عام ١٩٦٣ ، وبلغ مجموع من لم يعطوا إجابة ثالثة ٢٠٧ عام ١٩٥٨ ، ٢٣٤ عام ١٩٦٣ .

وتوضح النتائج أن عدد من ذكروا أنهم لا يعملون شيئاً في أوقات فراغهم أو أنهم يستريحون قد زاد من ٦٦ إلى ٨٧ ، وعدد من ذكروا " الصلاة " يكاد يكون ثابتاً : من ٤٤ إلى ٤٢ ، كذلك عدد من ذكروا " أقعد مع العائلة والأولاد " : من ٤٠ إلى ٤٢ . إلا أن عدد من ذكروا " الجلوس مع الأصدقاء أو الجيران أو الناس " إلخ " زاد من ٤٤ إلى ٤٩ . كما أن عدد من ذكروا أنهم يسهمون في الخدمة العامة والعمل الجمعي زاد من ١ إلى ٤ ، وذكر ثلاثة أفراد عام ١٩٦٣ أنواعاً من النشاط تهدف إلى الارتفاع بمستوى معيشة الفرد (مثل صناعة منزلية) في حين لم يذكر هذا النوع من النشاط أحد عام ١٩٥٨ .

وتشير هذه النتائج في إلحاح إلى ضرورة اهتمام العاملين في تنمية المجتمع بدراسة الطرق التي يقضى بها القروى وقت فراغه . وسوف نرى في فقرات تالية أن أحداً من القرويين لم يذكر قضاء وقت الفراغ بوصفه

مشكلة من المشكلات الهامة في القرية . كما أن المناشط التي ذكر القرويون أنهم يقومون بها في أوقات فراغهم تؤكد الحاجة الشديدة إلى توجيه القرويين في هذا المجال ؛ فقد رأينا أن نسبة غير صغيرة منهم ذكروا أنهم لا يعملون شيئاً أو أنهم يستريحون . ولذلك ، فإنه يتعين على برامج تنمية المجتمع العمل بكل الوسائل على استثارة الحوافز لدى القرويين على حسن استغلال أوقات فراغهم بصورة مجدية ، وذلك عن طريق تهيئة مختلف فرص الالتقاء في المكان والزمان المناسبين وبالصورة التي تتفق مع تقاليدهم .

وتزداد الحاجة إلى تهيئة الفرص أمام القرويين للالتقاء والتحدث في المشكلات العامة بخاصة في ضوء ما تشير إليه النتائج من أن قضايا المجتمع ومشكلاته لا تشغل حيزاً كبيراً من تفكير أو مناشط القرويين — على الأقل كما يتضح في إجاباتهم عن السؤال الخاص بطرق قضاء أوقات الفراغ . ورغم أن هناك ما يشير بزيادة الاهتمام بالأمور العامة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ ، إلا أن هذه الزيادة طفيفة جداً ولا تتكافأ مع المستوى الذي نطمح إليه في إطار الإيديولوجية الاشتراكية .

● جماعات القرويين

أردنا أن نستوثق من مدى اتصال القرويين بعضهم ببعض الآخر ، ومن طبيعة تكوين أو بناء جماعاتهم ، فسألنا أولاً أولئك الذين لم يذكروا في إجاباتهم عن الأسئلة السابقة ” الجلوس والتحدث مع الأصدقاء ” — سألنا هؤلاء : ” ما بتعدهش تتكلم مع أصحابك وقرابيك أبداً ؟ ” . وقد أجاب ١٠٣ من ١٤٦ شخصاً عام ١٩٥٨ أنهم يجالسون أصحابهم وأقاربهم مقابل ٧٠ من ١٤١ عام ١٩٦٣ . وقد ترتبط هذه النتيجة بالنتيجة السابقة التي أشرنا إليها وهي تناقص وقت الفراغ لدى القرويين ، وهي في نفس الوقت نذير بأن هذا التناقص يحتمل أن يكون عائقاً في طريق العمل الجمعي بالإضافة إلى غيره من العوائق . وتتفق مع النتيجة السابقة نتائج الإجابة عن السؤال

” كل أد إليه تقعد تتكلم معاهم ؟ “ ، وقد وجه إلى كل من ذكر أنه يجالس غيره من الناس . وتشير النتائج إلى أن نسبة من ذكروا ” عدة مرات كل يوم “ قد نقصت من ٢١ ٪ إلى ١٤ ٪ ، ونقصت نسبة من ذكروا ” على الأقل مرة كل يوم “ من ٤٧ ٪ إلى ٢٨ ٪ بينما زادت نسبة من ذكروا ” مش كل يوم ولكن تملئ “ من ١٩ ٪ إلى ٣٤ ٪ ، ومن ذكروا ” نادر قوى يمكن مرة في الأسبوع أو أقل “ من ١٢ ٪ إلى ٢٣ ٪ .

أى أن أوقات الفراغ لدى أفراد البحث في تناقص وأن فرص وفترات التقائهم معاً في تناقص أيضاً . وربما ترتبت على ذلك نتيجة أخرى ، وهى أن نسبة أكبر من أفراد البحث ذكرت أنها تجالس نفس الجماعة في كل مرة (زادت هذه النسبة من ٤٢ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٦٣) . فالأفراد لا يجدون لديهم من الوقت ما يسمح لهم بأكثر من الالتقاء بمن يسهل الالتقاء بهم ، وهم يكونون غالباً نفس الأفراد . ولذلك يزداد الاحتمال في أن يكونوا من الأقارب ، وهو احتمال يتأكد من النتائج التي حصلنا عليها من توجيه السؤال : ” مين في العادة بيقلعوا معاكم : قرايب ولا أصدقاء ؟ “ . فبالنسبة لمن أجاب بأنه ” عادة يجالس نفس الجماعة “ قلت نسبة من ذكروا ” أصدقاء أكثر من أقارب “ من ٢٧ ٪ إلى ١٤ ٪ ، بينما زادت نسبة من ذكروا ” أقارب أكثر من أصدقاء “ من ٢١ ٪ إلى ٢٤ ٪ . ولكننا نلمح في نفس الوقت علامات تشير إلى زيادة في انتهاء الأفراد إلى جماعات ثابتة نوعاً ما تتكون كلها من الأصدقاء (من ١٦ ٪ إلى ٢٢ ٪) ، أو يتساوى فيها عدد الأقارب والأصدقاء (من ٦ ٪ إلى ١٠ ٪) ، بينما ثبتت نسبة من قرر انتهاء إلى جماعات كلها من الأقارب عند ٣٠ ٪ .

وقد يبدو في النتائج السابقة بعض التناقض ، ولكننا نفسره على أنه في نفس الوقت الذى تتناقص فيه أوقات الفراغ لدى القرويين نتيجة انشغالهم في أمورهم المعيشية (وهى نتائج تتفق مع ما نلمسه اليوم من انعدام البطالة وصعوبة توفير الأيدى العاملة في الريف وبخاصة في مواسم معينة وارتفاع

(الأجور) ، وفي نفس الوقت الذى تتكون فيه جماعات القرويين من الأقارب في أغلب الحالات ، فإننا نلمح تبشير تكوّن جماعات لا تقوم أساساً على صلات القرابة أو العصبية العائلية ، ولكنها تقوم على أساس الصداقة . وتنفق هذه النتيجة مع نتائج بحث آخر قمنا به في قرية أخرى مجاورة لقرى البحث الحالى ، وأوضحنا النتائج بصورة أكثر ظهوراً تناقص سطوة العصبية القبلية في اختيارات الناس بعضهم للبعض الآخر في مختلف المناشط* .

وتتد جماعات القرويين فتشمل أيضاً جماعات أخرى أقل من حيث تواتر اجتماعات أفرادها ، وقد نقصت نسبة من ذكر انتماء لهذا النوع من الجماعات من ٧٥ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٣٠ ٪ عام ١٩٦٣ ، وهى جماعات يغلب أن تتكون كلية من الأصدقاء (٧٢ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٦٨ ٪ عام ١٩٦٣) ، ولكن يقابل ذلك نقص في نسبة من ذكروا جماعات كلها من الأقارب من ١٧ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ١٢ ٪ عام ١٩٦٣ .

• أماكن التجمعات

حين سألنا أفراد البحث : "لما يتجتمع مع أصحابك دول بتقعدوا فين في العادة ؟" أجابت أكبر نسبة من الأفراد : " في بيتنا أو في بيت واحد منا " . وقد كانت هذه النسبة ٥٦ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٥٣ ٪ عام ١٩٦٣ ، وهى نتيجة تتفق مع النتائج السابقة المتصلة ببناء الجماعات الريفية ، حيث أنها تقوم أساساً على القرابة والصداقة ، وتكاد تكون جماعات اتصال وجهاً لوجه . وانخفضت نسبة من ذكروا "الدكان ، القهوة" من ١١ ٪ إلى ٥ ٪ ، كذلك انخفضت نسبة من ذكروا "الغيظ" من ١٨ إلى ٦ ٪ . وتتسق هاتان النتيجةتان مع النتيجة السابقة التى تشير إلى تناقص أوقات الفراغ لدى القرويين . ونلمح في النتائج بدايات التغير في أماكن التجمعات ؛ فتزداد نسبة من ذكروا

* انظر : لويس كامل مليكة . الجماعات والقيادات في قرية عربية . مركز تنمية المجتمع ، سمس الليان ، ١٩٦٣ .

المسجد والمركز الاجتماعى والنادى أو أماكن أخرى غير المنزل من ١٢,٥ ٪ .
عام ١٩٥٨ إلى ٣٥ ٪ عام ١٩٦٣ .

* * *

ما الذى نخلص إليه من هذه النتائج فى مجموعها ؟ أوقات الفراغ لدى القرويين فى تناقص ، وجماعاتهم رغم أنها لا زالت تقوم فى الغالب على أساس قرابى ، إلا أنها بدأت تفسح المجال لعلاقات لا تستند بالضرورة إلى النظام القرابى . كما أن أماكن التجمعات بدأت فى الامتداد لتتحرر من قبضة المعيار القرابى . ورغم أن هذا التغير بطى* فى معدله ، إلا أنه بشير خير ، ومن المهم لأخصائى التنمية أن يدعمه بكل وسيلة ممكنة . ذلك أن الجماعات التى تقوم أساساً على القرابة ، والتى تقتصر مجالات نشاطها على المحيط القرابى ، يغلب أن تذكى بدلا من أن تضعف العصبية العائلية . ورغم أنه لا تعارض فى تقديرنا بين الولاء للعائلة والولاء للمجتمع المحلى والمجتمع الأكبر ، إلا أن هناك فرقاً بين الولاء العائلى وبين " العصبية " العائلية . ومن الخبرات الملحوظة التى سبق أن أشرنا إليها أن هذه العصبية العائلية كثيراً ما تحول دون تدعيم الاتجاه نحو العمل الجمعى . ومن الخير أن يفسح أخصائى التنمية المجالات لالتقاء القرويين فى أماكن التجمعات العامة : فى النادى ، وفى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى ، وفى مقر الجمعية التعاونية ، وفى مقر مجلس القرية . بل من الخير أن يتيح الفرص لالتقاء القرويين من القرى المتجاورة ؛ فكل ذلك جدير بأن يخرج القروى من تمركه - حول - عائلته ، وأن يزيد من حساسيته نحو مشكلات مجتمعه ، وأن يحفز به إلى العمل الجماعى الذاتى لحلها .

وإذا كانت النتائج تشير إلى تناقص فى أوقات الفراغ لدى القرويين ، وإذا كنا نستبشر خيراً بذلك لأنه دليل توفر الحوافز للارتفاع بمستوى حياة الفرد ، فإنه يجب علينا فى نفس الوقت أن نأخذ الأهبة للأمر حتى

لا يستغرق الكفاح في سبيل لقمة العيش كل وقت القروى ، فلا يبقى لديه وقت للعمل الجمعى . ولعل الأمل معقود على ميكنة الزراعة بالقدر الذى يوفر الكثير من وقت الفلاح وجهده . كما أن الأمل معقود على التنظيم النقابى لعمال الزراعة بحيث تحدد ساعات العمل والأجور مما يتيح للقروى المجال النفسى . الاجتماعى المناسب للإحساس بمشكلات المجتمع والمشاركة في العمل الجمعى .

ولا يجب أن يفهم مما سبق أن توفير الوقت والتقاء الناس معا يؤدىان بصورة آلية إلى الإحساس بمشكلات المجتمع وإلى استثارة الحوافز للعمل الجمعى على حلها ، لأن ذلك يقتضى توفر عدد آخر من العوامل الهامة سوف نتعرض لعدد منها في الفصول التالية . ومن هذه العوامل درجة استقرار الفرد في المجتمع بالقدر الذى يتيح له التعرف على مشكلات هذا المجتمع ، ودرجة شعوره بالرضا عن المعيشة في هذا المجتمع . إلا أن كلا من هذين العاملين يتأثر بدوره بعوامل أخرى قد تحد أو تزيد من فاعليته ، مثل درجة تعرض الفرد لوسائل الاتصال الجمعى من صحافة وإذاعة ، ومقدار اتصاله بالعالم الخارجى . فمثلا ، قد نجد أن السفر خارج القرية ، والتعرض لوسائل الاتصال الجمعى ، قد تبصر الفرد بمواطن النقص في مجتمعه المخل ، ومن ثم تزيد في إحساسه بمشكلات هذا المجتمع ، وقد تثير لديه الدافع إلى العمل على حلها عن طريق الجهود الجماعية .

الفصل الرابع

رضا الفرد عن مجتمعه وتعرضه لوسائل الاتصال

• استقرار الفرد في المجتمع وتعرضه لوسائل الاتصال

تشير النتائج إلى أن حوالى ٩٠ ٪ من أفراد البحث قد عاشوا طول حياتهم في قريتهم ، وإلى أن الباقين قد نزحوا من أو إلى قرى أو مدن صغيرة مجاورة فترة من حياتهم ، كما أن نسبة أصغر عاشت فترة في مدينة كبرى مثل القاهرة أو الإسكندرية .

وبينا توضح هذه النتائج ما هو معروف عن استقرار المجتمع الريفي ، إلا أن ذلك لا يعنى أن أفراد البحث معزولون عن العالم ، أو أنهم لا يتعرضون لمؤثرات غير صادرة من مجتمعهم المحلى . فقد ذكر حوالى ٨٥ ٪ من أفراد البحث أنهم قد زاروا بلاداً أخرى غير قريتهم ، وهى إما مناطق ريفية مجاورة ، أو مدن كبرى في نفس المحافظة ، أو مدن أكبر مثل القاهرة والإسكندرية . وقد غادر عدد منهم القطر للحج . وأكثر المدن التى يتردد عليها الأفراد هى القاهرة والإسكندرية وطنطا (بنسبة حوالى ٧٠ ٪) . والأسباب التى يشيع ذكرها للزيارة هى العمل أو التجارة ، وتأدية واجب اجتماعى أو عائلى أو دينى ، أو شراء حاجيات منزلية أو شخصية .

كما أن أفراد البحث يتعرضون لوسائل الاتصال الجمعى ، فمن مجموعهم البالغ ٢٥٢ ، لم يذكر غير ٤٤ فرداً عام ١٩٥٨ ، و ٣٣ فرداً عام ١٩٦٣ ، أنهم لا يستمعون إلى الراديو ، بينما ذكر ٢٣ فرداً عام ١٩٥٨ أنهم يستمعون إلى الراديو كل يوم ، وزاد هذا العدد إلى ٥٣ عام ١٩٦٣ . أما العدد الأكبر

من الأفراد فقد ذكروا أنهم يستمعون إلى الراديو مرة كل فترة تتراوح من أقل من أسبوع إلى أسبوع (١٢١ فرداً عام ١٩٥٨، ١٠٠ فرد عام ١٩٦٣)، وذكر الآخرون عدداً من المرات أقل من ذلك. أما الصحف، فهي أقل انتشاراً نتيجة تفشى الأمية بين القرويين. وبسؤال القرويين عن: "آخر مرة قرأت فيها جريدة أو قرأها لك أحد؟" أجاب حوالي ٦٦٪ من أفراد البحث عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ أنهم لا يقرعون الجريدة ولا يقرؤها أحد لهم. وذكر ثمانية أفراد أنهم يقرعون الجريدة يومياً، وارتفع هذا العدد عام ١٩٦٣ إلى ١٨ فرداً. وذكر الآخرون عدداً من المرات أقل من ذلك. وتؤكد هذه النتائج بشدة تزايد أهمية الإذاعة بوصفها وسيلة هامة وخطيرة من وسائل الاتصال بالجمهور، ومن ثم فإنه يجب أن يوجه إليها قدر كبير من الاهتمام في برامج التوعية القومية وبخاصة في مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية ارتفاعاً كبيراً.

إلا أنه يجب، في تقدير دلالة النتائج السابقة، مراعاة أن التعرض لوسائل الاتصال الجمعي يتوقف بدوره على عوامل أخرى. فمثلاً، يتأثر الاستماع إلى الإذاعة بسن الفرد؛ ففي عام ١٩٥٨ كان ١١,١١٪ من الأفراد في السن من ٢٦ إلى ٣٥ سنة يستمعون إلى الراديو يومياً مقابل ١٣,١٠٪ من الأفراد في السن من ٣٦ إلى ٥٠ سنة، ٣,٧٠٪ من الأفراد فوق سن الخمسين. وقد زادت هذه النسب عام ١٩٦٣ فأصبحت ٣٠,٧٧٪، ٢٦,٥١٪، ١٦,٨١٪ على التوالي، وتشير هذه النسب إلى أن الاستماع إلى الإذاعة يزداد بصغر السن، وبالتالي، فمن الطبيعي أن نتوقع زيادة تعرضهم للمؤثرات التي ترتبط بالاتجاه نحو العمل الجمعي.

ويرتبط معدل قراءة الجرائد أيضاً بسن الفرد؛ فنجد أن هذا المعدل يزداد إلى حد ما بنقص سن الفرد. ففي عام ١٩٥٨، كان ٥١,٠٦٪ من تتراوح أعمارهم بين ٢٦ و ٣٥ سنة لا يقرعون الجرائد، وتزيد هذه النسبة إلى ٧٠,٨٣٪ من تتراوح أعمارهم بين ٣٦ و ٥٠ سنة، وإلى ٧٤,٥٨٪ من

تزيد أعمارهم عن الخمسين . وفي عام ١٩٦٣ ، انخفضت هذه النسب إلى ١٧,٥٤ ٪ ، ٢٥,٦١ ٪ ، ٥٣,٧٤ ٪ على التوالي . أما من يقرعون الجرائد يومياً ، فقد كانوا عام ١٩٥٨ : ١٣,٢ ٪ من الأفراد في الفئة الأولى من العمر ، ٥٦,٥ ٪ من الفئة الثانية ، ٠٩,٥ ٪ من الفئة الثالثة . وقد أصبحت هذه النسب عام ١٩٦٣ : ١٢,٥ ٪ ، ١٢,٥ ٪ ، ٧٢,٤ ٪ على التوالي .

ومن حيث العلاقة بين مستوى التعليم وتواتر الاستماع للراديو ، فقد قرر ٦١,٧ ٪ من غير المتعلمين في عام ١٩٥٨ أنهم يستمعون إلى الراديو يومياً مقابل ٦٧,٢٦ ٪ من المتعلمين ، في حين قرر ٨٢,٢٠ ٪ من غير المتعلمين أنهم لا يستمعون إلى الراديو مقابل ٩٩,٩ ٪ من المتعلمين . وفي عام ١٩٦٣ ، ارتفعت نسبة من يستمعون إلى الراديو يومياً إلى ٩,١٩ ٪ من غير المتعلمين ، ٥,٣٧ ٪ من المتعلمين ، كما انخفضت نسبة من لا يستمعون إلى الراديو إلى ١٥,٤ ٪ من غير المتعلمين ، ٢٥,٦ ٪ من المتعلمين .

ويرتبط معدل قراءة الجرائد بمستوى تعليم الفرد أيضاً ؛ ففي عام ١٩٥٨ ، ذكر ٣,١٨ ٪ من غير المتعلمين أنهم يستمعون إلى قراءة الجرائد يومياً مقابل ١١,١١ ٪ من المتعلمين ذكروا أنهم يقرعون الجرائد يومياً . وفي نفس العام ذكر ٦٨,٧٩ ٪ من غير المتعلمين أنهم لا يستمعون إلى قراءة الجرائد مقابل ٥٥,٥٥ ٪ من المتعلمين . وفي عام ١٩٦٣ ، زادت نسبة المستمعين يومياً إلى قراءة الجرائد إلى ٥,٨٨ ٪ من غير المتعلمين ، ٢٥,٠ ٪ من المتعلمين ، في حين زادت نسبة عدم الاستماع بين غير المتعلمين إلى ٧٢,١٩ ٪ وقلت بين المتعلمين إلى ٢٥,٠ ٪ .

● رضا الفرد عن مجتمعه

يقنع أكثر من نصف أفراد البحث (حوالي ٥٧ ٪) بحياتهم في القرية فيعتبرونها ” مكاناً طيباً للعيش “ . ولم تتغير هذه النسبة إلا قليلاً جداً بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ (من ٥٦,٥٥ ٪ إلى ٥٦,٩١ ٪) . ويرى حوالي

ثلث أفراد البحث ($32,28\%$ علم ١٩٥٨ ، $33,33\%$ علم ١٩٦٣) أن قريتهم ليست مكاناً رديئاً للعيش ، ولكنها تحتاج إلى إصلاحات كثيرة ، بينما لا ترضى أقلية عن الحياة في القرية ($10,66\%$ علم ١٩٥٨ ، $8,44\%$ علم ١٩٦٣) .

إلا أنه من المتوقع أن الأفراد يختلفون في درجة رضاهم عن الحياة في القرية باختلاف عدد من العوامل ومنها اتساع دائرة السفر خارج القرية ، وعضوية الجماعات المحلية ، والسن ، والمستوى التعليمي . فثلاً ، في عام ١٩٥٨ ، كان $4,17\%$ فقط ممن اقتصر زيارتهم خارج القرية على قرى مجاورة غير راضين عن الحياة في القرية . وزادت هذه النسبة إلى $10,49\%$ بين من امتدت زيارتهم إلى المدن الكبرى المجاورة ، وإلى $12,12\%$ بين من اتسع نطاق زيارتهم فشمّل المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية . إلا أنه بعد خمس سنين ، قلت هذه النسبة الأخيرة إلى $7,97\%$ ، وفي نفس الوقت زادت نسبة من يلجأون قريتهم على أنها مكان غير رديء ولكنه يحتاج إلى إصلاح من $28,79\%$ إلى $39,86\%$. وقلت نسبة من ينظرون إلى قريتهم على أنها مكان طيب من $59,09\%$ إلى $50,00\%$. ويبدو أن اتساع نطاق السفر خارج القرية يزيد من شعور الفرد بالحاجة إلى إصلاح مجتمعه ، إلا أن مواصلة خبرات السفر إلى نطاق واسع قد تقلل من عدم رضاه في نفس الوقت ، وقد يرجع ذلك إلى أن مواصلة الخبرة تجعله أكثر واقعية في الحكم وفي التوقع .

ومن حيث عضوية الجماعات المحلية ، فإنه من بين الأعضاء في جمعيتين أو أكثر عام ١٩٥٨ ، كان $47,37\%$ يعتبرون القرية مكاناً طيباً للعيش ، $42,10\%$ يعتبرونه "مكاناً غير رديء" ولكنه يحتاج إلى إصلاح ، $10,53\%$ لم يكونوا راضين عن حياتهم ، ويقابل هذه النسب بين الأعضاء في جمعية واحدة $56,76\%$ ، $31,08\%$ ، $12,16\%$ على التوالي . ومن غير الأعضاء ، كانت النسب $59,09\%$ ، $30,30\%$ ، $10,61\%$ على التوالي . ويبدو أن

لمساهمة الفرد في النشاط الجماعي العام يبصره بكثير من أوجه النقص ، وقد يحفزها إلى الإحساس بالحاجة إلى الإصلاح . وتبرز ذلك التفسير أيضاً نتائج عام ١٩٦٣ ؛ فقد أصبحت النسب بين الأعضاء في جمعيتين أو أكثر ٤٥,٨٣٪ ، ٥٠,٠٪ ، ٤,١٧٪ ، وبين الأعضاء في جمعية واحدة ٥٦,٤٦٪ ، ٣٤,٠٢٪ ، ٨,١٦٪ ، وبين غير الأعضاء ٧٢,٩٢٪ ، ١٦,٦٧٪ ، ٨,٣٣٪ على التوالي ما يشير إلى أن طول فترة الاشتغال بالعمل الجماعي واتساع نطاقه يزيد من إحساس الفرد بالحاجة إلى الإصلاح .

ومن حيث السن ، ذكر ٥٤,٧٢٪ من الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين ٢٦ و ٣٥ سنة عام ١٩٥٨ ، أن "القرية مكان طيب" ، وذكر ٣٢,٠٧٪ أنها "مكان غير ردي" ولكنه يحتاج إلى إصلاح" ، وذكر ١٣,٢١٪ أنهم غير راضين عن الحياة في القرية . وفي السن من ٣٦ إلى ٥٠ سنة ، كانت النسب المقابلة هي ٥٦,٥٢٪ ، ٣٦,٩٦٪ ، ٦,٥٢٪ . وفي السن فوق الخمسين كانت النسب ٥٨,٦٩٪ ، ٢٨,٢٦٪ ، ١١,٩٦٪ على التوالي . وتمثل هذه الأرقام إلى حد ما قدرأ أكبر من الشعور بالرضا عن الحياة في القرية بتزايد السن ، وهذا إذا استثنينا انخفاض نسبة "عدم الشعور بالرضا" بين الأفراد في السن من ٣٦ إلى ٥٠ سنة . وتظهر هذه الصورة بعض الشيء عام ١٩٦٣ ؛ فنجد أن نسبة الراضين في فئة السن من ٢٦ إلى ٣٥ تزيد قليلاً عن نسبتها في الفئة "فوق الخمسين" : ٥٧,٧٪ ، ٥٦,٤١٪ على التوالي ، مقابل ٥٤,١٢٪ بين الأفراد في الفئة من ٣٦ إلى ٥٠ . ولكننا نجد من ناحية أخرى أن "عدم الرضا" تزيد نسبته قليلاً بين الفئة الأصغر سناً (١٥,٤٪) عنه بين الفئة الأكبر سناً (١١,٩٧٪) ، وتنخفض إلى حد كبير من الفئة الوسطى ، فتصبح ٢,٣٥٪ . وإذا كانت هذه النتائج تشير إلى مقدار أكبر من عدم الشعور بالرضا عن المعيشة في القرية من جانب الأصغر سناً ، وبخاصة في عام ١٩٦٣ ، إلا أن الفروق ليست واضحة إلى الحد الذي يدعونا إلى اعتبار السن عاملاً محدداً فعلاً . والأرجح أن درجة الشعور بالرضا عن

المعيشة في القرية يتأثر بالتغيرات الأخرى أكثر مما يتأثر بالنسب .

ومن حيث المستوى التعليمي ، ذكر ٥٧,٩٤٪ من غير المتعلمين في عام ١٩٥٨ أن القرية "مكان طيب للعيش" ، وذكر ٣١,٣١٪ أنه "مكان غير ردي" ولكنه يحتاج إلى إصلاح" ، وذكر ١٠,٢٨٪ أنهم "غير راضين عن المعيشة في القرية" . ويقابل هذه النسب بين المتعلمين : ٤٦,٦٧٪ ، ٤٠,٠٪ ، ١٣,٣٣٪ على التوالي . وتشير هذه النسب إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي يصاحبه نقص في درجة شعور الفرد بالرضا عن المعيشة في القرية أو تزايد في إحساسه بالحاجة إلى إصلاحها . إلا أننا نجد أنه ، في عام ١٩٦٣ ، تتغير وجهة الفروق بين النسب في بعض الفئات ؛ فنجد أن نسبة الراضين بين المتعلمين (٦٣,٦٣٪) تزيد عنها بين غير المتعلمين (٥٦٪) . وتقل نسبة من يحسون بالحاجة إلى الإصلاح بين المتعلمين (٢٧,٢٧٪) عنها بين غير المتعلمين . كما أنه رغم أن نسبة غير الراضين تقل بين كل من المتعلمين وغير المتعلمين ، إلا أنها تزيد قليلا بين أفراد الفئة الأولى (٩,١٠٪) عنها بين أفراد الفئة الثانية (٨,٥٪) . وقد يرجع هذا التغير إلى تحسن فعلي في النظرة إلى القرية من جانبا قطاع كبير من المتعلمين ، وقد يرجع إلى تزايد في نسبة غير المتعلمين الذين بدءوا يضيّقون بالقرية أو يحسون بالحاجة إلى إصلاحها . وقد يرجع هذا التغير إلى العاملين معاً أو إلى عوامل أخرى لم يكشف البحث عنها .

• هل يرغب القرويون في أن يعيش أبنائهم في القرية ؟

إذا كانت نسبة كبيرة من أفراد البحث قد قنعوا بحياتهم في القرية ، فإنهم نسبياً أقل قناعة فيما يتصل بمستقبل أبنائهم . وحين سئل أفراد البحث ممن لهم أطفال صغار : " لما أولادك يكبروا ، أحسن لهم يستنوا هنا في البلد والا يروحوا حتة تانية ؟ " ، ذكر حوالي ٤٦٪ منهم أنهم يفضلون لهم البقاء ، وذكر ٤١٪ أنهم يفضلون لهم الحياة في مكان آخر ، بينما ذكر ١٣٪ أنهم لا يعرفون أو أنه ليس لديهم تفضيل معين أو أن الأمر متروك للأبناء

أنفسهم . وفي عام ١٩٦٣ ، كانت النسب المقابلة هي ٣٩ ، ٤٨ ، ١٣ ٪ على التوالي ، مما يشير إلى تزايد نسبة من يفضلون لأبنائهم الحياة في مكان آخر .

وقد ذكر ٤٢ ٪ من الأفراد عام ١٩٥٨ أن المكان المختار لأبنائهم أمر متروك لهم يختلف باختلاف ظروفهم ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٦٣ . وتساوى نسبة المتعلمين الذين يريدون لأبنائهم الحياة في القرية مع أولئك الذين يريدون لأبنائهم الحياة في مكان آخر ، فتبلغ ٣١,٢٥ ٪ لكل من الفئتين مقابل ٣٧,٥ ٪ أجابوا بأنه ليس لهم تفضيل معين . ويقابل هذه النسب الثلاث بين غير المتعلمين ٤٨,٠٨ ٪ ، ٤٢,٣١ ٪ ، ٩,٦١ ٪ على التوالي . إلا أن النسب تتغير تغيراً كبيراً عام ١٩٦٣ ، فترفع نسبة المتعلمين الذين يريدون لأبنائهم الحياة في مكان آخر إلى ٦٢,٥ ٪ مقابل ٤٥,٠ ٪ من غير المتعلمين . ولكن تنخفض نسبة من يريدون لأبنائهم الحياة في القرية بين كل من المتعلمين (٢٥,٠ ٪) وغير المتعلمين (٤١,٨ ٪) .

كذلك ترتبط رغبات القرويين بالنسبة لأولادهم بدرجة رضاهم عن المعيشة في القرية ؛ فمن أولئك الذين فضلوا عام ١٩٥٨ لأبنائهم الحياة في القرية ، كان ٥٩,٠٩ ٪ من الراضين عن الحياة في القرية ، ٢٩,٥٤ ٪ يعتبرونها "مكاناً غير ردي" ولكنه يحتاج إلى إصلاح" ، ١٠,٢٣ ٪ غير راضين عن الحياة في القرية . ويقابل هذه النسب بين من يفضلون لأبنائهم الحياة في مكان آخر : ٤٤,٦٢ ٪ ، ٤٠,١٠ ٪ ، ١٥,٣٨ ٪ على التوالي . وتحفظ هذه النسب بدلتها عام ١٩٦٣ ، فتصبح للفئة الأولى ٦١,٦٦ ٪ ، ٣١,٦٧ ٪ ، ٥,٠ ٪ ؛ وللشريحة الثانية ٥٤,٧٩ ٪ ، ٣١,٥١ ٪ ، ١٢,٣٣ ٪ على التوالي .

الفصل الخامس

الوعى بمشكلات المجتمع وإدراك وعى الآخرين بها

• مقدمة

الوعى بمشكلات المجتمع الذى يعيش فيه الفرد هو الخطوة الأولى والضرورية للاهتمام بهذه المشكلات ولاستثارة الحافز نحو العمل الجمعى لحلها . كذلك ، فإن نوعية هذه المشكلات ودرجة إلحاحها فى حياة الفرد والجماعة قد تحدّدان درجة إحساس القرويين بها ، كما تحدّد مجال العمل الجمعى ونوع ومقدار إسهام الأفراد فيه . ولذلك ، فقد سألنا أفراد البحث عدداً من الأسئلة المهدف منها تحديد درجة وعى القرويين بمشكلات مجتمعهم ، وما هى فى تقديرهم أهم المشكلات التى تواجه القرية . ويتأثر وعى الفرد بمشكلات مجتمعه بإدراكه لوعى الآخرين بهذه المشكلات واهتمامهم بها . ولذلك فقد سألنا أفراد البحث عما إذا كانوا يظنون أن غيرهم مشغول بهذه المشكلات .

• الوعى بمشكلات المجتمع

حين سألنا أفراد البحث عن أهم مشكلة تواجه القرية فى تقديرهم ، وجدنا أنه ، فى عام ١٩٥٨ ، ذكر ١٣,٨٨٪ من هؤلاء الأفراد أنهم لا يعرفون ما هى أهم مشكلة تواجه القرية ، وانخفضت هذه النسبة قليلاً فى عام ١٩٦٣ إلى ١٣,٠٩٪ . وقد تختلف أسباب استجابة الأفراد بهذه الصورة ، فقد تدل فى بعض الحالات على نقص الإحساس بمشكلات المجتمع أو على عدم المبالاة أو على الجهل . وقد تمثل هذه الاستجابة محاولة

للتهرب لسبب أو لآخر . ورغم أن هاتين النسبتين غير مرتفعتين ، إلا أنهما تشلمان بالنسبة لأخصائي تنمية المجتمع الأفراد الذين يتعين عليه بذل مزيد من الجهد لتوعيتهم بأمور مجتمعتهم ولزيادة إحساسهم بهذه المشكلات ولاستثارة حوافزهم للإسهام في حلها .

وتنقسم المشكلات التي قدر أفراد البحث أنها أهم مشكلات تواجه القرية بحسب ترقيب أهميتها في عام ١٩٥٨ إلى مشكلات اقتصادية (٢٦,١٨ ٪) ، مشكلات زراعية (٢١,٨ ٪) ، مشكلات نقص المرافق (١٩,٤٢ ٪) ، مشكلات نقص الخدمات (١٥,٨٥ ٪) ، وأخيراً مشكلات نقص المؤسسات الجماعية (٢,٧٦ ٪) . وفي عام ١٩٦٣ ، تغير الترتيب بعض الشيء ، فاحتلت المشكلات الزراعية الاهتمام الأول (٢٨,١٤ ٪) ، ثم نقص المرافق (٢٧,٧٥ ٪) ، ثم نقص الخدمات (١٦,٦٤ ٪) ، ثم المشكلات الاقتصادية (١٣,٠٩ ٪) ، وأخيراً نقص المؤسسات الجماعية (١,١٩ ٪) .

ونظرة سريعة إلى المشكلات الفرعية الواردة تحت كل فئة من الفئات السابقة توضح لنا نماذج من الطرق التي يؤثر بها المجتمع في نظرة الأفراد إلى حياتهم وإلى درجة رضاهم عن هذه الحياة .

وأفراد البحث يشكون من ارتفاع ضريبة الأطباء ، ومن نقص ميكنة الزراعة ، ومن خطر الآفات الزراعية ، ومن عدم وجود جمعية تعاونية زراعية أو من نقص في الجمعية القائمة . وهم يشكون أيضاً من نقص الأسمدة ومياه الري ، وغلاء المواشى والكسب ، ومن عدم تعميم النظم السائدة في مناطق الإصلاح الزراعي إلى قراهم .

كما أنهم يضيّقون بصغر زمام القرية ويحسون بالحاجة إلى التجهيز ، وهم يحسون بالحاجة إلى التصنيع كحل لمشكلاتهم ، وهم أيضاً يشكون من الغلاء .

كذلك يشكو أفراد البحث من عدم وجود تنظيم عمراني شامل للقرية ، ومن وجود المرافق في مواقع غير مناسبة ، ومن عدم ردم البرك والمستنقعات ، ومن نقص الطرق الصالحة وبخاصة الطرق المؤدية إلى القرية . كما أنهم يشكون من نقص المياه الصالحة للشرب ، ومن نقص الإنارة بالكهرباء في القرية .

تلك هي العوائق التي تحول بين الفرد وبين استشعاره الحياة الطيبة في قريته . إلا أن المجتمع أكثر من طرق ومياه وإنارة ؛ فالناس يحتاجون إلى الصلاة ، وإلى تعليم أبنائهم ، وإلى علاج مرضاهم ، وإلى الترفيه . ولذلك نجد أن أفراد البحث يشكون من عدم إصلاح المسجد ، أو نقص الأماكن الموجودة بالمدرسة ، ومن عدم وجود مستشفى ، ومن سوء مستوى النظافة في القرية ، ومن عدم وجود النادي في القرية .

وأخيراً ، فإن أفراد البحث يحسون بمخطورة نقص المؤسسات الجماعية في القرية ، مثل عدم وجود مجلس قروي أو جمعية تعاونية استهلاكية أو جمعية خيرية ، ويعتبرون هذا النقص من المشكلات الهامة التي تواجه القرية .

ويمكن أن نقسم المشكلات من وجهة النظر التغير فيها بين عامي ١٩٥٨ ، و ١٩٦٣ إلى ثلاث فئات :

١ - مشكلات تقل نسبة الشكوى منها من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ . وهذه قد ترجع - جزئياً على الأقل - إلى عوامل وقتية عارضة . فمثلاً ، ارتفاع أو انخفاض الشكوى من نقص الأسمدة أو من الآفات الزراعية أو من غلاء المواشى والكسب . . . قد يرجع إلى ظرف طارئ جدد بين زمني جمع البيانات في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ ، أو قد يرجع إلى أن موضوع الشكوى قد بت فيه وأجيب الناس إلى طلبهم ، مثل القضاء على الغلاء ، وانخفاض نسبة الشكوى من ١٠,٧١٪ عام ١٩٥٨ إلى ٢,٣٨٪ عام ١٩٦٣ ، أو لإنشاء المصانع والمستشفيات والجمعيات التعاونية أو تزويد القرية بمياه الشرب النقية .

ب - مشكلات تكاد لا تتغير نسبة الشكوى منها بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٣ ، وهى ما يمكن أن نسميها " المشكلات المزمنة " ، ومنها عدم ضبط إيجار الأرض ، وصغر زمام القرية . ويكتسب هذا النوع من المشكلات أهميته نظراً لأن عدم الوصول إلى حلول فعالة لها قد يسلم الناس إلى الشعور باليأس .

ج - مشكلات تزداد نسبة الشكوى منها ، وهذه قد يكون لها دلالتها الاجتماعية البالغة من حيث إلقاء الأضواء على الدوائر الجديدة لاهتمامات الناس واتجاهاتهم وقيمهم ومستويات طموحهم . ومن أظهر هذه المشكلات تزايد نسبة المطالبة بميكنة الزراعة ؛ فقد ارتفعت من ٥,٩٥ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٩,١٢ ٪ عام ١٩٦٣ . ويعنى ذلك أن أفراد البحث بدأ يشتد شعورهم بالحاجة إلى إدخال الآلات الحديثة فى الزراعة ، وهو اتجاه يدعو إلى الشعور بالرضا . كذلك تشتد مطالبة أفراد البحث بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعى فى قراهم فيما يتصل بتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتحديد أجر العامل الزراعى والسماح له بتشكيل نقابات العمال الزراعيين . ولم يذكر هذه المشكلات أحد عام ١٩٥٨ ، وذكرها ٥,١٥ ٪ عام ١٩٦٣ .

ومن التغيرات الملفتة للنظر والباعثة على الرضا أيضاً زيادة شكوى القرويين من نقص التنظيم العمرانى للقرية (من ٣,٩٦ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ١٠,٧١ ٪ عام ١٩٦٣) . كذلك ، فإن من مظاهر ارتفاع مستوى طموح القرويين وتطلعهم إلى تحسين مستوى حياتهم ، زيادة نسبة الشكوى من نقص الإنارة بالكهرباء (من ٢,٣٨ ٪ إلى ٦,٧٤ ٪) ، ومن عدم وجود مدرسة إعدادية أو ثانوية بالقرية (من ٢,٧٧ ٪ إلى ٣,٥٧ ٪) .

وتتمثل هذه الصورة العامة فى القرى المختلفة بدرجات متفاوتة . ولتأخذ قرية جروان على سبيل المثال : فى عام ١٩٥٨ ، كانت المشكلة التى اعتبرتها أكبر فئة من أفراد العينة أهم مشكلة هى غلاء أسعار الكسب والأرض والمواشى والسلع (٣٣ من ٦٠ فرداً) . وفى عام ١٩٦٣ ، انخفض هذا العدد

إلى ثمانية أفراد . هذا في الوقت الذي احتلت فيه مشكلة التنظيم العمراني للقرية (إزالة المقابر ، توسيع مداخل القرية وتحسينها ، ردم البركة ، إلخ..) المركز الأول في الاهتمام (٣٢. من ٦٠ فرداً) ، ولم يذكر هذا النوع من المشاكل غير ١٢ فرداً .

هذا التغير في نوع المشكلات قد يرجع بالطبع إلى التوصل إلى حلول للمشكلات القديمة ، ولكنه يشير في نفس الوقت إلى تغير في المستوى النوعي لنظرة القروى . وإذا كان غلاء الأسعار يهم كل فرد في حياته الخاصة ، إلا أن درجة التأثير به تختلف من فرد لآخر . ومن الناحية الأخرى ، فإن الاهتمام بتنظيم القرية عمرانياً يشير إلى مبالاة بالمشكلات العامة واتساع في دائرة الاهتمام ، كما أنه يشير بالطبع وفي نفس الوقت إلى وعى بما يمكن أن يترتب على التنظيم العمراني من نتائج اقتصادية واجتماعية وجالية .

ولا يعنى ما سبق أننا نعتبر اهتمام الفرد بالمشكلات التي تمسه في حياته مساً مباشراً مثل الغلاء علامة على عدم اهتمامه بالمشكلات التي قد يتأثر بها بصورة غير مباشرة مثل التنظيم العمراني للقرية . كما أننا لا نعتبر اهتمامه بالنوع الأول من المشكلات علامة على نقص الشعور بالمسؤولية العامة . ولكننا أردنا فقط أن نسجل وجود تغير نوعي وكى في الاهتمام بالمشكلات العامة ، وأن هذا التغير جدير بأن يمهد الأرض لاكتساب الاتجاه السليم نحو العمل الجمعى في مناشط تعم الفائدة منها المجتمع بعامه ، ولا تقتصر على فئة معينة أو على أفراد معينين .

ويبرز الاتجاه إلى ميكنة الزراعة بصورة واضحة في قرية منشأة سيف ، فقد زاد عدد المطالبين بشراء آلة رى وواپور حرث من خمسة أفراد عام ١٩٥٨ إلى ١١ فرداً عام ١٩٦٣ ، وذلك من مجموع ١٧ فرداً .

وفي غمرين وهى أكبر القرى حجماً في هذه الدراسة نجد تغيراً ملموساً في نوع المشكلات التي يعتبرها أهل القرية أهم مشكلة . ويمثل هذا التغير

فى نفس الوقت ارتفاعاً فى مستوى الطموح . فى عام ١٩٥٨ ذكر فردان فقط من ٧٢ فرداً "إدخال الكهرباء إلى القرية"، ثم ارتفع هذا العدد إلى ١٥ فرداً عام ١٩٦٣ . كذلك زاد عدد من ذكروا "إدخال الآلات الزراعية الحديثة" من ثلاثة عام ١٩٥٨ إلى ستة أفراد عام ١٩٦٣ ، وطالب اثنان بإنشاء مستشفى ، بينما لم يطلب ذلك أحد عام ١٩٥٨ . ويتأكد الاهتمام بالأمور العامة فى انخفاض عدد من ذكروا أنهم لا يعرفون ما هى أهم مشكلة تواجه القرية من ١٥ فرداً عام ١٩٥٨ إلى عشرة أفراد عام ١٩٦٣ .

• العوامل المرتبطة بوعى الفرد بمشكلات مجتمعه

يختلف إلى حد ما نوع المشكلة التى يعتبرها الأفراد "أهم مشكلة" باختلاف عدد من العوامل ، منها سن الفرد ، ومستواه التعليمى ، ومستواه الاجتماعى-الاقتصادى ، وحجم عضويته فى الجماعات المحلية .

فن حيث السن ، كانت أهم المشكلات فى عام ١٩٥٨ فى تقدير الأفراد فى فئة السن من ٢٦ إلى ٣٥ سنة هى "نقص المرافق" و "عدم توفر البضائع" وذلك بنسبة ٢١,٥٧٪ لكل منهما . وفى فئة السن من ٣٦ إلى ٥٠ سنة ، كانت أهم المشكلات هى : "المشكلات الزراعية" (٢٢,٢٣٪) و "نقص المرافق" و "عدم التصنيع" و "عدم توفر البضائع" ، وذلك بنسبة ١٨,٠٥٪ لكل منها . وفى فئة السن فوق الخمسين ، كانت أهم المشكلات هى : "المشكلات الزراعية" (٢٥,٣٢٪) ، و "عدم توفر الخدمات" (٢١,٥٢٪) . وفى عام ١٩٦٣ ، كانت أهم مشكلة بالنسبة لفئات العمر الثلاث هى : "المشكلات الزراعية" بنسبة ٢٤٪ ، ٢٤,٣٩٪ ، ٣٠,٤٨٪ على التوالى ، وذلك فيما عدا فئة العمر من ٣٦ إلى ٥٠ سنة ، فقد احتلت هذه المشكلات المرتبة الثانية بعد نقص المرافق . ويبدو بصفة عامة أن الاهتمام بالمشكلات الزراعية يزداد بتقدم السن ، إلا أنه فى ظروف معينة قد يعم هذا الاهتمام فيشمل جميع فئات السن .

ومن حيث المستوى التعليمي ، كانت أهم المشكلات التي ذكرها غير المتعلمين في عام ١٩٥٨ هي " المشكلات الزراعية " (بنسبة ٢٢,٥٣٪) ، يليها " عدم توفر البضائع " (بنسبة ١٦,٤٨٪) . وبالنسبة للمتعلمين كانت أهم المشكلات هي " نقص المرافق " (٢٩,٦٣٪) ، يليها " عدم توفر المؤسسات الاجتماعية " (٢٥,٩٣٪) . وفي عام ١٩٦٣ ، كانت أهم المشكلات بالنسبة لغير المتعلمين هي " نقص المرافق " (٣٠,٠٦٪) ثم " المشكلات الزراعية " (٢٨,٩٦٪) . وقد اتفق معهم المتعلمون في ترتيبهم لأهمية المشكلات (٣١,٢٥٪ ، ٢٥,٠٠٪ على التوالي) . وقد يشير ذلك إلى التقارب الذي حدث بين المتعلمين وغير المتعلمين خلال خمس سنوات .

ومن حيث المستوى الاقتصادي - الاجتماعي ، فإنه في عام ١٩٥٨ ، ذكر اثنان من ثلاثة في فئة " غنى " المشكلات الزراعية ، وذكرها ٢١,٤٢٪ في فئة " فوق متوسط " ، ٢٨,٢٤٪ في فئة " متوسط " ، ١٨,١٨٪ في فئة " أقل من متوسط " ، ٢٠,٠٪ في فئة " فقير " . ويقابل هذه النتائج في عام ١٩٦٣ : واحد من خمسة ، ٤٥,٤٥٪ ، ٣٣,٣٣٪ ، ٢٧,٢٩٪ ، ١٦,٠٪ على التوالي . ويبدو أن الاهتمام بالمشكلات الزراعية يزداد بين أفراد المستويات الأعلى نتيجة زيادة نسبة وحجم ملكية الأرض لدى أفرادها . ولا توجد بالنسبة لمشكلات " نقص المرافق " فروق واضحة في عام ١٩٥٨ بين المستويات المختلفة ؛ فلم يذكر هذه المشكلات أحد من فئة " غنى " ، وذكرها ١٤,٢٨٪ من فئة " فوق متوسط " ، ١٩,٥٥٪ من فئة " متوسط " ، ١١,٦٦٪ من فئة " أقل من متوسط " ، ١٦,٢٥٪ من فئة " فقير " . ويقابل هذه النتائج عام ١٩٦٣ فردان من خمسة ، ٣١,٨٢٪ ، ٣١,٥٧٪ ، ٢٦,٤٩٪ ، ٣٤,٠٪ . وتشير هذه النتائج إلى أن الاهتمام بإقامة أو باستكمال المرافق قد زاد من جانب كل المستويات مع زيادة طفيفة في الاهتمام من جانب فئة " فقير " . وفيما يتصل بنقص الخدمات ، لم يذكر هذه المشكلات أحد من فئة " غنى " في عام ١٩٥٨ ، وذكرها ١٤,٢٨٪ من فئة " فوق متوسط "

١٩,٥٥٪ من فئة "متوسط" ، ١٠,٦٠٪ من فئة "أقل من متوسط" ، ١٥,٠٪ من فئة "فقر". وتقل معظم الأرقام عام ١٩٦٣ فتصبح واحداً من خمسة ، ٤,٥٥٪ ، ٧,٠٢٪ ، ١٢,٠٤٪ ، ١٠,٠٠٪ على التوالي . وربما كان ذلك راجعاً إلى توفر بعض هذه الخدمات خلال هذه المدة .

أما من حيث حجم عضوية الفرد في الجماعات المحلية ، فقد ذكرت أعلى نسبة ممن يشتركون في عضوية جمعيتين أو أكثر "عدم توفر المؤسسات" و "نقص المرافق" على أنهما أهم المشكلات ، وذلك بنسبة ٢٩,٤١٪ لكل منهما . وحظيت "المشكلات الزراعية" و "عدم توفر الخدمات" بالاهتمام الأكبر من جانب من يشتركون في عضوية جمعية واحدة (بنسبة ٢٥,٧٦٪ ، ٢٢,٧٣٪ على التوالي) . واعتبر غير الأعضاء "المشكلات الزراعية" و "عدم توفر البضائع" أهم مشكلتين (بنسبة ٢٠,٥٤٪ لكل منهما) . وقد تغيرت الصورة نوعاً ما في عام ١٩٦٣ ، فكانت أهم مشكلة بالنسبة للفئة الأولى من الأفراد هي "المشكلات الزراعية" (٤٥,٨٤٪) ، ثم "نقص المرافق" (٢٩,١٧٪) . وبالنسبة للفئة الثانية كانت "المشكلات الزراعية" أيضاً هي أهم المشكلات (٣٢,٢٢٪) يليها "نقص المرافق" (٢٩,٩٣٪) . وبالنسبة لغير الأعضاء كانت أهم مشكلة هي "نقص المرافق" (٣٤,١٥٪) .

ويبدو من هذه النتائج أن زيادة عدد الأفراد المساهمين في النشاط الجمعي قد حققت نوعاً من التقارب في إدراك الأهمية النسبية للمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم .

• إدراك وعي الآخرين واهتمامهم بمشكلات المجتمع

سألنا أفراد البحث : "تفتكر فيه ناس كثير غيرك هنا في البلد مشغولة بالحاجات دى ، والا تفتكر أكثر الناس في الحقيقة مش سائله فيها ؟" . وقد أجابت النسبة الغالبة في عام ١٩٥٨ (٨٤,٦٪) أن معظم الناس مشغولون

بهذه المشاكل ، وزادت هذه النسبة عام ١٩٦٣ إلى ٩١,٧٥ ٪ ، وبالتالي ، فقد انخفضت نسبة من ذكروا أن "معظم الناس غير مشغولين بهذه المشاكل " من ٤,٧ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٢,٢٩ ٪ عام ١٩٦٣ . وما يؤكد تزايد تفاعل الناس وإدراكهم المتبادل لوعيمهم ولاهتمامهم بمشكلات مجتمعهم أن نسبة من أجابوا عن هذا السؤال بـ "لا أعرف" انخفضت من ١٠,٧ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٥,٩٦ ٪ عام ١٩٦٣ .

ويزداد الشعور باهتمام الآخرين بالمشكلات العامة زيادة قليلة بصغر السن ؛ فن بين من تراوحت أعمارهم من ٢٦ إلى ٣٥ عام ١٩٥٨ أدرك ٨٨,٦٨ ٪ أن "معظم الناس مشغولون بهذه المشكلات" ، وقلت النسبة بين من تراوحت أعمارهم من ٣٦ إلى ٥٠ سنة إلى ٨٤,٠ ٪ . ويقابل هاتين النسبتين عام ١٩٦٣ ٩٦,٠ ٪ ، ٩٥,١٢ ٪ على التوالي . ويزداد شعور الفرد باهتمام الآخرين بمشكلات مجتمعهم بازدياد مستواه التعليمي ؛ فن غير المتعلمين عام ١٩٥٨ ، ذكر ٨٣,٦ ٪ أن "معظم الناس مشغولون بهذه المشكلات" ، وزادت النسبة بين المتعلمين إلى ٩٢,٥٨ ٪ . ويقابل هاتين النسبتين عام ١٩٦٣ : ٩١,٢٦ ٪ ، ٩٣,٥٤ ٪ على التوالي .

أما من حيث المستوى الاقتصادي - الاجتماعي ، فإن النتائج توضح أن أعلى نسبة من الأفراد تعتقد أن معظم الناس مشغولون بالمشكلات العامة في القرية - توجد هذه النسبة الأعلى بين الأفراد في المستوى الاقتصادي - الاجتماعي "متوسط" ، إذ بلغت في عام ١٩٥٨ : ٩٣,٧٥ ٪ وفي عام ١٩٦٣ : ٩٦,٣٩ ٪ ؛ وذلك مقابل واحد من ثلاثة في فئة "غنى" (لا أحد في عام ١٩٦٣) ، ٧١,٤٣ ٪ في فئة "فوق متوسط" (٩٥,٤٥ ٪ عام ١٩٦٣) ، ٨٩,٥٠ ٪ في فئة "أقل من متوسط" (٩١,٥٧ ٪ في عام ١٩٦٣) ، ٧٩,٧٣ ٪ في فئة "فقير" (٨٤,٠ ٪ في عام ١٩٦٣) .

وتشير هذه النسب إلى احتمال أن أفراد الطبقة المتوسطة هم أكثر الناس

انشغالاً بالمشكلات العامة التي تواجه المجتمع .

أما من حيث عضوية الجماعات المحلية ، ففي عام ١٩٥٨ ذكر ٨٤٪ من كل من غير الأعضاء ومن الأعضاء في جمعية واحدة أن "معظم الناس مشغولون بهذه المشكلات" ، وذكر هذه الإجابة ٩٤,١٢٪ ممن يشتركون في عضوية جمعيتين أو أكثر. ولكننا نجد ، من ناحية أخرى ، أن ٢,٦٥٪ من غير الأعضاء يذكرون أن "معظم الناس غير مشغولين بهذه المشكلات" مقابل ٧,٢٥٪ ، ٥,٨٨٪ في الفئتين الآخرين من فئات العضوية . وفي عام ١٩٦٣ ، ذكر ٩٠,٢٤٪ من غير الأعضاء أن "معظم الناس مشغولون بهذه المشكلات". وذكر هذه الإجابة ٩٤,٨٩٪ من الأعضاء في جمعية واحدة ، ٨٢,٦٠٪ من الأعضاء في جمعيتين أو أكثر . ويقابل هذه النسب بين من ذكروا أن "معظم الناس غير مشغولين بالمشكلات العامة" ٢,٤٤٪ ، ١,٤٦٪ ، ٨,٧٠٪ على التوالي . ورغم أن النسب صغيرة ، إلا أن هناك بعض التزعة من جانب من يزيد حجم عضويتهم في الجماعات المحلية إلى إدراك الآخرين على أنهم أقل اهتماماً بالمشكلات العامة . وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة حجم نشاط الفرد في الخدمة العامة تؤدي إلى زيادة تفاعله مع الناس ، وقد لا يحصل على التعاون المتوقع منهم ، وقد يؤدي به ذلك إلى الشعور بأن الناس غير مهتمين بالمشكلات العامة . وقد يكون هذا الشعور نوعاً من خداع النفس عن طريق توهم الفرد نفسه أنه — دون معظم الناس — مشغول بـمشكلات مجتمعه .

والخلاصة ، أن النتائج في مجموعها تشير إلى أن الكثرة الغالبة من أفراد البحث يدركون أن غيرهم مهتمون بـمشكلات مجتمعه ، ولعلمهم بذلك يحاولون أن يجدوا لمشاعرهم سنداً من "الواقع الاجتماعي" أو إطاراً مرجعياً يطمئنهم إلى أنهم يهتمون بما يهتم به غيرهم . وتزايد نسبة هذا الشعور بين أفراد البحث من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ ، وهو يرتبط بدرجات متفاوتة مع متغيرات السن والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي - الاجتماعي

وحجم العضوية في الجماعات المحلية .

• دلالات النتائج

ما هي دلالات النتائج بالنسبة للاتجاه نحو العمل الجمعي وبالنسبة لأخصائي تنمية المجتمع ؟ إذا قام الجهاز الحكومي بحل هذه المشكلات التي تحتل مركز الاهتمام من جانب الناس أو بإحداث التغيير في ظروف البيئة والمجتمع دون مشاركة من جانب أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وفي التنفيذ ، فلنأنا بذلك قد نشجع الفرد على التواكل وعلى الاقتصاد على الشكوى أو تقديم المطالب أو الاستغراق في أحلام اليقظة . أما إذا قام الفرد بدوره في تقرير شئون مجتمعه ، فإن الاحتمال يزداد في أن يترجم الدافع إلى العمل الجمعي في صورة خطة عمل . ولكن الأمر ليس بهذه البساطة ؛ فقد يعوق بناء القيادة التقليدي في المجتمع المحلي إحساس الفرد بمشكلات مجتمعه وبدوره في حل هذه المشكلات . وقد يزداد اعتماد الناس على قادتهم إلى الحد الذي يلقون فيه دورهم هم في تحمل المسؤولية الاجتماعية والجماعية . ويتأثر اتجاه الفرد وسلوكه في هذا المجال أيضاً بالطريقة التي يدرك بها اتجاهات الآخرين نحو العمل الجمعي ، فيزداد مستوى طموحه ، وتزداد ثقته بدوره إذا أحس أن الآخرين أيضاً طموحون وأنهم يتطلعون إلى القيام بدور فعال ، وأنهم واثقون من حقهم ومن قدرتهم على حل مشكلات مجتمعهم . هذه العوامل السابقة هي ما سوف نناقشه في الفصل التالي .

الباب الثالث

الاتجاه نحو العمل الجمعى وإدراك الدور الذاتى

الفصل السادس :

الاتجاه نحو العمل الجمعى

الفصل السابع :

إدراك القروى الفرد لدوره الذاتى فى العمل الجمعى

الفصل السادس

الاتجاه نحو العمل الجمعى

يمكن أن نلخص أهم النتائج السابقة فى أن الكثرة الغالبة من أفراد البحث يعون مشكلات مجتمعهم ويدركون أن غيرهم أيضاً يعى هذه المشكلات ويهتم بها . وهذه هى الخطوة الأولى فى تكوين الاتجاه الجمعى وشعور الجماعة بقوتها . ومن المهم بعد ذلك أن نتساءل عن موقف الناس من هذه المشكلات : هل يدركونها على أنها مشكلات قابلة للحل ؟ وهل يدركون أن لهم دوراً فى حل هذه المشكلات ؟ أم يلقون المسؤولية كلها على الجهاز الحكومى أو على القادة المحليين ؟

• الأسباب المدركة للمشكلات

ترتبط الإجابة عن الأسئلة السابقة بالصورة القائمة فى أذهان المواطنين عن أسباب قيام هذه المشكلات . ولذلك سألنا أفراد البحث عن رأيهم فى أسباب وجود المشكلة التى ذكروا أنها أهم المشكلات التى تواجه القرية .

ولإذا تفاضينا عن نوع المشكلة المذكورة ، فإننا نجد أن أكثر الأسباب (التى ذكرت لقيام المشكلات) شيوعاً هى " الفقر والبطالة " ، وذلك بنسبة ٢٣,٧٠٪ عام ١٩٥٨ مقابل ١٣,٧٨٪ عام ١٩٦٣ . ويلى ذلك فى درجة الشيوع مجموعة متنوعة من الأسباب أهمها " الخلافات بين الأهالى " (بنسبة ٢٠,٨١٪ عام ١٩٥٨ مقابل ٣٨,٣٨٪ عام ١٩٦٣) ، ثم " عدم توفر الاهتمام من جانب الناس " (١٥,٦١٪ عام ١٩٥٨ مقابل ٩,٦٩٪ عام ١٩٦٣) ، ثم " ضعف الأرض الزراعية من ناحيتى الكيف والكم "

(١٢,١٤ ٪ عام ١٩٥٨ مقابل ٧,٦٥ ٪ عام ١٩٦٣) ، ثم " سوء إدارة المؤسسات العامة " (٩,٨٢ ٪ ، ٧,١٤ ٪) ، ثم " عدم توفر القيادة المحلية " (٩,٢٥ ٪ ، ١,٠٢ ٪) ، ثم " زيادة السكان " (٥,٧٨ ٪ ، ٥,٦٠ ٪) ، وأخيراً " أنانية وفساد بعض الناس " (٢,٨٩ ٪ ، ١٦,٨٤ ٪) .

ويلفت النظر في هذه النتائج أكثر من أمر واحد ؛ فأفراد البحث يقدرّون الدور الهام الذي يلعبه انخفاض المستوى الاقتصادي ، وضيق الموارد من المياه والأرض مع تزايد السكان ، في قيام المشكلات التي تواجه مجتمعهم . إلا أنهم يقدرّون في نفس الوقت الدور الهام الذي تؤديه العوامل الإنسانية من انتشار الخلافات بين الناس ، وهي الخلافات التي من شأنها أن تعوق العمل الجمعي ، وعدم توفر الاهتمام الكافي من جانب الناس ، وعدم توفر القيادة المحلية ، وسوء إدارة المؤسسات ، وأنانية بعض الأفراد . ويلفت النظر أيضاً تزايد نسبة من يدركون الخلافات بين الناس وفساد بعضهم وأنانيّتهم كأسباب لقيام المشكلات من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ مع تناقص نسبة من ينسبون هذه المشكلات إلى عوامل اقتصادية . ولعل ذلك يشير إلى أن الناس يتزايد يقينهم بأن نقص الموارد ليس وحده سبباً كافياً للتخلف والوقوف موقف العجز أمام المشكلات التي تواجههم . وفي نفس الوقت تزايد ضيق الناس بأنانية البعض منهم وتفشي الخلافات بينهم ؛ وهذا الشعور بالضيق هو في حد ذاته ظاهرة طيبة تشير إلى وعي بمعوقات التنمية ، ولكن من الواجب ألا نغفل عن احتمال قائم ، وهو أن هذا التعليل قد يكون نوعاً من الحيل الدفاعية التي قد يلجأ إليها البعض - بصورة لا شعورية أحياناً - تخففاً من الشعور بالذنب لأنانيته أو لتقصيره في تحمل مسئولية العمل الجمعي أو لغير ذلك من وظائف تخدمها هذه الحيل .

ومن الطبيعي أن تختلف هذه الأسباب التي يذكرها أفراد البحث باختلاف المشكلات ؛ فمثلاً ، كانت أعلى الأسباب التي ذكرت لقيام المشكلات الزراعية هي فقر الأرض كما وكيفا ، ومشكلات نقص المرافق العامة مثل الماء والكهرباء : الخلافات بين الأهالي وعدم توفر الاهتمام من

جانهم ، ومشكلات نقص البضائع أو الغلاء : تزايد السكان .

● إمكانيات حل المشكلات

حين سئل أفراد البحث : ” تفتكر فيه حاجه ممكن عملها نصلح الحالة دى ونحل المشكلة ؟ “ ، أجاب ٨٧,٨٢٪ من أفراد البحث عام ١٩٥٨ بـ ” نعم “ ، وأجاب الباقون بـ ” لا “ . وفى عام ١٩٦٣ ، زادت نسبة أفراد الفئة الأولى إلى ٩٨,٦٢٪ ، وبالتالي قل أفراد الفئة الثانية إلى ١,٣٨٪ . وتشير تلك النتائج إلى أمرين هامين : أولهما ، أن غالبية أفراد البحث يدركون أن هذه المشكلات لها جذورها ، ومن الممكن إيجاد الحلول لها ، والأمر الثانى هو ارتفاع نسبة من يعتقدون بإمكانية إيجاد هذه الحلول من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ . وقد يرجع ارتفاع هذه النسبة إلى عدة عوامل ، منها ارتفاع مستوى الوعى بين المواطنين ، وزيادة ثقتهم بازدياد نجاح الجهود القومية ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد يرجع إلى عوامل أخرى غير ما سبق .

● الحلول المقترحة

ما هى الحلول التى يرى أفراد البحث أنها كفيلة بحل المشكلات التى قدروا أنها أهم ما يواجه مجتمعهم ؟ بالنسبة للمشكلات الزراعية ، رأى ٤,٥٥٪ من الأفراد أنه لا يمكن عمل شئ ، ورأى ٥٠٪ ممن أجابوا عن السؤال الخاص بذلك : ” إيه الذى ممكن عمله ؟ “ أن الحل هو : تنظيم جهود الناس عن طريق الجمعيات التعاونية مثلا ، ورأى ٣١,٨١٪ أن الحل هو الشكوى إلى الحكومة ومطالبتها بالإصلاح ، ورأى ٩,٩٪ أن الحل هو ” القانون والتشريع “ ، ورأى ٤,٥٥٪ من الأفراد أن الحل هو ” التصنيع والمبكنة “ . ويقابل هذه النسب عام ١٩٦٣ : صفر٪ ، ٣٤,٣٨٪ ، ٦,٢٥٪ ، ٥٧,٨١٪ ، صفر٪ على التوالى . وتشير هذه النتائج إلى نقص فى نسبة الناس الذين يتصورون أن مشكلات المجتمع تستعصى على الحل ، وإلى نقص فى نسبة من يفضلون الشكوى إلى الحكومة ومطالبتها بالإصلاح . ولكننا نلاحظ من

ناحية أخرى نقصاً في نسبة من يرون تنظيم جهود الناس (من ٥٠٪ إلى ٣٤,٣٨٪) يقابله زيادة في نسبة من يرون في " القانون والتشريع " حلاً لهذه المشكلات . ولعل هذه النتيجة ترتبط بما أوردناه في فقرة سابقة عن ضيق الناس وتبرمهم بالخلافات بين الأهالي وبخاصة قاداتهم المحليين ؛ كما أنها قد ترتبط أيضاً بما حققته التشريعات الثورية في الجمهورية العربية المتحدة من نجاح وتقدم مما زاد من تطلع المواطنين إلى هذه التشريعات بوصفها حلاً جذرياً لمشكلاتهم .

وتكاد تتفق الحلول المقترحة للمشكلات الأخرى مع الاتجاه السابق . فإذا قدرنا توزيع نسب هذه الحلول بصرف النظر عن نوع المشكلات ، فإننا نجد أنه في عام ١٩٥٨ ذكر ٣,٩٧٪ من الأفراد أنه لا يمكن عمل شيء ، وذكر ٢٥,٤٠٪ منهم " القانون والتشريع " ، ٣٧,٣٠٪ " تنظيم جهود الناس " ، ١١,١١٪ " التصنيع والميكنة " ، ٢١,٤٣٪ " الشكوى إلى الحكومة ومطالبها بالإصلاح " ، ٧٩٪ " البحث عن قادة محليين أصلح من القادة الحاليين " . ويقابل هذه النسب عام ١٩٦٣ : ٠,٩٧٪ ، ٤٦,٨٥٪ ، ٢٤,٦٤٪ ، ١٣,٠٤٪ ، ١٣,٥٣٪ ، ٩٧٪ على التوالي . وترجع هذه النتائج بصفة عامة الاحتمال الذي سبق أن أشرنا إليه ، وهو أن نجاح القوانين الثورية زاد في إيمان الناس بقيمة التشريع أسلوباً لحل المشكلات ، كما توضح أيضاً أن السلبية التي تتمثل في الشكوى إلى الحكومة ومطالبها بالإصلاح قد تناقصت . وهذه النتائج ، في نفس الوقت الذي تبعث فيه على التفاؤل ، جديرة بأن تكون نذيراً ينبهنا إلى ضرورة العمل بكل وسيلة ممكنة على احتفاظ الناس بثقتهم في الإمكانيات الهائلة في جهودهم الذاتية الجماعية أسلوباً لحل مشكلاتهم .

● من الذي يقوم بحل المشكلات في نظر القرويين ؟

من الطبيعي أن تختلف توقعات أفراد البحث باختلاف المشكلة المعنية ، وقد ذكر ٣٤,٣٨٪ من أفراد البحث ، عام ١٩٥٨ ، أن "الحكومة" هي

التي يمكنها أن تحل " المشكلات الزراعية " ، وذلك مقابل ٦٤,٠٦٪ عام ١٩٦٣ . وذكر ٣٠,٤٣٪ من الأفراد عام ١٩٥٨ أن " الناس " (أى الجهود الجماعية الذاتية) هم الذين يمكنهم حل هذه المشكلات ، وذلك مقابل ١٤,٠٦٪ عام ١٩٦٣ . وذكر ٢١,٧٤٪ " الناس والحكومة " عام ١٩٥٨ مقابل ٩,٣٨٪ عام ١٩٦٣ . وذكر ١٣,٠٥٪ " القادة والأعيان " عام ١٩٥٨ مقابل ١٢,٥٪ عام ١٩٦٣ . وفيما يختص بمشكلات " نقص المرافق " فقد توزعت النسب عام ١٩٥٨ بالصورة التالية : " الحكومة " ٦٣,١٦٪ ، و " الناس " ، و " الناس والحكومة " بنسبة ١٠,٥٣٪ لكل منهما ، و " القادة " ١٥,٧٨٪ . ويقابل هذه النسب عام ١٩٦٣ : ٧٦,٢٠٪ ، ٩,٥٢٪ ، ٩,٥٢٪ ، ٤,٧٦٪ على التوالي . وفيما يتصل بمشكلة " عدم توفر الخدمات المحلية " كانت النسب عام ١٩٥٨ بالصورة التالية " الحكومة " ٣٣,٣٣٪ : " الناس " ١٨,١٨٪ ، " الناس والحكومة " ٣٦,٣٧٪ ، " القادة " ١٢,١٢٪ ؛ ويقابلها عام ١٩٦٣ النسب : ٦٥,٠١٪ ، ٦,٦٧٪ ، ٢٥,٠٠٪ ، ٣,٣٣٪ على التوالي .

فإذا صرفنا النظر عن نوع المشكلات ، فلنأخذ نجد أنه ، في عام ١٩٥٨ ، ذكر ٤٦,٢١٪ من الأفراد " الحكومة " مقابل ٧٢,٢٩٪ عام ١٩٦٣ ، وذكر ٢٣,٤٥٪ " الناس " مقابل ٨,٤٥٪ ، وذكر ١٩,٣١٪ " الناس والحكومة " مقابل ١٣,١٥٪ ؛ وذكر ١١,٠٣٪ " القادة " مقابل ٦,١١٪ .

ما الذى تشير إليه هذه النتائج ؟ رغم أن النسبة الكبرى من أفراد البحث تنظر إلى الجهاز الحكوى على أنه المسئول وعلى أنه الأقدر على حل مشكلات مجتمعهم المحلى ، إلا أن النسب تختلف بعض الشيء باختلاف المشكلة . ففي عام ١٩٥٨ ، كانت أعلى النسب هي : " الحكومة " لحل مشكلات نقص المرافق (٦٣,١٦٪) ، " الحكومة " أيضاً لحل المشكلات الزراعية (٣٤,٧٨٪) ، " الناس والحكومة " لحل مشكلات عدم توفر الخدمات المحلية (٣٦,٣٧٪) . وفي عام ١٩٦٣ ، كانت أعلى النسب هي للحكومة فى حل كل المشكلات :

نقص المرافق (٧٦,٢٠ ٪) ، عدم توفر الخدمات المحلية (٦٥,٠ ٪) ،
المشكلات الزراعية (٦٤,٠٦ ٪) .

وتأكد التوقعات السابقة لأفراد البحث من الجهاز الحكومي في إجاباتهم
عن السؤال (١٥) ، وهو من أسئلة التعمق ، وقد وجه فقط إلى من اقتصر في
إجابته عن السؤال (١٤) على ذكر الجهاز الحكومي بوصفه الجهة المسؤولة
عن حل المشكلة التي اعتبرها أهم مشكلة تواجه القرية . ويواجه السؤال (١٥)
القرى بموقف افتراضي ، هو " لنفرض أن الحكومة لم تعمل شيئاً لحل هذه
المشكلة ، فهل هناك شيء آخر يمكن عمله ؟ أو هل هناك جهة أخرى يمكن
أن تحاول حل المشكلة ؟ " . ذكر ٦٨,٠٨ ٪ ممن أجابوا عن هذا السؤال عام
١٩٥٨ أن الحكومة فقط هي التي تستطيع حل هذه المشكلة ، وارتفعت هذه
النسبة إلى ٨٨,٤٤ ٪ عام ١٩٦٣ ، بينما انخفضت نسبة من ذكروا " الأهالي "
من ١٩,١٥ ٪ إلى ٤,٧٦ ٪ ؛ كذلك انخفضت نسبة من ذكروا " القادة "
من ١٢,٧٧ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٦,١٢ ٪ عام ١٩٦٣ .

وبالنسبة لمن ذكر في إجابته عن السؤال (١٤) أو (١٥) أن الأهالي
عموماً هم الذين يمكنهم حل المشكلة التي ذكرها ، فقد أردنا أن نتعرف على
توقعاته من القادة المحليين ، فوجهنا إليه السؤال عما إذا كان هناك أشخاص
معينون في القرية ينتظر منهم ، أو يجب أن تكون المبادرة منهم . وقد ذكر
٢١,٨٧ ٪ ممن أجابوا عن هذا السؤال في عام ١٩٥٨ أشخاصاً يندرجون
تحت فئة القادة المحليين أو عمدة القرية ومشايخها ؛ وارتفعت هذه النسبة إلى
٥٥ ٪ عام ١٩٦٣ . إلا أنه في عام ١٩٥٨ ، ذكر ٢٨,١٣ ٪ ممن أجابوا عن هذا
السؤال بأنه لا يوجد أحد يتوقع منه مثل هذه المبادرة ، وانخفضت هذه
النسبة إلى ١٠ ٪ عام ١٩٦٣ . وتعني هذه النتائج أن أفراد البحث الذين
كانوا يعملون على الجهود الجماعية لحل المشكلات تزداد بينهم نسبة من
يتوقعون المبادرة في العمل على حل هذه المشكلات من جانب القادة المحليين .
وقد كان أكثر الأسباب التي ذكرت لتبرير هذه التوقعات من حيث الشيوخ

هو أن هؤلاء القادة نفوذاً يمكنهم من المبادرة إلى العمل ، وذلك بنسبة ٣٥,٢٩٪ عام ١٩٥٨ ، ٦٢,٥٠٪ عام ١٩٦٣ ؛ كما أنهم هم الذين يبادرون بمثل هذا العمل عادة (٧٧,٧٨٪ عام ١٩٥٨ ، ٧٦,٤٧٪ عام ١٩٦٣) .

وبالنسبة لمن لم يذكر في إجابته الحكومة أو الأهالي عموماً ، واقتصر في إجابته على أفراد معينين في القرية بوصف أنهم هم الذين يتعين عليهم حل مشكلات القرية ، ذكر ٣٣,٣٤٪ منهم عام ١٩٥٨ تبريراً لذلك أنهم ناس " طبيون ويعملون لمصلحة البلد " ، وذكر ٣٣,٣٤٪ آخرون أنهم " يتمتعون بنفوذ " ؛ ويقابل هاتين النسبتين عام ١٩٦٣ : ٨,٣٣٪ ، ٤١,٦٧٪ على التوالي . ولا يتعارض ذلك مع تصور هؤلاء الأفراد لدور الحكومة في حل المشكلات ؛ إذ ذكر ٨٣,٣٤٪ منهم عام ١٩٥٨ و ٩٢,٣٨٪ عام ١٩٦٣ أن الحكومة تستطيع أن تساعد في حل هذه المشكلات عن طريق المساعدة المالية أو التشريع ، كما أن ٦٤,٢٨٪ من الأفراد في عام ١٩٥٨ ، و ٩١,٦٧٪ في عام ١٩٦٣ ، ذكروا أن بقية الناس أيضاً يستطيعون الإسهام بالمال أو بالعمل أو بالتعاون .

• العوامل المرتبطة بالاتجاه نحو العمل الجمعي

هل هناك علاقة بين الاتجاه نحو العمل الجمعي كما يمكن أن يستنتج من الاستجابة للأسئلة المعينة التي وردت في الاستبيان ، وبين متغيرات السن والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي - الاجتماعي وعضوية الجماعات المحلية ؟ يمكن أن نتوقع مقدماً أن الاتجاه يرتبط بعوامل عدة هي من التعمد والتشايك بحيث يصعب تبين مثل هذا التأثير عن طريق تحليل البيانات والمقارنة بين مختلف فئات التوزيع على الأبعاد السابقة لما قد يكون لها من دلالات هامة .

السن :

توضح النتائج أنه في عام ١٩٥٨ كانت أعلى نسبة في كل فئة من فئات السن هي التي ذكرت " الحكومة " بوصفها الجهة التي يعملها الأفراد

مسئولية العمل على حل مشكلات القرية (٣٨,٣٩٪ في السن ٢٦ - ٣٥ ، ٥٦,٨٧٪ في السن ٣٦ - ٥٠ ، ٣٧,٧٤٪ في السن فوق الخمسين) . وينطبق نفس القول على نسب التوزيع في عام ١٩٦٣ : ٥٨,٣٣٪ ، ٧٣,٧٥٪ ، ٧٧,٤٦٪ على التوالي . ومع أن هذه النتائج تتفق مع الاتجاه العام الذي سبق أن أشرنا إليه من تزايد الاعتماد على الجهاز الحكومي لحل المشكلات المحلية ، إلا أنها توضح بعض التزعة من جانب الأصغر سناً إلى أن يكونوا أقل اعتماداً على الجهاز الحكومي في حل مشكلات المجتمع المحلي . وتتضح هذه التزعة في نسب من ذكروا " الناس والأهالي " بوصفهم مسئولين عن حل هذه المشكلات ، وهي بالنسبة لفئات السن الثلاث في عام ١٩٥٨ : ٣٦,١١٪ ، ٧,٨٤٪ ، ٣٢,٠٧٪ ، وفي عام ١٩٦٣ : ١٢,٥٠٪ ، ١١,٢٥٪ ، ٥,٨٨٪ على التوالي .

هل يرجع ذلك إلى أن الأكبر سناً لمسوا الفارق بين عهدين : عهد ما قبل الثورة وما بعدها ، ولمسوا الفرق بين مفهوم الحكومة في كل من العهدين ، فزاد اعتمادهم على حكومة الثورة في إنجاز ما لم يكونوا يطمعون في إنجازها من جانب حكومات ما قبل الثورة والتي كانت تكنفي في أغلب الحالات بقطع الوعود دون العمل ؟ أم هل يمثل اتجاه الكبار نوعاً من السلبية التي تلتى بكل الثقل على الجهاز الحكومي ؟

ومن حيث توقعات الناس من الحكومة ، فلأن أعلى نسبة من الأفراد في كل فئات السن ترى أن إسهام الحكومة هو التشريع وتطبيق القانون . وتزداد النسبة بين الأفراد الأصغر سناً من ٢٦ إلى ٣٥ سنة (٥٠٪ عام ١٩٥٨ ، ٦٩,٢٣٪ عام ١٩٦٣) . ويقابل هاتين النسبتين بين الأفراد في السن من ٣٦ إلى ٥٠ : ٤٠,٩١٪ ، ٥٤,٢٤٪ على التوالي ، وبين الأفراد فوق سن الخمسين : ٤٤,٦٧٪ ، ٦٢,١٦٪ على التوالي . ويتفق مع النتائج العامة أيضاً انخفاض نسب من يتوقعون من الحكومة قيامها بتنظيم جهود الناس ، وذلك في فئات السن الثلاث ، من ٢٥,٠٪ ، ٣١,٨٢٪ ، ١٣,١٣٪ في عام ١٩٥٨

إلى ٧,٦٩ ٪ ، ٨,٤٧ ٪ ، ٥,٤١ ٪ على التوالي . ومما يلفت النظر ارتفاع نسبة من يتوقعون من الحكومة أن تقدم على التصنيع بوصفه حلاً للمشكلات في كل فئات السن : من صفر ٪ ، ١٨,١٨ ٪ ، ٦,٦٧ ٪ في عام ١٩٥٨ إلى ١٥,٣٩ ٪ ، ٢٢,٠٣ ٪ ، ١٤,٨٧ ٪ في عام ١٩٦٣ ، أى أن أكبر قدر من الزيادة حدث في فئة السن الأصغر من ٢٦ إلى ٣٥ .

المستوى التعليمي :

في عام ١٩٥٨ ، ألقى ٤٤,٥٤ ٪ من غير المتعلمين مسئولية حل مشكلات القرية على الجهاز الحكوى ، مقابل ٥٨,٨٣ ٪ من المتعلمين . ويقابل هاتين النسبتين في عام ١٩٦٣ : ٧٣,١٨ ٪ ، ٧٠,٠ ٪ على التوالي . ورغم أن زيادة التمويل على الجهاز الحكوى تحدث بين كل من غير المتعلمين والمتعلمين ، إلا أن نسبة الزيادة بين المتعلمين أقل منها بين غيرهم . ويتفق مع هذه النتيجة ازدياد نسبة من يعولون على الجهود الجاعية الذاتية بين المتعلمين من ٥,٨٨ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ١٠,٠ ٪ عام ١٩٦٣ ، بينما تنخفض النسبة بين غير المتعلمين من ٢٥,٧٨ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٨,٣٨ ٪ عام ١٩٦٣ .

وتزيد نسبة من يعتبرون أن التشريع وتطبيق القانون هو ما يمكن للحكومة القيام به لحل مشكلات القرية بين المتعلمين عنها بين غير المتعلمين ، إلا أن التغير في هذا الاتجاه أعلى بين غير المتعلمين (من ٤١,٠٣ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٦٠,٣٢ ٪ عام ١٩٦٣) عنه بين المتعلمين (من ٥٥,٥٦ ٪ إلى ٦٥,٠ ٪) .

المستوى الاقتصادى - الاجتماعى :

ذكر واحد من ثلاثة في فئة " غنى " أن الجهاز الحكوى هو الذى يمكنه حل مشكلات القرية ، مقابل ٤ من ١٤ في فئة " فوق متوسط " ، ٤٨,٣٨ ٪ في فئة " متوسط " ، ٥٠,٩٦ ٪ في فئة " أقل من متوسط " ، ٤٤,٦٧ ٪ في فئة " فقير " . ويقابل هذه النتائج في عام ١٩٦٣ : ٢ من ٥ ، ١٢ من ٢١ ، ٣٧,١٩ ٪ ، ٧٣,١٤ ٪ ، ٧٨,٧٠ ٪ على التوالي . وتوضح هذه النتائج أنه

بالرغم من الزيادة في التمويل على الجهاز الحكومي في كل المستويات عدا "متوسط"، إلا أن الزيادة أكبر ما تكون في فئة "فقير". وتشير هذه النتائج إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد وبخاصة بين الأفراد في هذا المستوى كى. تزداد ثقتهم بالجهود الجماعية الذاتية.

وبالنسبة للإجابة عن سؤال التعمق (١٥)، فإنه في عام ١٩٥٨، أصر ٨١,٨١٪ من فئة "أقل من متوسط" على أن الحكومة وحدها هي التي تستطيع حل مشكلات القرية (مقابل ٨٦,١٦٪ عام ١٩٦٣). وأعطى هذه الإجابة ٥٨,٣٣٪ في كل من الفئتين: "متوسط" و "فقير" (مقابل ٩٠,٠٪، ٨٨,٥٧٪ على التوالي في عام ١٩٦٣). ويلاحظ أن الاعتماد على الجهاز الحكومي اشتد في عام ١٩٦٣ إلى الحد الذي تكاد تتلاشى فيه الفروق بين الأفراد من المستويات الاقتصادية - الاجتماعية المختلفة.

عضوية الجماعات المحلية :

تذكر أعلى نسبة من أفراد البحث في كل فئات العضوية "الحكومة" بوصفها المسئولة عن حل مشكلات القرية. ومن هؤلاء في عام ١٩٥٨، ٥٠,٦٥٪ من غير الأعضاء، ٣٥,٥٥٪ من الأعضاء في جمعية واحدة، ٧٥,٠٪ من الأعضاء في جمعيتين أو أكثر. ويقابل هذه النسب في عام ١٩٦٣ : ٨٢,٠٥٪، ٧١,٦٤٪، ٦٢,٥٠٪ على التوالي. ومن ناحية أخرى، نجد في عام ١٩٥٨ النسب التالية لمن يذكرون "الجهود الجماعية للأهالي" : ٢٨,٥٧٪، ٢٠,٠٪، ٨,٣٤٪. ويقابل هذه النسب في عام ١٩٦٣ : ٥,١٣٪، ٩,٧٠٪، ٨,٣٣٪. على التوالي. وتشير هذه النتائج إلى نزعة ضعيفة لتناقص التمويل على الجهود الحكومية وازدياد التمويل على الجهود الجماعية للأهالي بازدياد حجم عضوية الفرد في الجماعات المحلية وبخاصة في بيانات عام ١٩٦٣. إلا أن النتائج ليست من الواضح في وجهتها بحيث يمكن القطع بوجود علاقة بين العضوية وحجمها وبين الاتجاه نحو العمل الجمعى.

• دلالات النتائج

قد يبدو أن هناك تناقضاً بين النتائج التي تشير إلى تزايد التعويل على الجهاز الحكومي ، وتلك التي تشير إلى تزايد التعويل على القانون والتشريع أسلوباً لحل المشكلات ، في نفس الوقت الذي تتناقض فيه نسبة الشكوى إلى الحكومة ومطالبتها بالإصلاح . إلا أننا إذا قدرنا أن تنفيذ القانون هو في نظر الفلاح عمل واختصاص رئيسي من اختصاصات الحكومة ، فإنه قد لا يكون في الأمر شيء من التناقض . ويمكن القول إن التحول الظاهر الذي تشير إليه هذه النتائج هو تزايد نسبة من يدركون الجهاز الحكومي بوصفه صاحب الاختصاص في تطبيق القانون ، وهو ما يراه الناس حلاً لمشكلاتهم . وقد ترتبط هذه النتيجة كما سبق القول بتزايد ضيق الناس بالخلافات بين القادة المحليين مما يعوق في كثير من الأحيان الإفادة من الجهود الجماعية في المجتمع المحلي . هذا في نفس الوقت الذي تحقق فيه القوانين الثورية خطوات جبارة في طريق التحول الاشتراكي .

الفصل السابع

إدراك القروى الفرد لدوره الذاتى فى العمل الجمعى

• الدور الذاتى

يتوقف اتجاه الفرد نحو العمل الجمعى لحل مشكلات المجتمع على تشابه عدد كبير من العوامل، أشرنا إلى بعضها فى الفصول السابقة، وأوضحنا العلاقات بينها وبين الاتجاه نحو العمل الجمعى . ومن أهم هذه العوامل إدراك الفرد لدوره الذاتى فى تنمية المجتمع ، أو بعبارة أخرى صورة الذات فيما يتصل بدوره فى العمل على حل مشكلات مجتمعه : هل يحس القروى بمشكلات مجتمعه إحساساً عميقاً ؟ وهل يجد من نفسه دافعاً إلى العمل على حلها ؟ وهل يشعر أنه قادر على حلها ، وأن المبادأة يجب أن تكون من جانبه لأنه هو مصدر كل تغيير ؟

هذه الصورة للذات هى نفسها نتاج تشابه معقد بين ديناميات الفرد والجماعة والمجتمع . ولذلك ، فإن توجيه سؤال مباشر إلى الفرد عن إدراكه لدوره الذاتى قد يتضمن تهديداً للذات ، ويستثير المقاومة ، وقد يؤدي إلى اللجوء لختلف الحيل الدفاعية فى الاستجابة . ولهذا السبب ، فقد لجأنا إلى ما يسمى " السؤال الإسقاطى " (السؤال ١٢) ، وفيه يطلب من الشخص الاستجابة بصورة غير مباشرة لموقف ، وذلك بسؤاله عن رأيه فى أشخاص آخرين يسلكون سلوكاً معيناً . وأهم ما تحققه الأسئلة الإسقاطية هو تقديم السؤال بصورة أقل تهديداً للذات ، فتساعد فى الكشف عن استجاباته الخبوءة التى قد يتعذر استئثارها عن طريق السؤال المباشر . إلا أننا بعد أن

انتهينا من توجيه كل الأسئلة التي تدور حول الاتجاه نحو العمل الجمعي ، واجهنا كل فرد من أفراد البحث سؤال مباشر عن إدراكه لدوره الذاتي في تنمية المجتمع (السؤال ١٨) ، وذلك بقصد تحديد إدراكه لهذا الدور : هل يعتقد أنه قادر على أن يقوم بعمل إيجابي لحل مشكلات مجتمعه ، وهل يرى دوره رائداً أم تابعاً أم مساهماً بالعمل أو المال أو القول أم يرى أنه عاجز عن القيام بأي عمل في هذا المضمار ؟

أجاب عدد كبير من أفراد البحث (٤٦,٠١ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٦٢,٧١ ٪ عام ١٩٦٣) بأنهم يعتقدون أن "معظم الناس" في القرية يشعرون بأنهم عاجزون عن القيام بعمل لحل المشكلات التي تواجه القرية ، وذكر ٣,٩٨ ٪ عام ١٩٥٨ أنهم يعتقدون أن "بعض الناس فقط" هم الذين يشعرون بمثل هذا الشعور ، بينما ذكر ٢٣,٠١ ٪ أن "قليلاً من الناس" فقط هم الذين يشعرون بمثل هذا الشعور ، وذلك مقابل ٩,٦٥ ٪ ، ١٤,٠٤ ٪ على التوالي عام ١٩٦٣ . ومما يشير إلى صعوبة الإجابة ، حتى عن مثل هذا السؤال الإسقاطي ، أن ٢٤,٧٨ ٪ من أفراد البحث عام ١٩٥٨ و ١٣,١٦ ٪ عام ١٩٦٣ أجابوا عن السؤال بأنهم "لا يلدرون كيف يشعر الآخرون" .

فإذا افترضنا أن الإجابة عن هذا السؤال تتضمن إسقاطاً للمشاعر الفرد الذاتية على الآخرين ، أمكن القول بأن نسبة كبيرة من أفراد البحث يشعرون أنهم قاصرون بوصفهم أفراداً عن القيام بعمل ذي بال في حل المشكلات العامة التي تواجه القرية . وتؤكد هذه النتيجة في إجابة أفراد البحث عن السؤال المباشر ١٢ - د "طيب وانت بتشعر الشعور ده برضك ؟" إذ أجاب بنعم ٥٤,٧٨ ٪ عام ١٩٥٨ ، ٧٣,٨٥ ٪ عام ١٩٦٣ . كما تتضح هذه المشاعر في استجابات أفراد البحث عن السؤال التالي : "تفتكر الناس اللي بتشعر بالشكل ده ، نوعهم إيه ؟" ، فقد وصفهم ٣٧,٧٨ ٪ من أفراد البحث عام ١٩٥٨ ، ٤٥,٦٠ ٪ عام ١٩٦٣ بأنهم "عاجزون ، فقراء ، ضعفاء" ، ووصفهم ٦,٦٧ ٪ عام ١٩٥٨ ، ١٠,٤٤ ٪ عام ١٩٦٣ بأنهم

” بجهلة لا يفهمون “ ، ١٧,٧٨٪ عام ١٩٥٨ ، ١٨,١٣٪ عام ١٩٦٣ بأنهم ” أنانيون أو كسالى “ .

وَمَا بَلَّغْتَ النَّظَرَ أَنَّ ٢٥,١٨٪ من أفراد البحث قد وصفوا مثل هؤلاء الناس الذين يشعرون بهذا الشعور بأنهم ” فلاحون “ ، وانخفضت هذه النسبة إلى ٩,٣٤٪ عام ١٩٦٣ ، مما يشير إلى أن صفة ” فلاح “ ترتبط في ذهن بعض الفلاحين بالعجز عن الإسهام في حل مشكلات القرية ، إلا أن نسبة شيوع هذا الاتجاه قلت بشكل ملحوظ من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ .

أما أسباب هذه المشاعر في نظر أفراد البحث ، فإن أكبرها شيوعاً هي : انخفاض المستوى الاقتصادي (بنسبة ٤٠,٧٧٪ عام ١٩٥٨ ، ٣٦,٢٦٪ عام ١٩٦٣) ، عدم توفر النفوذ (١٧,٦٩٪ ، ٣٠,٢٢٪) ، الأنانية (١٢,٣١٪ ، ١٢,٠٩٪) ؛ الجهل (١٤,٦١٪ ، ٧,١٤٪) ، إلى جانب عدد من الأسباب الأخرى الأقل شيوعاً مثل : ” عدم توفر الوقت “ ، ” تكفيهم مشاكلهم “ ، ” الحكومة هي المسئولة عن حل هذه المشكلات “ ، نقص الاتجاه التعاوني الخ .

وقد أردنا أن نتبين رأى أولئك الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم قادرون على الإسهام في حل مشكلات القرية — أردنا أن نتبين رأيهم في من تنقصهم هذه النظرة . وترى أكبر نسبة من أفراد الفئة الأولى (٤٠,٤٧٪ عام ١٩٥٨ ، ٤٩,٩٩٪ عام ١٩٦٣) أن أفراد الفئة الثانية أشخاص ” أنانيون “ ، ويرى ٢٦,١٩٪ منهم عام ١٩٥٨ ، ٢٨,٢٦٪ عام ١٩٦٣ أنهم ” ضعفاء “ وغلبة “ ، ويرى ٢٦,١٩٪ منهم عام ١٩٥٨ ، ١٧,٤٠٪ عام ١٩٦٣ أنهم ” بجهلة “ . وذكرت نسب أقل آراء أخرى منها ” عدم توفر الوقت لديهم “ ، أو ” أنهم يرون أن الحكومة هي المسئولة عن حل هذه المشكلات “ .

ومرة أخرى . نتأكد النتائج السابقة في إجابة أفراد البحث عن السؤال رقم (١٨) المتعلق بموقف كل منهم بوصفه فرداً من المشكلة التي ذكر أنها

أهم مشكلة تواجه القرية : " وانت مفيش حاجبة تحب تعملها علشان تساعد في تحسين الأحوال هنا ؟ " ؛ إذ أجاب ٣٧,٠١٪ من أفراد البحث عام ١٩٥٨ ، ٥٨,٥٩٪ عام ١٩٦٣ أنهم " لا يستطيعون عمل شئ " ؛ وأجاب ٣٩,٦١٪ عام ١٩٥٨ ، ٢١,٢٢٪ عام ١٩٦٣ بأنهم مستعدون للمساهمة بالمال أو بالعمل ؛ وأجاب ١٠,٣٩٪ عام ١٩٥٨ ، ٩,٦٠٪ عام ١٩٦٣ أنهم " مستعدون للقيام بأى عمل يقوم به غيرهم " ؛ وذكر ١٠,٣٩٪ عام ١٩٥٨ ، ٥,٥٥٪ عام ١٩٦٣ أنهم مستعدون لتوجيه وحث الناس على العمل لحل المشكلة موضوع السؤال .

نخلص من النتائج السابقة إلى أن نسبة كبيرة من أفراد البحث تقرب من الخمسين في المائة ينظرون إلى أنفسهم في كل من المستويين : الشعورى واللاشعورى على أنهم عاجزون عن الإسهام في حل المشكلة التى يعتبرونها أهم مشكلة تواجه القرية التى يعيشون فيها . وإذا جاز لنا أن نستنتج مقومات هذه الصورة عن الذات من الخصائص التى ينسبها الفرد إلى غيره أو يسقطها على هذا الغير ، أمكننا القول بأن الفلاح يبرر عجزه بالعجز : العجز المادى والفكرى أى الفقر والجهل ، وأحياناً تؤرقه جوانب سلبية في صورته عن الذات ، فيصف من يشعرون بالعجز عن الإسهام في حل مشكلات مجتمعاتهم بالأناثية ، وأحياناً يلقي المسئولية كل المسئولية على الحكومة ليعنى نفسه منها .

ونحن نبادر فنقرر أن هذه الصورة عن الذات ليست من صنع الفلاح ، بل هى من صنع عصور من التخلف والعزلة والسلبية والاستغلال الإقطاعى والطبقى . . تضافرت كلها لتطبع في ذهن الفلاح هذه الصورة عن ذاته ، بل تضافرت لتحرمه مادياً ومعنوياً من كل المقومات الضرورية التى تشعره بدوره الإيجابى كموطن ، وفى مقدمة هذه المقومات : المواطنة الكاملة وما تتطلبه من حقوق وواجبات . ولا يجب أن نخدع أنفسنا فتوقع أن تتغير هذه الصورة عن الذات تغيراً جوهرياً في عدد قليل من السنين ؛ بل إنه يجب ألا ندهش حين نجد أنه في خلال خمس سنين ، زادت نسبة

من يستثمرون في أنفسهم العجز عن الإسهام في حل مشكلات المجتمع ، وزادت نسبة من يتجهون بأبصارهم إلى الحكومة بوصفها الجهاز الأقدر على حل هذه المشكلات ؛ فقد ترجع هذه الزيادة إلى ازدياد في حساسية الفرد نحو مشكلات مجتمعه وإلى تغير نوعي وكمي في مستوى طموحه بقدر يتجاوز حدود طاقته وحدود واقع البناء الاجتماعي بما فيه بناء القيادة المحلي التقليدية الذي يحتكر العمل العام وقد يستغله لمصلحته . وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى شعور الفلاح بالإحباط إذا هو حاول الإسهام في حل مشكلات القرية فينتج بصيرة إلى الجهاز الحكومي ، وبخاصة بعد أن لمس النجاح الضخم الذي حققته الإجراءات الثورية ، وهي إجراءات ترتبط في ذهن الفلاح بعد الثورة بالجهاز الحكومي .

• العوامل المرتبطة بإدراك القروي لدوره الذاتي في تنمية المجتمع

السن :

توضح النتائج أنه في عام ١٩٥٨ قدر ٣١,٢٥٪ من أفراد البحث في فئة السن من ٢٦ إلى ٣٥ سنة أن معظم الناس يشعرون بعجزهم عن الإسهام في حل مشكلات القرية . ويقابل هذه النسبة بين الأفراد من سن ٣٦ إلى ٥٠ سنة ٥٢,٣٢٪ ، وبين الأفراد في السن فوق الخمسين سنة ٤٦,٥١٪ . وفي عام ١٩٦٣ ، زادت هذه النسب الثلاث كلها إلى ٦١,٥٤٪ ، ٦٧,٨٦٪ و ٥٦,٩٠٪ على التوالي . ويتضح من هذه الأرقام أن أكبر قدر من الزيادة حدث بالنسبة للأفراد في فئة السن الأصغر من ٢٦ إلى ٣٥ سنة . ومن المحتمل أنه نتيجة لزيادة مستوى وعي وطموح الأفراد في هذه الفئة ، يزداد شعورهم بالإحباط ، وبالتالي تزداد بينهم نسبة من يسقطون مشاعر العجز على غيرهم .

وبالنسبة للسؤال المباشر ١٢ - د: " طيب وانت بتشعر الشعورده برضه ؟"

أجاب بنعم في عام ١٩٥٨ : ٥٧,١٤٪ من الأفراد في فئة السن من ٢٦ إلى ٣٥ ، ٥٦,١٤٪ في السن من ٣٦ إلى ٥٠ ، ٥٣,٣٤٪ في السن فوق الخمسين .

ويقابل هذه النسب عام ١٩٦٣ : ٥٥,٠٠ ٪ ، ٧٨,٩٥ ٪ ، ٧٣,٩٨ ٪ على التوالي . ويتضح من هذه النتائج أن أقل تغير حدث في فئة السن الأصغر من ٢٦ إلى ٣٥ سنة ، وذلك بعكس ما وجدنا في الإجابة عن السؤال السابق . هل يعنى ذلك أن الأفراد الأكبر سناً يتزايد بمضى الزمن إدراكهم شعورياً بعجزهم عن الإسهام في العمل الجماعى ، وأنهم في ذلك يدركون أنهم يشبهون معظم الناس ، بينما تقل نسبة تزايد هذا الإدراك الشعورى من جانب الأصغر سناً ، أو هم يترددون في الاعتراف به ؟ ولذلك فلإن الزيادة بمضى الزمن في نسبة من يسقطون مشاعرهم على الآخرين تكون أعلى بين الأصغر سناً كما وجدنا في الإجابة عن السؤال الخاص بذلك .

المستوى التعليمى :

ذكر ٤٢,٦٤ ٪ من غير المتعلمين ، ٦٨,٩٧ ٪ من المتعلمين عام ١٩٥٨ ، أنهم يعتقدون أن معظم الناس في القرية يشعرون بعجزهم عن الإسهام في حل مشكلات القرية . ويقابل هاتين النسبتين عام ١٩٦٣ : ٥٨,٥٩ ٪ ، ، ٧٨,١٢ ٪ على التوالي . ويبدو أن المتعلمين ، نتيجة لزيادة حدة الصراع لديهم فيما يتصل بدورهم في العمل الجمعى ، تزداد بينهم نسبة من يسقطون مشاعرهم على الآخرين .

وما يرجح صحة هذا التفسير أنه في عام ١٩٥٨ ، لم يكن هناك فرق يذكر في نسبة غير المتعلمين (٥٤,٥٥ ٪) والمتعلمين (٥٦,٠٠ ٪) الذين ذكروا أنهم يشعرون بمثل ما يشعر به معظم الناس من العجز عن الإسهام في العمل الجمعى ، بينما زادت النسبتان المقابلتان في عام ١٩٦٣ إلى ٧٥,٤٦ ٪ ، ٦٦,٦٧ ٪ على التوالي . أى أن غير المتعلمين يزداد وعيهم وشعورهم بالعجز بنسبة أكبر مما هو الحال عليه بين المتعلمين ، ولذلك تقل نسبياً حاجة غير المتعلمين إلى إسقاط مشاعرهم على الآخرين . وقد نلتمس صحة التفسير السابق أيضاً في أنه في عام ١٩٥٨ ، ذكر ٣٩,٤٠ ٪ من غير المتعلمين

و ٢٢,٧٣٪ من المتعلمين أنهم لا يستطيعون عمل شيء لیساعد في تحسين الأحوال في القرية ، وقد زادت النسبتان عام ١٩٦٣ إلى ٦٢,٢٨٪ ، ٤١,٣٨٪ على التوالي .

المستوى الاقتصادي - الاجتماعي :

ذكر شخصان من ثلاثة في فئة "غنى" عام ١٩٥٨ (مقابل أربعة في عام ١٩٦٣) أنهم يعتقدون أن معظم الناس يشعرون بالعجز عن الإسهام في حل مشكلات القرية . وعبر عن نفس هذا الاعتقاد ٧ من ١٤ من فئة "فوق متوسط" (مقابل ١٢ من ٢٣ في عام ١٩٦٣) ، ٢٩,١٦٪ من فئة "متوسط" (مقابل ٥٧,٦١٪ عام ١٩٦٣) ، ٤٨,٥٨٪ من فئة "أقل من متوسط" (مقابل ٦٨,١٧٪ عام ١٩٦٣) ، ٥١,٦٨٪ من فئة "فقير" (مقابل ٥٥,١٧٪ عام ١٩٦٣) . وتشير هذه النتائج مع شيء من التجاوز إلى أن الأفراد من المستويات الاجتماعية - الاقتصادية الأقل يغلب أن يسقطوا مشاعر العجز عن الإسهام في العمل الجمعي على غيرهم ، وذلك بقدر أكبر مما هو الحال عليه لدى الأفراد من المستويات الأعلى . وتتضح الصورة بمقدار أكبر في الإجابة على السؤال ١٢ - د ؛ ففي عام ١٩٥٨ ، ذكر واحد من ثلاثة في فئة "غنى" أنه فعلا يشعر بالعجز عن الإسهام في العمل الجمعي والذي يشعر به غيره من الناس (مقابل واحد من خمسة عام ١٩٦٣) . وعبر عن نفس مشاعر العجز ٤ من ١١ في فئة "فوق متوسط" (مقابل ٩ من ٢٠) ، ٤٤,٨٣٪ في فئة "متوسط" (مقابل ٦٨,٤٩٪) ، ٥٣,٧٠٪ في فئة "أقل من متوسط" (مقابل ٨٠,٧٧٪) ، ٦٢,٩٠٪ في فئة "فقير" (مقابل ٨٦,٦٦٪) . وتوضح هذه النتائج أنه بانخفاض المستوى الاقتصادي - الاجتماعي ، يشتد شعور الفرد بعجزه عن الإسهام في العمل الجمعي . وتؤكد هذه النتيجة مرة أخرى في الإجابة عن السؤال (١٨) ؛ ففي عام ١٩٥٨ لم يذكر أحد من فئة "غنى" أنه لا يستطيع عمل شيء لتحسين الأحوال

في القرية “ ، ولكن أعطى هذه الإجابة ٧,١٤٪ من فئة “ فوق المتوسط “ ، ٢٦,٤٩٪ من فئة “ متوسط “ ، ٤١,١٦٪ من فئة “ أقل من متوسط “ ، ٤٩,٠٤٪ من فئة “ فقير “ . ويقابل هذه النتائج في عام ١٩٦٣ : صفر ، ٣٠,٠٪ ، ٥٧,٣٨٪ ، ٦٤,١٠٪ ، ٦٩,٢٣٪ على التوالي . وتدعونا هذه النتائج في إلحاح إلى مزيد من الجهد بين أفراد المستويات الأقل لزيادة ثقتهم بأنفسهم وبقدرةهم على الإسهام في العمل الجمعي ، وذلك عن طريق تهيئة فرص العمل الناجح في هذا المجال .

عضوية الجماعات :

في عام ١٩٥٨ ، ذكر ٤٠,١٦٪ من غير الأعضاء في أي جماعة محلية أنهم يعتقدون أن معظم الناس في القرية يشعرون بعجزهم عن الإسهام في العمل الجمعي . وتزداد النسبة إلى ٤٥,٧١٪ بين الأعضاء في جمعية واحدة ، وإلى ٦٦,٦٦٪ من الأعضاء في جمعيتين أو أكثر . ويقابل هذه النسب عام ١٩٦٣ : ٥٣,١٪ ، ٦٥,٧٪ ، ٥٠,٠٪ على التوالي .

وتشير هذه النتائج بصفة عامة إلى أن ازدياد حجم العضوية في الجماعات المحلية يغلب أن يصاحبه ارتفاع في نسبة من يسقطون مشاعرهم على الآخرين . ولعل ذلك يرجع إلى ازدياد حدة الصراع لدى الأعضاء فيما يتصل بالدور الذاتي في العمل الجماعي ، كما هو الحال عليه بين المتعلمين وبين الأصغر سناً . وما يشير إلى احتمال صحة هذا التفسير أنه في عام ١٩٥٨ ، ذكر ٥٦,١٧٪ من غير الأعضاء ، ٤٣,٨٦٪ من الأعضاء في جمعية واحدة ، ٦٦,٦٧٪ من الأعضاء في جمعيتين أو أكثر أنهم يشعرون كما يشعر معظم الناس بعجزهم عن الإسهام في العمل الجمعي . ويقابل هذه النسب عام ١٩٦٣ : ٨٦,٤٩٪ ، ٧٢,٠٪ ، ٦١,٩١٪ على التوالي . كذلك ، فقد نجد سنداً لهذا التفسير في أنه في عام ١٩٥٨ ، ذكر ٣٧,٥٠٪ من غير الأعضاء ، ٣٤,٠٪ من الأعضاء في جمعية واحدة ، ٤٦,١٦٪ من الأعضاء في جمعيتين أو أكثر ، أنهم لا يستطيعون القيام بأي عمل للمساعدة في تحسين الأحوال في القرية . ويقابل

هذه النسب عام ١٩٦٣ : ٧١,٨٨ ٪ ، ٥٧,٦٩ ٪ ، ٤٣,٤٨ ٪ على التوالي .
أى أن تناقص حجم عضوية الفرد في الجماعات المحلية يصاحبه تزايد الشعور
بالعجز عن الإسهام في العمل الجمعى ، ومن ثم تقل الحاجة إلى إسقاط هذه
المشاعر على الآخرين لأنها تقع في دائرة الشعور .

والمخالصة ، أن شعور الفرد بعجزه عن الإسهام في العمل الجمعى
يزداد بازدياد السن ، وينقص المستوى التعليمى ، وينقص حجم عضويته
في الجماعات المحلية . وبالتالي ، تقل حاجة الفرد إلى إسقاط مشاعر العجز على
الآخرين بوصفها ” ميكانيزما “ دفاعياً يلجأ إليه لحل الصراع المتصل بدوره
الذائقى في العمل الجمعى . إلا أن النتائج تشير بصفة عامة إلى أن الأفراد من
المستويات الاقتصادية - الاجتماعية الأقل يغلب أن تزداد بينهم نسبة من
يسقطون مشاعر العجز عن الإسهام في العمل الجمعى على الآخرين ، ويغلب
أن تزداد بينهم أيضاً وفي نفس الوقت نسبة من يشعرون بعجزهم عن الإسهام
في العمل الجمعى .

الباب الرابع

تلخيص ومناقشة

تلخيص ومناقشة

استهدف هذا البحث دراسة اتجاهات القرويين في سبع قرى من قرى محافظة المنوفية نحو العمل الجمعى ، والكشف عن التغير الذى حدث في هذه الاتجاهات خلال خمس سنوات . وبعبارة أدق ، فإن البحث كان يهدف إلى :

١ - معرفة مدى إحساس القرويين بحاجاتهم وبمشكلات مجتمعهم المحلى ، وهل يعبر عن هذا الإحساس في صورة محددة المعالم ترتب فيها الأولويات فيما يتصل بأهمية هذه المشكلات ؟ هل تدور هذه المشكلات حول محاور شخصية أم جماعية ؟

٢ - معرفة مدى شعور القرويين بحريتهم في المساهمة في حل مشكلات مجتمعاتهم المحلية ، ومدى استعدادهم لتحمل نصيبهم من المسؤولية في العمل الجمعى لحل هذه المشكلات ، والحلول التى يتصورونها ، وما هى الأدوار التى ينسبونها إلى كل من الحكومة وإلى القادة المحليين وإلى أنفسهم في العمل على حل هذه المشكلات ؟

٣ - هل حدث تغير خلال خمس سنوات ، من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ ، في أنماط المشكلات وفي محاور الاهتمامات ، وفي الاتجاه نحو العمل الجمعى ؟ ما هى العوامل التى ترتبط بموقع الفرد على كل من الأبعاد السابقة في كل من العامين ، وبخاصة بالنسبة إلى السن والمستويين التعليمى والاقتصادى - الاجتماعى وحجم العضوية في الجماعات المحلية ؟

والدراسة على هذا النحو تعالج مفهوماً أساسياً فى تنمية المجتمع ، وهو مفهوم الاتجاه نحو العمل الجمعى . ذلك أن العمل الجمعى يستند إلى مبالاة الجماهير بمشكلات المجتمع ، ويحارب السلبية والانزالية ، ويدكى فى الفرد صورة للذات الوائقة من قدرتها على الإسهام فى العمل للصالح العام . وتفيد معرفة هذه الاتجاهات فى تبيين مصادر القوة والضعف فى التنظيمات الشعبية ودورها فى قيادة الجماهير فى معركة التنمية ، وذلك لأنها تساعد على رسم صورة موضوعية عن المجال النفسى- الاجتماعى الذى يعيش فيه المواطن القروى ، وتوفر لإرادة التغيير وإمكانياته لديه . كما أن معرفة هذا الاتجاه مطلب أساسى فى التخطيط للتنمية وفى تقويم برامجها فضلاً عن دلالاتها النظرية .

والدراسة فى منهجها دراسة وصفية - تشخيصية ، وهى أيضاً تتبعية ، إذ طبق فيها استبيان يهدف إلى الإجابة عن الأسئلة المتضمنة فى أهداف البحث ، وذلك على عينات ممثلة للذكور من أرباب العائلات ممن بلغوا الثامنة عشرة أو أكثر فى القرى السبع التى أجرى فيها البحث ، وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٥٨ : ٣٣٩ فرداً . ثم أعيد تطبيق الاستبيان على من أمكن الوصول إليه منهم فى عام ١٩٦٣ ، وقد بلغ عددهم ٢٥٢ فرداً . ومن الممكن اعتبار هذه الدراسة تجربة طبيعية ، المتغير التجريبي فيها هو ما يتعرض له المواطنون من مؤثرات ؛ إلا أنه يصعب ضبط هذه المؤثرات ، وبالتالي فقد يصعب التأكد من حقيقة العلاقة السببية . وقد بنيت كل مناقشات البحث على أساس المقارنة بين خصائص استجابات الـ ٢٥٢ فرداً الذين أمكن تطبيق الاستبيان عليهم فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٣ .

ويمكن أن نلخص أهم النتائج فيما يلى :

(١) أوقات الفراغ لدى القرويين فى تناقص ، وفرص وفترات التقائهم معاً فى تناقص أيضاً . وسجاعتهم ، رغم أنها لازالت تقوم فى الغالب على أساس قرابى ، إلا أنها بدأت تفسح المجال لعلاقات لا تستند بالضرورة إلى النظام القرابى ، بل تقوم على أساس الصداقة . كما أن أماكن التجمعات

بدأت في الامتداد لتتحرر من قبضة المعيار القراي . ورغم أن هذا التغير بطيء في معدله ، إلا أنه بشير خير ، ومن المهم دعمه بكل وسيلة ممكنة . فالعصبية العائلية كثيراً ما تقف عائقاً في طريق العمل الجمعي للتنمية . وتشير النتائج إلى أن القرويين لا يحسنون استخدام أوقات فراغهم مما يتطلب توجيههم في هذا المضمار . ورغم أن تناقص أوقات الفراغ لدى القرويين أمر يبشر بالخير لأنه دليل توفر الحوافز للارتفاع بمستوى حياة الفرد ، إلا أنه من الضروري أن نأخذ الأهبة للأمر حتى لا يستغرق الكفاح في سبيل لقمة العيش كل وقت القروي ، فلا يتبقى لديه وقت للعمل الجمعي . والأمل معقود على إمكانية الزراعة وعلى التنظيم النقابي .

(٢) عاش حوالى ٩٠ ٪ من أفراد البحث طول حياتهم في قريتهم ، إلا أن الكثير منهم يتردد بدرجات متفاوتة على القرى المجاورة أو على المدن الكبرى وعلى العاصمة . كما أنهم يتعرضون بدرجات متفاوتة مختلف باختلاف السن والمستوى التعليمي لوسائل الاتصال الجمعي من صحافة وإذاعة . فقد ذكر جميع أفراد البحث (عدا ٤٤ فرداً عام ١٩٥٨ ، ٣٣ فرداً عام ١٩٦٣) أنهم يستمعون إلى الراديو ، إلا أن حوالى ٦٦ ٪ من أفراد البحث في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ ذكروا أنهم لا يقرءون الصحيفة اليومية ولا يقرؤها أحد لهم . ويزداد معدل الاستماع والقراءة بصغر سن الفرد وارتفاع مستواه التعليمي .

(٣) يقنع حوالى ٧٥ ٪ من أفراد البحث بحياتهم في القرية ، فيعتبرونها " مكاناً طيباً للعيش " ، ويرى حوالى ثلث أفراد البحث أن قريتهم " ليست مكاناً رديئاً للعيش ولكنه يحتاج إلى إصلاحات كثيرة " ، بينما لا ترضى أقلية (من ٨ ٪ إلى ١٠ ٪) عن الحياة في القرية . ويشهد شعور الفرد بالحاجة إلى إصلاح مجتمعه باتساع نطاق السفر خارج القرية وذلك في حدود معينة ، كما يشهد هذا الشعور باتساع حجم عضويته في الجماعات المحلية . وتشير النتائج إلى مقدار أكبر من عدم الشعور بالرضا عن المعيشة في القرية من جانب

الأصغر سناً ، إلا أن الفروق ليست واضحة بالقدر الكافي . ورغم أن ارتفاع المستوى التعليمي لفرد يصاحبه نقص في درجة شعوره بالرضا عن المعيشة في القرية أو تزايد في إحساسه بالحاجة إلى إصلاحها ، إلا أن العلاقة ليست مطردة .

(٤) رغم أن نسبة كبيرة من أفراد البحث قد قنعوا بحياتهم في القرية ، إلا أنهم نسبياً أقل قناعة فيما يتصل بمستقبل أبنائهم ، إذ يفضل ٤١٪ منهم عام ١٩٥٨ و ٤٨٪ عام ١٩٦٣ لأبنائهم الحياة في مكان آخر غير القرية ، بينما ذكر ١٣٪ من أفراد البحث في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ أن الأمر متروك لأبنائهم . وترتبط رغبات القرويين بالنسبة لأولادهم إلى حد ما بدرجة رضاهم عن المعيشة في القرية .

(٥) تعي النسبة الغالبة من أفراد البحث المشكلات التي تواجههم في قراهم ، وهي مشكلات تدور أكثر ما تدور حول الضروريات الأساسية للحياة ، وتشمل مطالب العيش وغيرها من المطالب الاقتصادية ، والإصلاح الزراعي ، وتوفير الخدمات والمرافق ، والمؤسسات الجماعية . وقد أمكن تصنيف المشكلات إلى ثلاث فئات : مشكلات تقل نسبة الشكوى منها من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ ، ومشكلات تكاد لا تتغير نسبة الشكوى منها بين العامين ، ومشكلات تزداد نسبة الشكوى منها . ومن النتائج الملفتة للنظر تزايد مطالبة أفراد البحث بميكنة الزراعة وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في قراهم ، وتزايد نسبة الشكوى من نقص التنظيم العمراني للقرية . . . وكلها علامات تشير إلى تزايد المبالاة بالمشكلات العامة وإلى اتساع في دوائر الاهتمام .

ومعرفة هذه المشكلات تنبه أخصائى تنمية المجتمع إلى نوع المشكلات التي يحتمل أن تحتل مركز الاهتمام في القرية . وإذا كان الهدف من تنمية المجتمع ليس هو حل مشكلة معينة ، ولكن هو مساعدة المجتمع على النضوج

والتنمية الذاتية وزيادة قدرته على حل أى مشكلة ، فإن الناس فى المجتمع هم الذين يتعين أن يحددوا مشكلاتهم . وإذا بدأ أخصائى التنمية عمله بأفكار مسبقة عن مشروع ، فإنه من المحتمل أن تحل المشكلة المعينة ، ولكن ليس من المؤكد أن المجتمع سوف ينمو نتيجة لذلك . وهذا التغير نوعاً وكماً فى محاور اهتمام القرويين ، والذي كشف عنه البحث الحالى ، جدير بأن يمهّد الأرض لاكتساب الاتجاه السليم نحو العمل الجمعى فى مناشط تعم الفائدة منها المجتمع بعامّة ولا تقتصر على فئة معينة أو على أفراد معينين .

وتشير النتائج إلى بعض الارتباطات بين نوعية المشكلات التى تحوز على اهتمام الفرد وبين متغيرات السن ، والمستويين التعليمى والاقتصادى - الاجتماعى ، وحجم العضوية فى الجماعات المحلية .

(٦) يصاحب هذا الوعى المتزايد بمشكلات المجتمع وعى بالاهتمام الجماعى بهذه المشكلات ، وهذه هى الخطوة الأولى فى تكوين الاتجاه الجمعى وشعور الجماعة بقوتها . ويتزايد هذا الوعى بين أفراد البحث من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ ، ويرتبط بدرجات متفاوتة بمتغيرات السن والمستويين التعليمى والاقتصادى - الاجتماعى ، وحجم العضوية فى الجماعات المحلية .

(٧) تختلف الأسباب التى تذكر لقيام المشكلات باختلاف نوعها ، إلا أنه إذا تفاضينا عن نوع المشكلة المذكورة ، فإن أكثر الأسباب شيوعاً هى : الفقر والبطالة ، الخلافات بين الأهالى ، عدم توفر الاهتمام من جانب الناس ، ضعف الأرض الزراعية كما وكيفا ، سوء إدارة المؤسسات العامة ، عدم توفر القيادة المحلية ، زيادة السكان ، وأنانية وفساد بعض الناس . ويلفت النظر فى هذه الأسباب تزايد وعى أفراد البحث بالآثار الضارة التى يمكن أن تترتب على الخلافات بين الناس وبخاصة القادة المحليين .

(٨) يدرك غالبية أفراد البحث أنه من الممكن إيجاد الحلول لهذه المشكلات ، كما تتزايد نسبة من يعتقدون بإمكانية إيجاد هذه الحلول من عام

١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ .

(٩) يقترح أفراد البحث حلولاً متنوعة للمشكلات التي يذكرونها ومنها : القانون والتشريع ، تنظيم جهود الناس عن طريق الجمعيات التعاونية مثلاً ، الشكوى إلى الحكومة ومطالبتها بالإصلاح ، التصنيع والميكنة . وبلغت النظر في المقارنة بين نتائج عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ تناقص نسبة الشكوى إلى الحكومة مع تزايد نسبة من يرون في القانون والتشريع حلاً لهذه المشكلات ، وفي نفس الوقت تناقص في نسبة من يرون الحل في تنظيم جهود الناس . وقد ترجع هذه النتائج إلى أن ضيق الناس بالخلافات بين القادة المحليين في القرية قد أضعف من ثقتهم في فاعلية الجهود الجماعية الذاتية ، وفي نفس الوقت فإن نجاح القوانين الثورية قد زاد في إيمان الناس بقيمة التشريع أسلوباً لحل المشكلات .

(١٠) ترتبط بالنتيجة السابقة نتيجة أخرى ، وهي أن النسبة الكبرى من أفراد البحث تنظر إلى الجهاز الحكومي على أنه المسئول وعلى أنه الأقلدر على حل مشكلات مجتمعهم المحلي ؛ ذلك أن تنفيذ القانون هو في نظر الفلاح عمل واختصاص رئيسي من اختصاصات الجهاز الحكومي . ويرتبط الاتجاه السابق بدرجات متفاوتة بمتغيرات السن والمستويين التعليمي ، والاقتصادي والاجتماعي ، وحجم العضوية في الجماعات المحلية .

وإذا كان المجتمع المحلي يتوقع الخير من الجهاز الحكومي فيما يتصل بحل مشكلاته ، فإن ذلك أمر طيب وضروري في حد ذاته . إلا أن الهدف الديموقراطي يتطلب أن يعتمد المجتمع المحلي بقدر الإمكان على إمكانياته الذاتية تأكيداً لإحساس المواطنين بدورهم في حل مشكلات مجتمعهم . ولا يتنافى ذلك مع الاعتراف بحاجة المجتمع إلى التخصصات الفنية والاعتمادات المالية التي قد لا تكون في ميسور جهة أخرى غير الحكومة المركزية .

(١١) نسبة كبيرة من أفراد البحث تقرب من الخمسين في المائة

ينظرون إلى أنفسهم في كل من المستويين الشعوري واللاشعوري على أنهم عاجزون عن الإسهام في حل مشكلات مجتمعهم . وتزايد هذه النسبة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٣ . وقد ترتبط هذه النتيجة بالنتائج السابقة التي تشير إلى تناقص الثقة في الجهود الجماعية الذاتية نتيجة تفشى الخلافات بين القادة المحليين وتزايد الاعتماد على الجهاز الحكومي بوصفه مصدر التشريع ومنفذ القانون ، وهو في نظر نسبة كبيرة من أفراد البحث الحل لمشكلاتهم .

ويزداد شعور الفرد بعجزه عن الإسهام في العمل الجمعي بازدياد سنه وينقص مستواه التعليمي وينقص حجم عضويته في الجماعات المحلية ، إلا أن الأفراد من المستويات الاقتصادية - الاجتماعية الأقل يغلب أن تزداد بينهم نسبة من يسقطون مشاعر العجز على الآخرين ، كما يغلب أن تزيد بينهم نسبة من يشعرون بعجزهم عن الإسهام في العمل الجمعي .

هذه الصورة عن الذات هي من صنع عصور من التخلف والعزلة والسلبية والاستغلال الطبقي ، تضافرت كلها لتطبع في ذهن الفلاح مشاعر العجز عن الإسهام في حل مشكلات مجتمعه .

إلا أن هناك نواة صغيرة من المواطنين تتوفر لديهم الثقة بالقدرة على الإسهام في العمل الجمعي . ومن الممكن ، بل من الضروري ، أن تبدأ الجهود من هذه النواة . ويمكن الكشف عن أفرادها عن طريق الاتصال الواسع المدى والمتعمق بالمجتمع . ومن الضروري بذل كل جهد ممكن عن طريق وسائل الاتصال الجمعي والفردى لتوسيع قاعدة المشاركة .

ويستطيع أخصائى تنمية المجتمع أن يهيئ الفرص الكفيلة بإشاعة الثقة في نفوس المواطنين وفي إمكاناتهم الذاتية والجماعية عن طريق الممارسة الفعلية والمشاركة الناجحة والتدريب والبدء بالمشكلات الملحة التي يحس بها المواطنون أكثر من غيرها والتي يمكن رؤية نتائجها بسرعة وبسهولة .

وتزداد فرص المبادأة بالحل والعمل الجمعي الذاتي بتعميق المناخ الديمقراطي . ويستطيع الأخصائى أن يستحث سرعة النمو في هذا الاتجاه

بالاستعانة بمختلف المواد والأدوات التعليمية في أشكالها المختلفة وبخاصة ما يوضح منها نماذج حية ناجحة للعمل الجمعى فى القرى الأخرى .

هذه الجهود على المستوى المحلى يجب أن تساندها جهود مقابلة لها على المستوى القومى ؛ فمن المتوقع أن تزيد المشاركة بعد خلق المناخ الاجتماعى - النفسى ، والواقع الاقتصادى الذى يحفز على المشاركة . فالتفاوت بين دخول الناس ، وما يلمسه المواطنون من متناقضات ، والخلافات الشخصية بين القادة المحليين - كل ذلك من شأنه أن يثبط همّة المواطن ويقلل من إيمانه بجداى المشاركة .

وما يدعم الاتجاه الإيجابى نحو العمل الجمعى تأكيد السلطة الشعبية على الأجهزة التنفيذية ، وذلك عن طريق مجالس الحكم المحلى المشكلة من أصحاب المصلحة الأصلية فى التحول الاشتراكى ، وهى بحكم المصلحة مصدر الإيجابية . ويدعم الاتجاه الإيجابى نحو العمل الجمعى أيضا إقناع المواطنين عن طريق الممارسة بأن الجهاز الحكومى هو فى خدمة الجماهير ، وليس وحده مصدر الحكم والتشريع تتلمس منه الجماهير الحل والإنقاذ . وبذلك يصعب على الموظفين الحكوميين أن ينحازوا إلى جانب القيادات التقليدية ، ومعظمهم من رواسب الماضى ومن مخلفات الرجعية ، كما أن ذلك من شأنه أن يشجع الجماهير على التخلّى عن سلبيتها .

وأولا وأخيراً ، فإن السير فى الخط الاشتراكى وفى تدوين الفوارق بين الطبقات هو أضمن الضمانات لدعم الاتجاه الإيجابى نحو العمل الجمعى ، وذلك لأن أكبر عوامل السلبية واللامبالاة هو شعور الفرد بضآلة نصيبه فى خيراته بلده ، فذلك يشعره بضآلة شأنه . وتأكيد معانى العدالة الاشتراكية من شأنه أن يبعث فى الفرد الثقة بذاته وبألفهود الجماعة .

ملحق رقم (١)

الاستبيان

مركز تنمية المجتمع في العالم العربي

سرس اللين . منوفية

الجمهورية العربية المتحدة

بحث اتجاهات القرويين نحو العمل الجمعي

١ - في العادة في اليومين دول من أيام السنة - بتخلص شغلك كل يوم أمي؟

٢ - لما بتخلص شغلك - أو لما تبقى فاضي بالنهار - بتعمل إيه في العادة؟

١
٢
٣

(إذا لم يذكر المقابل الجلس والتحدث مع الأصقاء ، فأسأله)

يعني بتقعدش تتكلم مع أصحابك وقرائك أبداً ؟

يقعد () لا يقعد ()

(إذا كان المقابل لا يقعد ولا يتحدث مع أصدقائه وأقربائه فانتقل إلى السؤال العاشر مباشرة ؛ مع الآخرين أسأل)

٣ - تقول كده كل أد إيه بيبقي عندك وقت تقعد تتكلم معاهم ؟ تقول في العادة بيبقي :

عدة مرات كل يوم ؟ ()
والا على الأقل مرة كل يوم ؟ ()
والا مش كل يوم ولكن تملئ ؟ ()
والا نادر قوى يمكن مرة في الأسبوع أو أقل ()

٤ - لما بتقعد تتكلم مع أصحابك بيقوا تملئ نفس الأشخاص والا بتختلف الجماعة ساعات تبقى الجماعة دى وساعات جماعة ثانية وساعات تبقى جماعة ثالثة والا إيه ؟

نفس الجماعة في كل مرة ()
جماعات مختلفة ()

(إذا أجاب المقابل بأنه عادة يجالس نفس الجماعة فأسأله السؤال رقم ٥ ثم السؤال رقم ٧ بعده مباشرة ، أما إذا أجاب بأنه يجالس جماعات مختلفة فأهمل السؤال رقم ٥ وأسأله ابتداء من رقم ٦) .

٥ - تقدر تقوللى مين فى العادة بيقعدوا معاكم ، تقدر تدبني أسماهم ؟

الاسم	قريب	صاحب
١	() ()	()
٢	() ()	()
٣	() ()	()
٤	() ()	()
٥	() ()	()

(بعد ذكر كل اسم أسأله : قريبك ده والامن أصحابك ؟ ثم ضع علامة x لتدل على الإجابة المناسبة) .

فيه حد تانى بيقعد معاكم ساعات لكن مش تمللى ؟ نعم () لا ()
(إذا أجاب بنعم ، فأسأله : مين دول ، وقرابى ولا أصحاب ؟)

الاسم	قريب	صاحب
١	() ()	()
٢	() ()	()
٣	() ()	()

السؤال التالى يوجه فقط لمن أجاب بأنه يجلس مع جماعات مختلفة .

٦ - مين فى العادة يكون موجود فى الجماعة اللى بتقعد معاها أكثر من غيرها ؟
تقدر تدبني أسماهم ؟

(بعد ذكر كل اسم أسأله : قريبك ده والامن أصحابك ؟)

الاسم	قريب	صاحب
١	() ()	()
٢	() ()	()
٣	() ()	()
٤	() ()	()
٥	() ()	()

فيه ناس تانيين زيك كده ساعات بس يقعدوا معاهم انما مش تمللى ؟
مين دول وقرابى والا أصحاب ؟ :

الاسم	قريب	صاحب
١	()	()
٢	()	()
٣	()	()

أسأل الجميع :

٧ - لما بتجتمع مع أصحابك دول بتقعدوا فين في العادة ؟

(احصل على اسم الشخص الذى تجتمع الجماعة عادة في منزله - أو خارجه - أما إذا كانت اجتماعاتهم بعيداً عن المنازل فاحصل على اسم المكان، مثلا : قهوة فلان - عند طلببة المياه - في دكان النجار - . . . إلخ)

٨ - طبعاً بتتكلموا في حاجات كثيرة ، ولكن تقدر تقوللى بعض الحاجات الى بتتكلموا فيها تمللى ؟

(إذا لزم الأمر ، فاذكر له بعض الأمثلة : « مثلا تمللى بتتكلموا عن الشغل والحاصل ، الى بيحصل في البلد ، والناس الى تعرفوهم ، والسياسة ، إلخ . . .)

.....

٩ - لو كانت فيه حاجة تعبأك وعاوز تاخذ نصيحة فيها ، مين تفضل تكلمه في الحكاية دى من الجماعة الى بتقعد معاهم ؟

.....

فيه حد تانى - مش ضرورى في الجماعة دى - تحب برضك تكلمه في مشاكلك ؟

.....

١٠ - كل واحد له المشاكل والمتاعب بتاعته ، ولكن فيه مشاكل تانية تخص البلد كلها ، حاجات بتخللى العيشة صعبة في البلد ولو اتوجد لها حل ناس كثير هنا تستريح وتبقى أسعد من الأول ، فتعتقد فيه مشاكل من النوع ده هنا في البلد ؟ إيه هي ؟

..... ١

(إذا لزم الأمر استعنه بقولك : وإيه تانى ؟ أو : مش فاكر حاجته تانيه ؟ إلخ . .)

..... ٢

٣
 ٤
 ٥
 ٦

١١ - تفتكر فيه ناس كتير غيرك هنا في البلد مشغولة بالحاجات دى ،

والا تفتكر أكثر الناس فى الحقيقه مش سائله فيها ؟

معظم الناس مشغولة بهذه المشاكل ()

معظم الناس غير مشغولة بهذه المشاكل ()

لا يعرف ()

١٢ - تلاقى ناس تقولك ” حقيقى فيه بعض حاجات لازم تتعمل فى البلد ،

ولكن إيه اللى يقدر واحد زى حالاتى يعمله “ تفتكر أكثر الناس هنا

بتشعر الشعور ده ، والا بعضهم بس والا نادر لما تلاقى حد هنا

بالشكل ده ؟

معظم الناس () بعضهم ()

قليل منهم () حالات أخرى ()

لا يدري ()

تفتكر الناس اللى بتشعر بالشكل ده ، نوعهم إيه ؟

تفتكر إيه سبب شعورهم ده ؟

طب وانت ؟ بتشعر الشعور ده برضك ؟ نعم () لا ()

(إذا أجاب بلا اسأله : طب وإيه رأيك فى الناس اللى بتقول حاجات زى كده؟)

١٣ - نرجع تانى للمشاكل اللى ذكرتها قبل كده ، طبعاً دى كلها مشاكل

مهمه ، لكن تفتكر أنهى واحده هى الأهم ؟

(إذا لزم الأمر فذكره بإجابات على السؤال رقم ١٠) :

١٤ - طب نتكلم فى الحكاية دى . تفتكر إيه أسباب وجود المشكلة دى هنا ؟

.

تفتكر فيه حاجه ممكن عملها علشان نصلح الحالة دى ونحل المشكلة ؟

نعم () لا ()

إذا أجب بنعم : إيه اللي ممكن عمله؟ ومين يعمله؟

إذا اقتصر فى إجابته على أعمال تقوم بها الحكومة فقط ، فأسأله :

١٥ لكن افرض أن الحكومة ما عملتش حاجه ، فيه حاجه ثانية ممكن عملها أو فيه حد تانى يقدر يحاول يعمل حاجه ؟

إذا كان المقابل قد ذكر الأهالى عموماً فى الإجابة على السؤال رقم ١٤ أو السؤال رقم ١٥ ، فأسأله :

١٦ - فيه شخص أو أشخاص معينين هنا فى البلد تنتظر منهم — أو تحب انت —

أتهم يبتدوا العمل ده ؟

ليه تنتظر أنه (أنهم) هو (هم) اللي يبتدى (يبتدوا) العمل ؟

هو (هم) فى العادة اللي تملئ يبتدى (يبتدوا) الحاجات الثانية هنا فى البلد؟

نعم () لا () لا يعرف ()

(إذا لم يكن المقابل قد ذكر الحكومة أو الأهالى عموماً وإنما ذكر فقط بضعة أفراد معينين فى البلد ، فأسأله :)

١٧ - لكن ليه يكونوا دول هم الأشخاص اللي يبتدوا العمل ؟

طب والحكومة ، مفيش حاجة تعملها علشان تساعد ؟ (لو كان فيه)

تعمل ليه ؟

وبقية الناس ، تفتكر يقدرُوا يعملوا حاجة تساعد ، (لو أجب بنعم)

يعملوا ليه ؟

(السؤال التالى يوجه إلى جميع الأشخاص الذين لم يذكروا أنفسهم فى إجابات الأسئلة السابقة)

١٨ - وانت ، مفيش حاجة تحب تعملها علشان تساعد في تحسين الأحوال هنا؟

(واصل المحادثة والأسئلة لتعرف ماذا كان يرى دوره كرائد أم تابع ، أم مساهم بالعمل أو المال أو القول ، أم يرى دوره دوراً سلبياً)

١٩ - احنا تكلمنا كثير عن البلد وأحوالها ، ودلوقت عاوز أعرف بصفة عامة رأيك إيه في العيشة هنا :

١ - فلو عملنا حساب لكل حاجة تفتكر بعد كده تقول :

ان البلد هنا مكان كويس قوى علشان الواحد يعيش فيه ؟ ()
والا أنه مش بطلال ويحتاج لإصلاحات كثيرة ؟ ()
والا انك اقت مش مبسوط من المعيشة هنا ؟ ()

ب - طول عمرك عايش في البلد هنا ؟ نعم () لا ()

إذا أجاب بلا : آمال عشت فين تاني؟
وبقالك كم سنة عايش في البلد هنا؟ ..

ج - وأولادك (إن كان له أولاد) عايشين هنا دلوقت ؟

هم كبار ؟ ..

(إذا كان المقابل أطفال صغار) : تفتكر لما أولادك الصغار يكبروا أحسن لهم يستنوا هنا في البلد والا يروحوا حتة تانية ؟

يستنوا () يروحوا حتة تانية () لا يعرف ()
(إذا أجاب حتة تانية) يروحوا فين؟ ..

وليه بتفكر أن هناك يبقى أحسن لهم ؟ ..

٢٠ - حصل انك رحى بلاد تانية ؟ نعم () لا ()

إذا أجاب بنعم : أمى كانت آخر مرة رحى فيها بلد تانية ؟

التاريخ : .. اسم البلد
رحى تشتغل ، والا علشان تشتري حاجات ، والا للزيارة والا لإيه ؟

طيب والمره اللي قبل كده ، كانت أمى ؟ ورحى فين ؟

التاريخ (بالتقريب) : .. اسم القرية أو المدينة : ..

(إذا لم يذكر المقابل مدينة القاهرة في الإجابة على السؤال السابق ، فأسأله)

- ٢١ - سبق لك رحى مصر ؟ نعم () لا ()
 (إذا أجاب بنعم) كام مرة في حياتك زرت فيها مصر ؟
 مرات كثيرة يصعب حصرها ()
 يذهب بانتظام ولكن ليس كثيراً ()
 ذهب أقل من ٤ مرات ()
- ٢٢ - ودلوقت بقی سوال آخر :

امتی آخر مرة سمعت فيها الراديو ؟
 وامتی كانت آخر مرة قریت جريدة أو مجلة ، أو خلیت حد یقرأها لك ؟

البيانات المميزة

رقم المقابلة : أبجدي :
 اسم القرية : مركز : محافظة :
 اسم القائم بالمقابلة : الجنسية :
 اسم الربيع : السن :
 الديانة : مسلم : مسيحي : آخر :
 محل السكن : في القرية في إحدى العزب التابعة للقرية
 المستوى التعليمي : أم : ملم بالقراءة والكتابة : أم الدراسة في
 فصول مكافحة الأمية : أم المرحلة الابتدائية :
 حاصل على الشهادة الإعدادية : حاصل على الشهادة الثانوية :
 حاصل على شهادة أهل : شهادات أخرى :
 أفراد العائلة : عدد الزوجات : عدد الأطفال :
 عدد الأقارب الآخرين المقيمين بالمنزل :
 عضوية الجماعات المختلفة :

عضو في الإدارة
 (تبين وظيفته)

عضو مشترك

.....

.....

جمعية الإصلاح الربيع
 الجمعية التعاونية
 جمعية دينية أو خيرية (تبين)
 هيئات أخرى (تبين)

المهنة : ١ - الأصلية : .. ب - الإضافية :
المستوى الاقتصادي :

سهم قيراط فدان
١ - ما يملكه من أرض زراعية
ب - ما يستأجره من أرض زراعية
ج - مصادر أخرى للدخل وقيمة الدخل من كل منها :

د - تقدير القائم بالمقابلة للطبقة الاقتصادية التي ينتمي إليها الريفي :

- الطبقة الغنية ()
الطبقة فوق المتوسطة ()
الطبقة المتوسطة ()
الطبقة أقل من المتوسطة ()
الطبقة الفقيرة ()

ملاحظات القائم بالمقابلة :

.....
.....
.....

المراجع

- (١) Schram, W. (ed.) *The Process and Effects of Mass Communication*. Urbana : University of Illinois Press, 1955.
- (٢) لويس كامل مليكة . سيكولوجية الجماعات والقيادة . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .
- (٣) لويس كامل مليكة . الجماعات والقيادات في قرية عربية . مركز التدريب على تنمية المجتمع في العالم العربي ، سرس اللبان .

تمت طباعة هذا الكتاب على مطابع
مركز تنمية المجتمع في العالم العربي
بسرس الليان - منوفية - ج.ع.م.
٢٠٠٠/١٩٦٦

